محمود شاكر

التاريخ الإسلامي

التاريخ المعاصر

تركيا

١٣٤٢ - ١٤٠٩هـ

١٩٢٤ - ١٩٨٩م

المكتب الإسلامي



التاريخ الإسلامي

- ١٧ -

التاريخ المعاصر

تركيا

١٣٤٢ - ١٤٠٩هـ

١٩٢٤ - ١٩٨٩م

محمود شاكر

المكتب الإسلامي

الطبعة الثانية
١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

المكتب الإسلامي
بيروت : ص.ب : ١١/٣٧٧١ - هاتف : ٤٥٦٢٨٠
دمشق : ص.ب : ١٣٠٧٩ - هاتف : ١١١٦٣٧
عمّان : ص.ب : ١٨٢٠٦٥ - هاتف : ٩٥٦٦٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله محمد بن عبدالله خاتم النبيين وإمام المرسلين وعلى إخوانه وآله وأصحابه ومن سار على دربه إلى يوم الدين وبعـد ،

فإن الدولة العثمانية قد قامت في أواخر القرن السابع الهجري ، وامتدت فتوحاتها ، وتوسّعت رقعتها حتى شملت أكثر أجزاء العالم الإسلامي ، وقدّمت خدماتٍ جُلّى للمسلمين إذ احتضنت الخلافة فجمعت شتات المسلمين بعد أن كادت الرياح تعصف بهم ، وفتحت عاصمة الدولة البيزنطية « القسطنطينية » ، وجعلتها قاعدةً لها فأصبحت دار الإسلام « استانبول » ، وتصدّت للصليبيين الأوربيين الذين تجمّعوا على حربها حقداً وصليبيةً فاندفعت في بلادهم حتى وصلت إلى « ڤينا » عاصمة النمسا وحاصرتها أكثر من مرة ، كما نازلت الصليبيين المتجهين إلى شرق ديار المسلمين لتقاتلهم وحصارهم بين جيوش أوربا الصليبية في الغرب وبين الصليبيين الذين وصلوا إلى الشرق والذين تسلّلوا بحراً عن طريق جنوب إفريقية وقد سمّوا أنفسهم بالمكتشفين خديعةً وفخراً وقد شاعت هذه التسمية بين المسلمين فأخذوها لضعفهم وجهلهم على أنها حقيقة ، فوقفت الدولة العثمانية في وجه البرتغاليين ولاحقتهم حتى سواحل الهند ، وطردتهم من أرض العرب من المواقع التي نزلوها ، واحتلّوها في عدن ، وعُمان ،

وسواحل الخليج، كما عملت على طردهم من شرقي إفريقية وساعدت في ذلك مساعدةً فعّالةً، وقاتلت الصفويين الذين اتكأ عليهم البرتغاليون وانتصرت عليهم، وجاست خيولها في ديارهم، كما حاربت المماليك الذين رغبوا في الوقوف على الحياد وحالوا دون وصول العثمانيين إلى أهدافهم في قتال الصليبيين، ودخلت البلاد التي كانوا يسيطرون عليها وضمّتها إلى حوزتها، وربما كان المماليك قد خافوا على أنفسهم من العثمانيين فوقعوا بما خافوا منه. وبذا فقد حمت الدولة العثمانية ديار الإسلام من أخطار الصليبيين وأحقادهم مدةً من الزمن ليست قصيرةً وهي تزيد على أربعة قرون.

وفي آخر المطاف بدأ الضعف يدبّ في جسم الدولة العثمانية إذ أنهكتها كثرة الحروب التي خاضتها ضدّ الصليبيين في الخارج، ونخر اليهود من الداخل وهم الذين ألجأتهم إلى أراضيها إنسانيةً بعد أن شرّدهم نصارى الأندلس من الإسبان والبرتغال، وتحرّك النصارى في الداخل أيضاً، وهم إخوان الصليبيين، ومع أنهم قد عاشوا بين المسلمين منذ أن وُجد الإسلام آمنين مطمئنين على أموالهم وأنفسهم وكنائسهم غير أن الأوروبيين قد حرّكوهم باسم الأخوة والصليب، فتحركوا بالسوء يعملون على بثّ الشائعات، وإثارة الفتن، ونشر الأفكار الغريبة، وعمل الفساد، وتهديم الأخلاق، ولم تتوانَ الفرق الضالة في التهديم والقيام بالحركات، والدولة مشغولة عن هذا كله بالحروب، وما يُحيكه اليهود والنصارى من مؤامرات. ونتيجة الحروب وانشغال الدولة والرعية بها انتشر الفقر فنمت الصوفية ربيبة الرفض تحت شعار الزهد فزاد النخر في داخل جسم الدولة. كل هذا قد هدّ من كيان الخلافة فأصبحت تتقي أعداءها بإبرام المعاهدات وعقد الاتفاقات والمهادنات فقوّى ذلك من أعداء الداخل وكان عامل مُنشّط لهم اليهود والنصارى على حدّ سواء بل بدا التعاون واضحاً بينهم، وكانت المخططات مشتركة، حيث أظهر بعض اليهود الإسلام للنخر

من داخل الكيان، وهم الذين عرفوا بـ«الدونمة»، ودعمهم الصليبيون الذين دعموا في الوقت نفسه النصارى لطرح أفكار الهدم في المجتمع الإسلامي كالعصبيات: الوطنية، والقومية، وإثارة الفتن دون المواجهة، وقدّموا لهم المساعدات المادية بسخاء وكل عوامل النجاح. كما تعرّضت الدولة لضربة أخرى من المسلمين بالذات فبدلاً من أن يعمل المصلحون من المسلمين على النصح، والتنبيه، وإصلاح الضعف والوقوف في وجه الخصوم قاموا يُحاربون الدولة المريضة، وينتقدون أسلوب الصوفية المميت للعزيمة، المهدّم للعمل، البعيد عن الإسلام، ويُقاتلون السلطة التي تدعم هذا الاتجاه عن جهلٍ، فكان عملهم معول هدمٍ إلى جانب معاول الهدم الأخرى، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً.

ونتيجة الدعم الصليبي، والتحرك اليهودي، والضعف من الحروب الخارجية والحركات الداخلية استطاع دعاة العصبية القومية من السيطرة على الحكم وهم مزيج من أجناس مُتعددةٍ وأديانٍ متنوعةٍ، ومنهم الدونمة، يجمعهم الفساد، وكره الإسلام، والتوجيه من الخارج، والعمل المشترك على هدم الخلافة، وتجزئة أوصال الدولة، وبعثرة المسلمين، وفكّ عرا وحدتهم، وبدؤوا بفرض أفكارهم فهبّت العصبيات المتنافرة كل منها يعمل عمله ويجمع أبناءه لقمع الآخرين، ومنهم من يعمل عاطفةً، ومنهم من يعمل حقداً، ومنهم من يعمل مدفوعاً بدافعٍ خارجي يبث أفكار السوء وينشر الفساد، ويضع السمّ، وينثر الشوك، ويبذر الفتن، ولا تنسى الشّاق جهلاً وغفلةً، كما عمل المتقدّمون الجدد من دعاة العصبية على التلاعب بالسلطان، الذي لم تبق له قوة، لإضعاف هيبته وهيبة الخلافة في نفوس المسلمين، وللتقليل من قيمة الارتباط بفكرة الخلافة، وكان أن ألقت الدولة عصاها وأخذت تنظر على أي جنبٍ تتكئ لتنام، واستمرّ الوضع حتى جاءت الحرب العالمية الأولى، ولكن الأعداء لا يقبلون إلاّ التجزئة، وهدم الخلافة، وبعدها هدم العقيدة الإسلامية، وقد تمّ لهم بعض ما أرادوا



عن طريق رجالٍ اختاروهم من أبناء البلاد ومن أصحاب عقيدتهم كي لا يكون ردّ فعلٍ من السكان فيا إذا كان قريباً عنهم ومن غير ملّتهم، وكي يكونوا بعيدين حسب الظاهر عن الساحة، ويكتفون بالتوجيه والتخطيط والدعم والإمداد بكل ما يُسهل مُهمة الذين أوكلوا لهم التسلّط على البلاد والعباد.

نرجو من الله أن نُوفّق في إعطاء صورةٍ صادقةٍ عن وضع تركيا بعد أن أُلغيت الخلافة، وتحكّم دعاة القومية، وما طرأ من تغيّراتٍ على الساحة الخارجية والداخلية معاً، والله وليّ التوفيق، وهو نعم المولى ونعم النّصير، ولا حول ولا قوة إلّا بالله العليّ العظيم.

لمحة عن تركيا بعد الحرب العالمية الأولى حتى إلغاء الخلافة

كانت الأرض التركية مقرّ الخلافة الإسلامية لعدة قرونٍ خلت، وكان الخلفاء يعودون إلى أصلٍ تركيٍ، وقد حكموا أجزاء واسعةً من العالم الإسلامي باسم الإسلام، ثم نمت فكرة العصبية التركية تحت تأثيراتٍ دخيلة غريبةٍ بعيدةٍ عن الإسلام، وروّجت الدعاية لها لتفتيت الخلافة، وتهديم الفكرة التي تقوم عليها، حيث تتحرك العصبيات التي يلتقي بعضها مع بعضٍ باسم الإسلام، وتتنافر باسم القوميات، ولمكّن أصحابها بدعمٍ خارجي من السيطرة على الخلافة وبدؤوا العمل حسب المخطط المرسوم.

ودخلت الدولة الحرب العالمية الأولى بجانب ألمانيا والنمسا، فكانت إذن طرفاً في القتال، ولكن أي طرفٍ انتصر فلن يكون مصير دولة الخلافة بأفضل مما لو انتصر الطرف الآخر، فالعدو واحد وهو الصليبية، ولها تأثيرها على كلا الطرفين المتنازعين، وأي فريقٍ فاز على خصمه فالمخطط سيُنفّذ على الدولة العثمانية، وإن كانت هناك خلافات بسيطة في التنفيذ وفي الأسلوب، غير أن النتيجة واحدة.

انتصر الحلفاء، وانهزم الطرف الذي دخلت دولة الخلافة إلى جانبه، ونُفّذت المرحلة الأولى من المخطط وهي تجزئة الخلافة إلى دويلاتٍ؛ تارةً حسب العصبيات القومية وأخرى حسب التقسيمات الإقليمية، وثالثة حسب المصلحة الأجنبية. وبذا انفصلت الأرض التي تسمى اليوم «تركيا» عن

بقية أجزاء دولة الخلافة باسم العصبية القومية، وسار كل جزء حسب الفكرة التي قام عليها، وحلها وحده منفصلاً عن بقية الأجزاء، بل كان يُدير ظهره إليها في أغلب الأحيان، وإن لم تقع صدامات بين هذه الأقسام فحروب كلامية، لأن العصبيات القومية متنافرة لا يلتقي بعضها مع بعض، حيث طبيعة العصبية هكذا، وإضافةً إلى ذلك فإن الذين بيدهم تنفيذ المخططات قد تركوا أموراً مُعلّقةً بين الأجزاء المتجاورة كي يمكن إثارة هذه القضايا في الوقت الذي يريدون والذي تدعو إليه الحاجة بالنسبة لهم.

واحتلّ الحلفاء أجزاء من الأرض التركية، فقد كانت منطقة كيليكيا في الجنوب على الحدود السورية بيد فرنسا التي أعطيت شمالي بلاد الشام. واحتلّ الطليان منطقة انطاليا في الجنوب أيضاً على ساحل البحر المتوسط، واحتلّت اليونان الأقسام الغربية، وسيطر الحلفاء على استانبول، والمضائق، ولم تستطع روسيا التقدّم في شرقي البلاد لأن الثورة الشيوعية قد اندلعت فيها أثناء الحرب، واضطرت إلى الانسحاب من الحرب وترك الساحة.

بعد أن اندحرت القوات العثمانية في مختلف ميادين القتال كان على الوزارة العثمانية القائمة أن تستقيل، وهي وزارة الاتحاد والترقي، والتي كان يرأسها طلعت باشا، وتألّفت وزارة جديدة برئاسة عزة الأرناؤوط، وقد أرسلت هذه الوزارة وفداً وزارياً برئاسة وزير البحرية رؤوف بك إلى مدينة «مودروس» في جزيرة «ليمنوس» إحدى جزر بحر إيجه لمفاوضة الإنكليز على شروط الهدنة، والواقع أنه قد وقعت هدنة «مودروس» بتاريخ ٢٥ محرم عام ١٣٣٧ هـ (٣٠ تشرين الأول ١٩١٨ م).

وغادر بعد يومين البلاد كبار رجالات الدولة من زعماء حزب الاتحاد والترقي وهم: طلعت باشا رئيس الوزراء، وأنور باشا وزير الحربية، وأحمد جمال باشا وزير البحرية، وعزمي بك والي بيروت، وبدري بك مدير شرطة استانبول، وناظم بك، وبهاء بك شاكر من كبار رجال الحزب،

وتخلّف أمين سر الحزب مدحت باشا إذ رجع بعد أن خرج معهم، وقد انطلقوا من استانبول إلى شبه جزيرة القرم على سفينة ألمانية، ومن هناك سافروا إلى برلين بواسطة القطار، ووصلوا إلى برلين إلا أنور باشا فإنه قد هرب، وانطلق إلى بلاد القفقاس حيث يوجد أخوه نوري الذي يعمل على محاربة الروس هناك، وانتقل بعدها إلى موسكو وحاول التفاهم مع الروس، ولحقه أحمد جمال باشا، وبدري بك غير أنهما لم يلبثا أن رجعا إلى برلين. وزار هو برلين مرتين وحاول إقناع زملائه في مخططه غير أنه فشل في ذلك، ورجع إلى موسكو إلاّ أنه عرف خداع الروس، ومحاولة الاحتفاظ به للوقت المناسب، ففرّ إلى تركستان، وقاتل الروس مع التركستانيين الثائرين، واستشهد هناك قرب مدينة بخارى في ٩ ذي الحجة ١٣٤٠ هـ ليلة عيد الأضحى (٤ آب ١٩٢٢ م). وسافر أحمد جمال باشا إلى أفغانستان لتنظيم جيشها، وجاء إلى موسكو فاحتجزه الروس، ثم خدعهم بأنه يريد التسلل إلى تركيا لإثارة الشعب ضد الحكم القائم الذي يسير في فلك انكلترا، فوافق الروس على سفره، وانطلق خلال بلاد القفقاس، واغتاله أحد الأرمن في مدينة «تفليس» عاصمة جورجيا، كما اغتال الأرمن طلعت باشا في برلين.

كان السلطان محمد رشاد بن عبد المجيد الذي تولّى الخلافة بعد أخيه عبد الحميد الثاني قد تُوفّي قبل استسلام الدولة العثمانية بعدة شهور، وتولّى مكانه أخوه محمد وحيد الدين إذ غدا ولياً للعهد بعد وفاة الأمير يوسف عز الدين ابن السلطان عبد العزيز وذلك لأن الخلافة تنتقل إلى أكبر أفراد الأسرة الحاكمة، وكانت الشائعات أن يوسف عز الدين قد مات مسموماً على يد الاتحاديين الذين كانوا على خلاف كبير معه.

قادة الاتحاد والترقي:

لم تكن الصليبية ولا اليهودية لترضى عن قادة الاتحاد والترقي كل الرضا، لا من الناحية العقيدية، ولا من الناحية السلوكية بل ولا من الناحية السياسية، إذ كانت عند بعضهم بعض رواسب من العواطف الإسلامية التي تبرز في بعض الجوانب أحياناً، وتختفي في خضم الأحداث السياسية. كما تطفح أحياناً جوانب الوطنية فيزيلون أمامهم بعض العقبات مهما كانت اتجاهاتها بل ولو كانت صليبيةً وهذا لا يمكن أن ترضى عنه تلك النفوس التي ورثت الحقد الصليبي وتشبعته، وربما نستطيع أن نلمس هذه الجوانب خاصةً عند أنور باشا، وأحمد جمال باشا فقد عمل الأول كل جهده لقتال الطليان في ليبيا، وبذل إمكاناته كافةً للانتصار في حروب البلقان، ووقف الثاني مواقف عنيدةً وصلبةً ضدّ الأرمن، إضافة إلى جهود الاثنين لقتال الروس، وهذه العناصر العدوة التي عملا لقتالها إنما هي عناصر صليبية. ولم تكن عند عددٍ من قادة الاتحاد والترقي الأوائل فكرة عن معاداة الإسلام صراحة وإلغاء الخلافة إلا إذا استثنينا ما كان منهم من الدونمة، ومن الناحية السياسية لم تكن لهم روابط وثيقة بإنكلترا، ولا فرنسا، ولا النمسا، ولا روسيا وإنما كانت روابط مصلحية وكره للحكام بصفتهم أصحاب سلطة وهذه الدول هي التي كانت يومذاك تحمل لواء الصليبية بصفتها الدول الكبرى وليس معنى ذلك أن الدول النصرانية الأخرى لم تكن تحمل الحقد نفسه، بل غير أن وضعها لم يكن يمكّنها من تلك الصدارة، كما أن هذه الدول هي التي تعد نفسها حامية المذاهب النصرانية على اختلافها من كاثوليكية وأرثوذكسية والجيلية أي أن فرنسا والنمسا كانتا تدافعان عن الكاثوليكية وتعدان نفسيهما حاميتين لجميع الكاثوليك في العالم ولا شك فإن شأن ايطاليا وإسبانيا والبرتغال كان دون ذلك، وهذه الدول هي سيدة الكاثوليكية كانت ولا تزال، وروسيا كانت ولا تزال من غير منازعٍ سيدة الأرثوذكسية والمُتبنية لها وسواء أكانت

قيصرية رأسمالية أم شيوعية حمراء، وسواء أعلنت ذلك أم لم تعلن، وسواء أبدت أنها على دين أم أنها إلحادية تحارب الأديان إذ لم تحرّد حربها الصريح الا على الاسلام والمسلمين. وتدافع انكلترا عن الكنيسة الإنجيلية خاصةً وهذا في الماضي والحاضر وإن كانت قد برزت في العصر الحاضر إلى جانب هذه الدول الولايات المتحدة وتضمّ مختلف المذاهب النصرانية في أراضيها لذا فهي حامية النصرانية أو هكذا تكلّف نفسها، وتعمل على ذلك وللدقة يمكن أن نقول: إن كل دولةٍ نصرانيةٍ هي صليبية قبل كل شيءٍ وخادمة للنصرانية عامةً، ثم للمذهب الذي ينتمي أبناؤها إليه. وكان رجالات حزب الاتحاد والترقي الأوائل أميل إلى الألمان وهم الذين حملوا الدولة العثمانية على دخول الحرب إلى جانب ألمانيا، بل كانت بعثاتهم العسكرية تتجه إلى ألمانيا قبل غيرها، ويُشرف على تدريب العسكر ضباط ألمان، وانفتحت بعض الأبواب الاقتصادية أمام الألمان قبل الحرب العالمية الأولى في أراضي الدولة العثمانية. ولم يكن من رأي الخليفة محمد رشاد زجّ الخلافة في الحرب الأوربية، فهي دول عدوة غير أن أنور باشا قد حمله على ذلك. ومن الناحية السلوكية لم يكن رجالات حزب الاتحاد والترقي الأوائل على تلك الدرجة من الاستهتار بالقيم وانعدام الرجولة والشهامة فقد كانت لا تزال عند بعضهم صور منها، هذا رغم ما ارتكبوه بحق الأمة، ورغم ما فعلوه من أخطاء، وما حملوا من أوزارٍ نتيجة تصرفاتهم، ونتيجة هذا السلوك أو ما بقي عندهم من آثار القيم لم تكن الدول النصرانية لترضى عنهم كل الرضا ولكن تجمعهم معهم كراهية أولي الأمر ولكلٍ غاية من هذه الكراهية، ولذا كانت نتيجتهم التي آلت إليهم في النهاية، وكانوا قد اختيروا لمصلحة يصلحون لها، إذ لا يصلح رجال مستهترون للقيادة مجتمع لا تزال فيه بعض عناصر الخير، ولا يمكنهم أن يعزلوا خليفةً وينصّبوا آخر، وفي وقتٍ كانت الأمة على شيءٍ من القوة. أما وقد تجزّأت الأمة، وضعفت الدولة، وانهارت السلطة، وذلّ الشعب، وانتهت المرحلة الأولى، فيجب البدء بالمرحلة الثانية وهي إبعاد الدولة

الجديدة ذات العصبية القومية عن كل ارتباطٍ بأي جزء من أجزاء العالم الإسلامي وسيكون هذا بإلغاء الخلافة، ويمكن أن يقوم بهذا الدور جماعة من المستهترين بكل القيم، وهؤلاء موجودون في رجالات الاتحاد والترقي في الطبقة الثانية، بل مهيّئون لذلك، وقد ربّوا ونُشّئوا على ذلك فهم البدائل في قيادة الحزب والقيادة الدولة، والجياد المُسْرجة المُعدّة لتلك المُهمّة.

عندما خطّطت الدول النصرانية، وانكلترا خاصةً لحزب الاتحاد والترقي وهيّأت رجاله وقادته لمرحلة معينة وهي السيطرة على البلاد وبتحقيقها ينتهي دورهم، وقد تم ذلك، وفي الوقت نفسه كانت تبحث عن رجال أو عن الرجل الأول الذي تُناط به مهمة إلغاء الخلافة أو تنفيذ المرحلة الثانية، ويجب أن يتصف ببعض الصفات، ولعل أهمها: الحقد على المجتمع، والاستهتار، والعداوة للإسلام، وفي دراستها لأعضاء حزب الاتحاد والترقي من رجالات الدرجة الثانية ليكون البديل، أو الجواد المعدّ للقيام بالدور المطلوب وجدت ضالتها في مصطفى كمال، فهو حاقد على المجتمع، مستهتر لا يُبالي بأيّة قيمة، وعدوّ بيّن للإسلام، وربما كان للبيئة التي نشأ فيها أثر في ذلك.

مصطفى كمال:

ولد مصطفى كمال عام ١٢٩٦ هـ من أمّ تُدعى «زبيدة» ونُسب في بداية الأمر إلى زوج أمه علي رضا الذي لم يلبث أن توفّي، ولم يتجاوز ربيبه مصطفى الثامنة من العمر، وكانت زبيدة مُستهترةً، وتمكّنت من تأمين زوجٍ، فغضب ولدها مصطفى منها، وترك البيت وذهب إلى بيت أخت علي رضا زوج أمّه، أو عمّته، حسب الظاهر، ودرس في المدارس الحربية في «سالونيك» و«مناستر»، ثم التحق بالكلية الحربية في استانبول، وتخرّج منها، وتخرّج من كلية الأركان برتبة رائد عام ١٣٢٢ هـ، وألّف جمعية «الوطن والحرية» في الشام مع بعض المنفيين إليها. وكان يتدرّب في

لواء الفرسان، وعندما تم تدريبه عُيّن في يافا غير أنه هرب إلى مصر، ومنها انتقل بحراً إلى سالونيك، واستطاع أن يجد وسيلة لتعيينه هناك عن طريق الارتباطات التي أصبحت له. وعمل لجمعيته التي لم تلبث أن انضمت إلى جمعية الاتحاد والترقي، ولم يستطع البروز والظهور لأن أعضاء جمعية الاتحاد والترقي لم يحترموه لاستهتاره بالقيم وانقطاعه إلى الأماكن الموبوءة من حاناتٍ، وعلاتٍ للفجور، لذا فقد حقد عليهم أيضاً.

ويبدو أنه كان على صلةٍ بجهة لها إمكاناتها ولها نفوذها، تُوجّهه وتحميه، وترسم له وتُمنّيه، وتعده بأعلى منصبٍ، وهو يقتل نفسه في سبيل الشهرة والارتفاع، وكانت تظهر من فلتاتٍ على لسانه في جلسات السكر وهو مخمور، فيُوزّع المناصب، ويُصدر الأحكام، وفي إحدى المرات على مائدة العشاء التفت إلى رفيقه «نوري جونكر» وقد أعجبه كلامه فقال له: أما أنت فسأعيّنك رئيساً للوزارة، فضحك نوري، وقال له: إذا كنت تستطيع تعييني رئيساً للوزراء يا أخي فماذا ستكون أنت؟ فأجاب: سأكون الرجل الذي يستطيع تعيين رئيس الوزراء.

أعلن الدستور في ٢٥ جمادى الآخرة ١٣٢٦ هـ (٢٤ تموز ١٩٠٨ م) وتسلّم حزب الاتحاد والترقي أكثر المناصب الحسّاسة، وكان رجاله يكرهون مصطفى كمال، وخاصة أنور باشا، فأبعد مصطفى كمال إلى طرابلس الغرب (ليبيا) بحجة القضاء على ثورةٍ قائمةٍ، ولكن لم يمكث هناك أكثر من شهرين إذ ترك مكانه ورجع إلى سالونيك من نفسه دون إعلام قيادةٍ أو إخبار مسؤولٍ. وسار مصطفى كمال مع جيش سالونيك يوم حادثة ١٠ ربيع الأول عام ١٣٢٧ هـ (٣١ آذار ١٩٠٩ م)، وقد تم عزل السلطان عبد الحميد، وتولية أخيه محمد رشاد، ورجع مصطفى كمال بعدها إلى سالونيك. وذهب مع من ذهب إلى ليبيا لقتال الطليان في سبيل الشهرة، ولكن هرب، كما هرب في حرب البلقان.

ويُرسل ملحقاً عسكرياً إلى بلغاريا فيقضي أيامه على الخمور، وفي المجون. وعندما تندلع نار الحرب العالمية الأولى يشترك فيها بناءً على إلحاحه، ويكون تحت إمرة أحد القادة الألمان للدفاع عن (شنقلعة) في شبه جزيرة غاليبولي على مضيق الدردنيل، ويبدأ الهجوم البحري على المنطقة من قبل جيوش الحلفاء في ٣ جمادى الأولى ١٣٣٣ هـ (١٨ آذار ١٩١٥ م) ويصمد الجنود الأتراك، ويبدأ الإنزال البري للعدو في شبه الجزيرة في ١١ جمادى الآخرة ١٣٣٣ هـ (٢٥ نيسان عام ١٩١٥ م).

رُقّي مصطفى كمال إلى رتبة عميد في ١٩ رجب ١٣٣٣ هـ (١ حزيران ١٩١٥ م). وانسحب الأعداء من شبه جزيرة غاليبولي، وأُرسل مصطفى كمال قائداً للفرقة السادسة عشرة في ديار بكر لمواجهة الروس، فانصرف إلى حياة اللهو والمجون، وانسحب الروس من القتال في هذه الجبهة. ورُقّي إلى رتبة لواء (باشا) في ٢٥ صفر ١٣٣٤ هـ (١ كانون الثاني ١٩١٦ م). وبعد أقلّ من عامين يُصبح نائباً لقائد الجيش الثاني المرابط في شرقي البلاد، والذي تتبعه الفرقة السادسة عشرة التي يقودها مصطفى كمال نفسه، ويتراجع هذا الجيش.

ويُرسل إلى جزيرة العرب قائداً للقوة المتحركة في الحجاز لحماية المدينة المنورة من الإنكليز، وتتبع هذه الفرقة الجيش الرابع الذي مقره في دمشق والذي يتبع قيادة وزير البحرية جمال باشا. أما رئيس أركان هذا الجيش فكان علي فؤاد باشا، وجاء وزير الحربية أنور باشا إلى دمشق لدراسة وضع الدفاع عن المدينة. كان رأي الخليفة محمد رشاد، ورأي طلعت باشا رئيس الوزراء المحافظة على المدينة وإبقاء الجيش العثماني في الحجاز بل إن الخليفة قد هدد بترك الخلافة فيما إذا سُحب الجيش من الحجاز، وكان رأي أنور باشا الانسحاب ثم غيّر رأيه، وأما جمال باشا فكان رأيه الانسحاب وكذلك مصطفى كمال، أما رأي علي فؤاد باشا فكان يعتقد أن إرسال رجل غير مرتبط بالمشاعر الدينية كي لا يخضع للتأثيرات

العقيدية بالقتال، ويرى وجوب الدفاع عن المدينة المنورة والروضة المشرّفة أمراً أساسياً، ويرى أن تُناط المهمة بمصطفى كمال الذي يرفض القيام بهذا الأمر، ويترك موضوع الحجاز.

ويُعيّن مصطفى كمال قائداً للجيش السابع المكلّف بالدفاع عن بلاد الشام، فينسحب أمام التقدّم الإنكليزي، أما قائد الجيش فقد أعفى نفسه ورجع إلى استانبول، وأنهى وظيفته وعيّن وكيله علي رضا باشا الذي كان من قواد إحدى الفرق مكانه، حسب قوله في مذكراته.

وطلب من الخليفة الجديد محمد وحيد الدين القائد العام للقوات المسلحة العودة إلى تسلّم قيادة الجيش السابع، فذهب وأعطى أوامره لجميع القوات الموجودة في دمشق بقيادة عصمت اينونو، والقوات الموجودة في «رياق» بقيادة علي فؤاد باشا بالتحرّك نحو الشمال منسحبة باتجاه تركيا، وسافر هو بالقطار إلى حمص حيث مقرّ القائد الألماني «ليمان فون ساندرز» فالتقى به وأخبره بالأوامر، وكان قد أرسل إليه نسخة منها. فوافق كغريب عن الوطن - حسب زعمه - وطلب من مصطفى كمال إقناع رئيس أركانه «كاظم باشا دياربكرلي» فذهبا معاً إليه وكان مريضاً فوافق، وتمّ الانسحاب، وغادر القائد الألماني البلد بعد أن رأى العجب والخيانة. وهذا كله بعد الاتفاق السري بينه وبين القائد الانكليزي الجنرال «اللنبي» وكانت النتيجة أن وقع في الأسر مائة ألف جندي عثماني إضافةً إلى آلاف القتلى برصاص الدروز والأرمن، ووصل من أفلت من الأسر إلى دمشق. وكان هذا الانسحاب في ١٤ ذي الحجة ١٣٣٦ هـ (٢٠ أيلول ١٩١٨ م) من المناطق التي تقع جنوب دمشق، ثم وصل الإنكليز إلى دمشق ٢٥ ذي الحجة وإلى حلب في ١٤ محرم ١٣٣٧ هـ، وأُعلنت الهدنة (هدنة مودروس) في ٢٥ محرم ١٣٣٧ هـ، ووصل الجنرال «اللنبي» القائد الإنكليزي بعدها إلى استانبول، وطلب من الحكومة التركية تعيين مصطفى كمال قائداً للجيش السادس بالقرب من الموصل حيث تهمّ تلك المنطقة

انكلترا، وهذا ما يذكره مصطفى كمال نفسه في مذكراته (صفحة ٨٩ - ٩٠).

ولما كان مصطفى كمال في حلب منسحباً قبل إعلان الهدنة اقترح تشكيل وزارة جديدة برئاسة عزة باشا الأرناؤوط لتخلف وزارة الاتحاديين برئاسة طلعت باشا والتي من المفروض تركها الحكم بسبب الهزيمة في الحرب وانهيار المقاومة، واقترح أن يتسلّم هو (مصطفى كمال) وزارة الحربية، كما رشّح عدداً من الأشخاص لتسلّم المناصب الوزارية، ولم يكن له أية صفة ليُقدّم لهذه الاقتراحات والترشيحات، وتشكلت الوزارة برئاسة عزت باشا الأرناؤوط فعلاً وضمّت عدداً من الوزراء الذين ذكرهم مصطفى كمال، أما هو فلم يُوافق عليه الخليفة.

وفي (أضنه) تسلّم قيادة مجموعة من بقايا فرق الصاعقة المشتّتة، ولم يكن هذا المنصب إلا نظرياً ومؤقتاً، وقبل أن تستقيل وزارة عزت باشا أرسل له رئيسها ضرورة قدومه إلى استانبول.

وصل مصطفى كمال إلى استانبول، وكانت وزارة توفيق باشا قد خلفت الحكومة السابقة التي كانت برئاسة عزت باشا، ولم تحصل على الثقة بعد، فكان يتصل بنواب المجلس ويُحرّضهم على عدم منح الحكومة الثقة لعلّ عزت باشا يعود إلى رئاسة الوزارة، ويتسلّم هو منصب وزارة الحربية، غير أن جلسة الثقة في مجلس النواب قد أعطت توفيق باشا الثقة.

أخذ مصطفى كمال يتقرّب من حزب أنصار الحرية والائتلاف الذي كان يتعاون مع سلطات الاحتلال، وقد نشأ بعد تشتّت حزب الاتحاد والترقي، غير أن الحزب الجديد لم يبال بمصطفى كمال، ولم يهتمّ به لمعرفته به وبسلوكه.

وطلب خطوبة (صبيحة) بنت الخليفة محمد وحيد الدين غير أن طلبه قد رُفض مُباشرة.

وكان الحلفاء المحتلّون [انكلترا - فرنسا - ايطاليا - اليونان) يقبضون على كل خصم لهم في استانبول من العائدين من الجبهات، وينفونه إلى مالطة، أو أية جهة أخرى، كما فعلوا بعلي إحسان باشا قائد الجيش السادس الذي كان في العراق. أما مصطفى كمال فقد تركوه وشأنه.

الثورة:

كان الخليفة محمد وحيد الدين، والقصر، ورئيس الوزارة الجديدة فريد باشا يُحسنون الظنّ بمصطفى كمال، رغم كل ما ظهر منه، ويحسبون أن ما قام به لم يكن إلا في سبيل الشهرة وحبّ المناصب العليا فقط، ليس غير.

وكان الخليفة يعرف مصطفى كمال من قبل يوم كان مُرافقاً له، عندما ذهب، وهو ولي للعهد إلى ألمانيا، ليقدّم للامبراطور سيفاً هدية من الخليفة محمد رشاد. وقد دعاه الآن ليكون مُرافقاً له في البداية، وفي نيّته أن يُكلّفه بمُهمّة خاصة.

كان الخليفة يعتقد أن البلاد منهارة وإذا بقيت بهذه الحالة فإن شروط الصلح ستفرض عليها فرضاً وستكون ثقيلة عليها وقاسية، وستجعلها خاضعة تحت الضغط قابعة تحت الذلّ تنهش منها أنياب المحتلّين، وتمزّقها مخالبهم، وسترسّخ فيها أقدامهم وتتمكّن، والحلّ الوحيد للخلاص من هذا الوضع السيء قيام ثورة في شرقي البلاد والمناطق الداخلية والتي لم تصل إليها بعد أقدام المحتلّين، ولن يستطيع أن يقوم هو بنفسه بهذا العمل لأنه يُمثّل أعلى سلطة في البلاد وقد وافق على شروط الهدنة فلا بدّ من أن يقوم به غيره فإذا حدث هذا فإنهم سينتزعون من الحلفاء أفضل شروط الصلح معهم، ووقع اختياره على مصطفى كمال ما دامت الإمكانات عنده، ويقتل نفسه في حبّ الشهرة وإذا لم يُوفّق في المعارك السابقة فذلك لأنه لم يحصد منها شيئاً لنفسه أما الآن فالحصاد كله لشخصه. فاستدعاه وأوكل إليه هذه المُهمّة فسرّ بها سروراً عظيماً، وللتغطية على هذا المخطط عن

أعين الحلفاء عامة والإنكليز خاصة الذين يبثّون أعوانهم في كل مكان. فقد أصدر أمراً بتعيين مصطفى كمال مفتشاً عاماً للجيوش، وزوّده بصلاحيات واسعة، ومنحه عشرين ألف ليرة ذهبية وهو مبلغ ضخم جداً في تلك الظروف القاسية التي تمرّ بها الدولة حتى إن خزينتها لتنوء به، إضافةً إلى هذا فقد وعده بمساعداتٍ أخرى إذا اقتضى الأمر، ولم يقصر رئيس الوزراء صهر السلطان فريد باشا بالأمر فقد طلب من مصطفى كمال أن يكتب له مباشرة وسيرى أن طلباته ستحقق كلها.

وفي ١٤ شعبان ١٣٣٧ هـ (١٤ أيار ١٩١٩ م) أبلغت الحكومة العثمانية من قبل لجنة الحلفاء العليا المقيمة في باريس والمؤلفة من رؤساء وزارات كل من انكلترا، وفرنسا، وإيطاليا، واليونان قراراً يقضي بنزول الجيوش اليونانية في أزمير، ويحذّرونها من المقاومة التي يعدّونها مقاومة للحلفاء جميعاً ونقضاً للهدنة، وفي ١٥ شعبان نزل اليونانيون في أزمير.

وفي ١٧ شعبان من العام نفسه أي بعد يومين فقط من نزول اليونانيين في أزمير، غادر مصطفى كمال استانبول متوجهاً إلى «صامسون»، فوصل إليها بعد يومين لتنفيذ المهمة التي كلّفه بها الخليفة، وما أن وصل إلى «صامسون»، حتى أعلن استقلال نفسه وعدم ارتباطه بأية حكومة أو سلطة أو خليفة، بل شقّ عصا الطاعة، وأخذ يحرّض الناس على رفع راية العصيان ضدّ الحكومة العثمانية، وضدّ الخليفة فيقول في خطبه: (يجب دفع الأمة بكاملها ودفع الجيش إلى رفع راية العصيان ضدّ الحكومة العثمانية، والسلطان العثماني، وخليفة المسلمين)[١] مع اعترافه الكامل بأن الأمة مرتبطة بالخليفة الذي يمثّل المسلمين، وبالحكم الذي يمثّله فيقول: (إن الأمة والجيش كانت تهتم بسلامة مقام الخلافة العالي والسلطنة أكثر من اهتمامها بسلامتها، ولم تكن تستطيع أن تتصوّر الخلاص والسلامة من دون السلطنة والخلافة، أما من يبدي فكراً معارضاً ومخالفاً لهذا فالويل له إذ كان

(١) الخطابة ص ١٠.

يعتبر في الحال خائناً وكافراً ومرتداً).[١]

كانت في الأناضول الفرقة الثالثة ومقرّها «سيواس» بقيادة رفعت بك، والفرقة الخامسة عشرة في «أرضروم» بقيادة كاظم قره بكر باشا، وكلا الفرقتين غير متكاملة العدد، غير كاملة التجهيزات والأسلحة، وألوية هذه الفرق موزّعة في «صامسون»، و«أماسيا» و«طرابزون»، وكانت أنقره مقرّ الفرقة العشرين بقيادة علي فؤاد باشا، ويكتب له تقارير عن المنطقة الغربية حسب أوامره، وكانت هذه الوحدات تتبع مصطفى كمال مباشرة بصفته العسكرية غير أنه يملك إعطاء التعليمات للعسكريين والمدنيين على حدّ سواء للأمر الذي يحمله من الخليفة.

بدأت تصرّفات مصطفى كمال تزعج الحكومة، وقد أرسل وزير الداخلية علي كمال قراراً إلى جميع الولايات يدعوهم فيه إلى الوقوف ضدّ أعمال مصطفى كمال، غير أنه لم يعلم الاتفاق الذي تمّ بين الخليفة ومصطفى كمال، وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومة في أشدّ الضيق مما يجري في الأناضول كان الخليفة مسروراً فرحاً ولكنه يخفي ذلك ولا يبديه لأحد إذ عُرف بكتمانه الشديد للسر.

احتجّ الحلفاء إلى الوزارة القائمة في استانبول من الأعمال التي يقوم بها مصطفى كمال في الأناضول احتجاج تبرئة لساحته، وإعطائه صفة الوطنية والإخلاص لأمته، وإظهاراً له وإبرازاً، وطالب الحلفاء الوزارة باستقدام الرجل إلى استانبول ووضعه تحت مراقبتهم، وفي الوقت نفسه كثرت شكايات الولايات ضدّه، نتيجة تصرّفاته بسبب الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها، فدُعي من قبل وزير الحربية فلم يُجب، وتكرّرت احتجاجات الحلفاء، وتكرّرت شكايات الولاة، وتعدّدت طلبات استقدامه دون إجابة ومن غير فائدة، فهدّد الحلفاء بإعادة الحرب، واضطرت الحكومة إلى

(١) المرجع نفسه ص ٨

إقالته، وكانت برئاسة فريد باشا الذي كان غائباً في أوربا لحضور مؤتمر الصلح، ويقوم مكانه شيخ الإسلام صبري أفندي.

عرض رئيس الوزارة بالوكالة قرار إقالة مصطفى كمال على الخليفة فلم يُوافق، واكتفى بالتوجيه بدعوته إلى استانبول، وقامت الوزارة بما أوصى به الخليفة ولكن دون فائدة. وفي ١٠ شوال ١٣٣٧ هـ (٨ تموز ١٩١٩ م) قررت الوزارة حلّ موضوع مصطفى كمال وذهب رئيس الوزارة بالوكالة إلى الخليفة لهذا الأمر، وأرسل له الخليفة برقية عن طريق رئيس الديوان، فلم يجب فاضطر الخليفة بعد منتصف الليل توقيع قرار الإقالة مُكرهاً.

أما مصطفى كمال فقد قابل قرار الإقالة بتقديم الاستقالة من الجيش، والتقى في أرضروم بالإنكليزي العقيد «راولنسون» ابن أخ وزير الخارجية الإنكليزية «كيرزون» لقاءً خاصاً سرياً. ثم دعا إلى عقد مؤتمر في أرضروم بتاريخ ٢٥ شوال ١٣٣٧ هـ (٢٣ تموز ١٩١٩ م) ودام هذا المؤتمر أربعة عشر يوماً، وقد انتخب مصطفى كمال رئيساً للمؤتمر، وانتهى المؤتمر بالقرارات الآتية:

١ - إن البلاد ضمن حدودها القومية وحدة لا تتجزأ.

٢ - في حالة سقوط الحكومة العثمانية فإن الشعب سيُدافع عن نفسه ضدّ أي نوع من أنواع الاحتلال الأجنبي.

٣ - إذا لم تستطع الحكومة الدفاع عن الوطن واستقلاله أو لم تهتم به فيجب تشكيل حكومة مؤقتة تُنتخب في مؤتمر قومي عام، وإذا لم تكن هذه الحكومة في حالة اجتماع فإن على الهيئة التمثيلية أن تقوم بهذه المهمة.

٤ يجب بناء القوة الوطنية، كما يجب جعل إرادة الأمة هي المهيمنة على كل شيء.

٥ - لا يمكن قبول الوصاية أو الحماية الأجنبية.

٦ - يجب ضمان تشكيل واجتماع مجلس الأمة، ويجب وضع الأمة تحت رقابته.

ثم كانت الدعوة إلى مؤتمر أوسع يشمل تركيا كلها، وإن كان هناك من يُعارض فكرة التوسّع ومنهم كاظم باشا قره بكر، إذ يرون الاكتفاء بمؤتمر أرضروم ومُحاولة فرض شروط أفضل للصلح غير أن مصطفى كمال دعا إلى مؤتمر «سيواس» في ١٣ ذي الحجة عامة ١٣٣٧ هـ (٧ أيلول ١٩١٩ م). وانعقد المؤتمر، وكانت حكومة استانبول ترى إلغاء هذا المؤتمر، واعتقال أعضائه، وتتظاهر القوات المحتلّة بتأييد ذلك. وانتخب مصطفى كمال رئيساً للمؤتمر، وقد غيّر المؤتمر اسم الجمعية التي نشأت عقب مؤتمر أرضروم من «جمعية الدفاع عن حقوق شرقي الأناضول» إلى «جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والروملّلي»، وبالتالي فإن الهيئة التمثيلية أصبحت تُمثّل الهيئة العامة للوطن بعد أن كانت تُمثّل شرقي الأناضول فقط. وانتخب المؤتمر هيئة تمثيلية، وبقي الأعضاء في «سيواس».

أبلغ مصطفى كمال الدوائر العسكرية والمدنية كلها أن ارتباطهم لهذا بالهيئة التمثيلية في «سيواس» ولا علاقة لهم باستانبول حتى تسقط الحكومة القائمة الخائنة التي وقفت سدّاً بين السلطان والأمة.

غادر مصطفى كمال «سيواس» إلى «أنقرة» في ٢٦ ربيع الأول ١٣٣٨هـ (١٨ كانون الأول ١٩١٩ م) للقاء بالنواب الجدد الذي سيُسافرون إلى استانبول ومحاولة التأثير عليهم، وفي الوقت نفسه فقد انتقل مقرّ الهيئة التمثيلية من «سيواس» إلى أنقرة، كما حاول منع اجتماع النواب في استانبول، وحرص على لقائهم في أنقرة، ولكنه لم يُفلح.

اجتمع المجلس النيابي في استانبول في ٢١ ربيع الثاني ١٣٣٨ هـ (١٢

كانون الثاني ١٩٢٠ م)، وقد ظهر في هذا المجلس جناح يُدعى «فلاح الوطن»، وقد خالف هذا الجناح رأي مصطفى كمال في إنشاء جناح باسم «جمعية الدفاع عن الحقوق»، لذا فقد نعتهم بصفاتٍ كثيرةٍ، ومعروف أن معظمهم كان من الأناضول، كما ظهر في المجلس «الميثاق الملي».

أقال الخليفة من رئاسة مجلس الوزراء الداماد فريد باشا، وكلّف علي رضا بتشكيل حكومةٍ جديدةٍ. وكان مصطفى كمال في هذه الآونة يرى أنه لا يوجد مجال للمقاومة المسلحة ضد شروط الصلح الفاسدة إلا التقدّم في جهة القفقاس، إذ تضعف مقاومة المسلمين في القفقاس، أما الروس بعد هجوم الأتراك على بلادهم، فيتقدّمون ويحتلّون ثانيةً القفقاس إذ كان المسلمون في بلاد القفقاس قد انتفضوا ضدّ الروس عندما قامت الثورة الشيوعية في روسيا، واستقلوا في بلادهم، وأخذوا في مقاومة الروس والوقوف في وجههم ومنعهم من العودة إلى بلاد القفقاس. فإذا ما احتلّ الروس بلاد القفقاس بعد ضعف مقاومة سكانها بسبب الهجوم التركي عليهم يضطر الحلفاء لتقديم شروط صلحٍ أقضا لبقاء دولةٍ تركيةٍ قويةٍ تستطيع البقاء أمام الروس هذا ما كان يراه مصطفى كمال يومذاك.

وفي ٢٦ جمادى الآخرة ١٣٣٨ هـ (١٦ آذار ١٩٢٠ م) تمّ احتلال الحلفاء لاستانبول بشكلٍ كاملٍ، وبدأ تفتيش المنازل، والاعتقالات فانتشر الذعر الأمر الذي جعل النواب يُغادرون استانبول ويعودون إلى مناطقهم.

احتلّت انكلترا استانبول دون فرنسا وإيطاليا، وإن كان الاحتلال باسمهم، وشكّل صالح باشا حكومة جديدة ألقت القبض على عددٍ من النواب المؤيدين لمصطفى كمال، وعلى رئيس الوزراء الأسبق سعيد حليم، وألقوا في السجن يوماً واحداً، ثم نقل بعضهم إلى مالطة وغيرها وذلك لإظهار الخلاف بين الإنكليز ومصطفى كمال. وفرضت الحكومة الرقابة على الصحف ووسائل الإعلام كلها وعلى البريد والبرق والهاتف، ووافقت

انكلترا الوزارة وطلبت طاعة أوامر الخليفة لإظهار تأييدها له حتى يكرهه الشعب وينفر منه، ويثبت لدى الأمة أن مصطفى كمال ضدّ الإنكليز وما يتحرك ضدّ الخليفة إلا لأنه مؤيّد من قبل المحتلّين، وهذا ما يجعل الشعب يرتبط بمصطفى كمال، «ويؤيده ويسير وراءه»، وترتبط تركيا بانكلترا، وتتم اللعبة الدولية.

وفي ٢٧ رجب ١٣٣٨ هـ (١٥ نيسان ١٩٢٠ م) حُلّ المجلس النيابي، واستقالت حكومة صالح باشا، وشكّل الوزارة الجديدة الداماد فريد باشا من جديد بناءً على طلب الإنكليز وضغطهم ليظهر للناس أن الخليفة وحكومته المتمثلة في صهره يسيران برأي الأعداء المحتلّين فينفر الشعب منهم، ويتجه نحو مصطفى كمال الذي يبدو أنه على خلافٍ مع المحتلّين، وأنه عدوّهم الأول، وعدوّ كل من يسير برأي هؤلاء الدخلاء المعتدين المسيطرين على العاصمة. كما استبدّ فريد باشا رئيس الحكومة في حكمه وجار فتضايق السكان وأحبوا الخلاص منه، وليس لهم من طريقٍ سوى التوجه نحو مصطفى كمال.

جرت الانتخابات ونجح مصطفى غيابياً عن أنقرة، ولكنه لم يُسافر إلى استانبول، وإنما جمع نواب أنقره وعقد منهم مؤتمراً، ونصّب نفسه رئيساً للمجلس وللهيئة التنفيذية التي شكّلها والتي ضمت ستة أعضاء إضافة إلى شخصه[1]، ولكنها لم تدم سوى تسعة أيامٍ من ٧ - ١٦ شعبان حيث

(١) ضمت الهيئة التنفيذية:
١ - مصطفى كمال، رئيساً عن أنقرة.
٢ - عارف جلال الدين، عضواً، عن أرضروم
٣ - جامي بيكرت، عضواً، عن ايدن.
٤ - سامي بكر، عضواً، عن أماسيا.
٥ - صبحي حمد الله، عضواً، عن انطاليا.
٦ - بهيج حقي، عضواً، عن دينزلي.
٧ - عصمت إينونو، عضواً، عن أدرنة.

وجد من الأفضل أن تتكون وزارة تشمل وزارات الدولة كلها، وإن بقيت تحمل اسم «هيئة تنفيذية»، واجتمع مجلس مصطفى كمال في أنقرة بتاريخ ٥ شعبان ١٣٣٨ هـ (٢٣ نيسان ١٩٢٠ م).

أظهر مصطفى كمال التديّن، ولبس شعاره، فأعلن أن افتتاح المجلس الخاص به في أنقرة سيكون يوم الجمعة، اليوم المبارك، وسيلتقي النواب في صلاة الجمعة في جامع (حاجي بيرام) وسيتمّ بعد صلاة الجمعة ختم القرآن الكريم، وقراءة صحيح البخاري و... وعندما ألقى الخطبة الأولى يوم الافتتاح كانت كلها مديحاً للخلافة، وأنه لا يصحّ الفصل بين السلطة والخلافة، وأنه لم ينتقل إلى الأناضول إلا بمعرفة الخليفة، وإن كل ما قام به لم يكن سوى تنفيذ لأوامر السلطان، وقد فضح ذلك السر لمصلحته ولكسب رضا الشعب عنه.

أما في استانبول فقد أصدر شيخ الإسلام فتوى ضدّ مصطفى كمال فضعف مركزه، وسيّر الخليفة حملة إلى كردستان فانفضّت مقاطعاتها كلها إلى جانب الخلافة، وتبعتها كل أجزاء الأناضول باستثناء أنقرة، وبعث الخليفة حملة إلى أنقرة فأخذت أوراق مصطفى كمال بالاصفرار، وكادت تتساقط لولا تداركه سادته بإذاعة بنود معاهدة سيفر.

شكّل مصطفى كمال في أنقرة الهيئة التنفيذية الأولى[1] بتاريخ ١٥

---

(١) تشكلت الهيئة التنفيذية الأولى في أنقرة على النحو الآتي:

١ ـ مصطفى كمال: رئيساً.

٢ ـ مصطفى فهمي: وزير الشؤون الدينية.

٣ ـ حاجي بيكرت: وزير الداخلية.

٤ ـ بيج حلمي: وزير الداخلية في ٢ ذي القعدة ١٣٣٨ هـ.

٥ ـ ناظم رزمور: وزير الداخلية في ٢١ ذي الحجة ١٣٣٨ هـ.

٧ ـ عارف جلال الدين: وزير العدل.

٨ ـ فاضل إسماعيل: وزير الأشغال.

٩ ـ سامي بكر: وزير الخارجية.

ـ

شعبان ١٣٣٨ هـ (٣ أيار ١٩٢٠ م)، وهكذا وجدت سلطتان تنفيذيتان في البلاد إحداهما في استانبول والثانية في أنقرة. وكانت قد تشكلت في البلاد عدة عصاباتٍ تُقاتل المحتلّين، وإن كانت تظلم السكان الذين لا ينقادون لرأيها، وهذا إن دلّ فإنما يدلّ على ضعف الحكومة وعدم سيطرتها على الوضع، وقد عُرفت هذه العصابات بأسماء الرجال الذين قادوها مثل «جركس أدهم» و«يوروك علي» و«توبال عثمان» و«دميرجي أفه»، وقد استطاعت هذه العصابات أن تحارب الفرنسيين والأرمن في مدن «مرعش» و«أضنه» و«أورفه» و«عينتاب»، وقد استطاع مصطفى كمال أن يستفيد من هذه العصابات وأن يُسخّرها في تنفيذ خططه فهو مُزوّد بصلاحياتٍ واسعةٍ من السلطان، وبمبالغ كبيرةٍ من الأموال، ويمكنه أن يتخلّص من الذي لا يسير معه، ويقضي على من يُخالفه، وربما إذا برز رجل وخاف منه قتله بآخر، كما تمكّن بما لديه أن يقوم بدورٍ مُهمٍّ في الحركة وجمع الأعوان فالحكومة ضعيفة ولا تصل يدها إلى أكثر الجهات. كما كان ينضمّ إليه أصحاب المصالح لتحقيق مآربهم فقد انضمّ إليه مثلاً «عصمت إينونو» و«فوزي جقماق»، ثم تركاه ناقمين منتقدين، وذهبا إلى استانبول، فلمّا أشرفت حركته على النجاح عادا وانضمّا إليها.

وفي الوقت نفسه قامت معارضة في الأناضول ضدّ مصطفى كمال،

= ١٠ ـ عدنان ادیفار: وزير الصحة.

١١ ـ يوسف كمال: وزير الاقتصاد.

١٢ ـ فوزي جقماق: وزير الدفاع.

١٣ ـ رضا نور: وزير المعارف.

١٤ ـ أحمد فريد: وزير المالية ٢ ذي القعدة ١٣٣٨ هـ.

١٥ ـ عمر لطفي: ١٦ ربيع الثاني ١٣٣٩ هـ.

١٦ ـ صبحي حمد الله ٥ ربيع الثاني ١٣٣٩ هـ.

وعيّن عصمت إينونو رئيساً للأركان وجرت عدة تعديلات على هذه الهيئة في العام نفسه.

فمثلاً وقف في وجهه علي شكري الضابط البحار سابقاً والنائب عن مدينة طرابزون، فاغتاله مصطفى كمال على يد توبال عثمان رئيس الحرس الشعبي، ثم اغتيل توبال عثمان على يد رجال حرس مصطفى كمال، كما عارض مصطفى كمال الشاعر محمد عاكف، ونواب أرضروم. كذلك وجدت عدة تجمعات منها: جماعة الجمهورية التقدمية، ومنها الجماعة الحرة.

لما بايعت مقاطعات الأناضول وانضمت إلى دار الخلافة، ولم يبق سوى أنقرة، وأرسل إليها السلطان حملةً لإخضاعها شعر الإنكليز بالخطر يُحدق بصنيعتهم مصطفى كمال فأسرعوا لإنقاذه، وتمّ عقد معاهدة (سيفر) في ٢٦ ذي القعدة ١٣٣٨ هـ (١٠ آب ١٩٢٠ م) وكان قد مضى على هدنة (مودروس) ما يقرب من عامين ٢٥ محرم ١٣٣٧ هـ (٣٠ تشرين الأول ١٩١٨ م)، وقد وافق السلطان على معاهدة (سيفر) مُكرهاً ووقّعها الداماد فريد باشا، وكانت هذه المعاهدة مُجحفةً بحقّ العثمانيين إذ تعني تقسيم البلاد بين الأوربيين، إذ تُسلخ بلاد العرب من الدولة، وتُصبح استانبول دولة وحدها، ويلحق الجزء الأوربي وجزر بحر إيجه بإدارة اليونان، وتصبح أرمينيا دولةً مستقلةً، وتُعطى كردستان حكماً ذاتياً، وتُوضع المضائق (البوسفور والدردنيل) تحت إشراف هيئةٍ دوليةٍ، ويُحدّد عدد الجيش، ويخضع لتوجيه الحلفاء الذين أعطوا في الوقت نفسه حقّ السيطرة على المالية، واحتفظوا بالامتيازات التي كانت ممنوحةً لهم قديماً، كما أُعطيت الأقليات النصرانية امتيازاتٍ إضافيةً أخرى. أذيعت نصوص معاهدة (سيفر) بأسلوب إعلامي مُثير فهاج الشعب، ونقم على الخليفة، وحقد على الداماد فريد باشا وعلى حكومته، وانقلب الرأي العام ضدّ الخليفة بعد أن كان بجانبه وإلى جانب مصطفى كمال بعد أن كان ضدّه. وبعد أن كان رجال الحملة التي أرسلها السلطان إلى أنقرة على درجةٍ من الحماسة ضدّ مصطفى كمال انقلبت هذه الحماسة وأصبحت له، فهُزمت الحملة وتراجعت، وأصبح سيد أنقرة يُفكّر في الهجوم على العاصمة استانبول.

وقبل أن يتابع الإنسان في سرد الأحداث لا بدّ من أن يتساءل ويقف عند كثير من الوقائع، لما كان الخليفة بجانب الإنكليز حسب الدعاية فلماذا يُهاجم الإنكليز استانبول مقرّ الخليفة، ولم يقوموا بأي شيء ضدّ مصطفى كمال الذي يُناصبهم العداء؟ إن الأمر واضح، الخليفة معهم ظاهراً وعدوّهم واقعاً، ومصطفى كمال يُهاجمهم في الظاهر وعلى اتفاقٍ معهم في الحقيقة. ولماذا تُهاجم قوات مصطفى كمال الطليان والفرنسيين وتتجنّب الإنكليز مع أن الآخرين (الانكليز) هم الذين احتلّوا استانبول، وهم الذين يتحرّكون على الساحة الدولية، ويُحرّكون الأحجار في اللعبة الدولية؟ إن الهجوم والغارات على القوات الفرنسية والإيطالية يرفع من شأن مصطفى كمال عند أبناء بلده ويُعطيه الصفة الوطنية والإخلاص في العمل، فتستفيد انكلترا بارتفاع صنيعتها على حساب حلفائها ولا تخسر هي شيئاً.

وجاءت معاهدة (سيفر) في الوقت المناسب، فانتصر على حملة الخليفة، وعلت مكانته، وأرادت انكلترا أن تقطف ثمار تخطيطها فقد غدا صنيعتها في موقفٍ يؤهّله لاستلام المنصب الأول.

دعت انكلترا لعقد مؤتمر في لندن لحلّ المسألة الشرقية التي مرّت عليها قرون، وهي صعبة الحلّ مستعصية فكّ الرموز، أما الآن وقد أصبحت انكلترا صاحبة الكلمة الأولى في المنطقة، ولأعوانها من أبناء المنطقة مثل ذلك الموقف، فهي قادرة إذن على الحلّ، وعلى توزيع الغنائم، وتقسيم المناصب بين الأعوان، وكذلك دعت لإعادة النظر في بنود معاهدة (سيفر) التي لم يجفّ حبرها بعد، والتي كلها في مصلحتها، فلماذا تدعو؟ أتتنازل عن بعض مصالحها التي تحرص عليها أما ماذا؟ الواقع أنها تريد إعطاء مكافأة للصنيعة التي خدمتها، والتي لم يمكن أن تخدمها أكثر إلا عندما تنال المكافأة التي تسعى إليها.

دعت انكلترا إلى مؤتمر لندن حكومة أنقرة، كما دعت حكومة

استانبول أي أنها اعترفت بحكومة أنقرة ضمناً وساوت بينها وبين الحكومة الشرعية، والغريب كل الغرابة أن يُدعى وفدان إلى مؤتمرٍ يُمثّلان جهةً واحدةً، وإذا كان من الطبيعي أن ترفض حكومة استانبول دعوة طرفٍ ناشزٍ عنها لكنها لم تفعل، غير أن حكومة أنقرة الناشزة هي التي رفضت دعوة حكومة استانبول، واستغربت ذلك، وادّعت انها الحكومة الشرعية الوحيدة وهي الممثلة الوحيدة للأمة مع العلم أن حكومة استانبول هي التي خاضت الحرب، وهي التي هُزمت، وهي المسؤولة عن توقيع الاتفاقات موضوع الصلح. ودعا رئيس الوزراء في استانبول توفيق باشا تشكيل وفدٍ واحدٍ من الطرفين ليتكلم بصوتٍ واحدٍ أمام الأعداء، ولتوحيد الكلمة أمام الخصوم غير أن مصطفى كمال رفض ذلك.

ذهب وفدان تركيان إلى مؤتمر لندن وفد يُمثّل دار الخلافة برئاسة رئيس الوزراء توفيق باشا، والآخر يُمثّل حكومة أنقرة برئاسة وزير خارجيتها سامي بكر. وعُقد المؤتمر في جمادى الآخرة ١٣٣٩ هـ (شباط ١٩٢١ م) وقد حضره ممثلون عن انكلترا، وفرنسا، وإيطاليا والدولة العثمانية بجناحيها، وحرصاً على وحدة الصف والحصول على نتائج أفضل فقد سكت وفد الخلافة وأعطى حقه لوفد أنقرة. اقترح وفد أنقرة باسم الأمة جميعها جعل ولاية إزمير ولاية ذات استقلالٍ ذاتي يحكمها نصراني، فرفض الحلفاء إلا أن تكون تحت السيطرة اليونانية، وفشل المؤتمر، وإن كانت قد وقعت اتفاقات خاصة وجانبية مع الفرنسيين، وقد رفض مصطفى كمال تلك الاتفاقات واضطر وزير خارجيته رئيس الوفد سامي بكر أن يستقيل من منصبه، وأُلغيت تلك القرارات وانتهى الأمر.

اتصل مصطفى كمال بفرنسا واعترف لها بحقها في بلاد الشام الشمالية (سوريا ولبنان) أو تنازل لها عنها، واتفق معها على تعيين الحدود بين سوريا وتركيا، ومقابل ذلك التنازل فقد انسحبت من منطقة كيليكيا التي كانت تحتلها. وحسب المفهوم القومي لم يتنازل مصطفى كمال عن شيءٍ

فإن سوريا خارجة عن نطاق القومية التركية أما بالمفهوم الإسلامي فقد أحدث شرخاً عظيماً في الأمة، فرضيت فرنسا عن مصطفى كمال واعترفت به ممثلاً لدولة تركيا الحديثة.

واتصل مصطفى كمال مع دولة روسيا الشيوعية وعقد معها معاهدة في ٧ رجب ١٣٣٩ هـ (١٦ آذار ١٩٢١ م) وتنازل لها عن منطقة آجاريا التي عاصمتها باطوم، فرضيت روسيا عن مصطفى كمال، واعترفت بحكومة أنقرة على أنها تُمثّل الدولة الحديثة للأتراك.

واتصل مصطفى كمال مع إيطاليا فاعترفت بحكومته، وتنازلت عن منطقة أضاليا التي دخلتها أثناء الحرب، وبذلك فقد قوي مركز مصطفى كمال، واتجهت الأنظار نحوه، وأغلقت القنوات مع حكومة الخليفة الشرعية والتي يريد النصارى اجتثاثها من جذورها وإزالة كل أثرٍ من آثار الإسلام.

القتال مع اليونان:

لم يتم التفاهم مع اليونانيين كما تم مع الفرنسيين والطليان والروس وربما كان ذلك لإخراج التمثيلية بشكلٍ أفضل أو هكذا اقتضت اللعبة الدولية.

كانت الأسلحة الروسية تتدفق على مصطفى كمال وتأمل أن يكون تعاون بينها وبينه إذ كانت ترغب في أن يكون لها نقطة ارتكازٍ في تركيا، وإذا كانت تعرف أنه صنيعة للإنكليز غير أنها تأمل في اجتذابه إليها أو ربما تقع جفوة بينه وبين الإنكليز فيكون الروس البديل بالنسبة إلى مصطفى كمال لذا كانت تمده بالأسلحة. ولما كانت تعلم ارتباطه بانكلترا لذا فقد احتفظت عندها بأنور باشا لتضربه في الوقت المناسب به، وبقي هذا الوضع حتى تمكن أنور باشا من الانفلات من قبضة الروس بحيلة ونجا، ثم ظهر موقف مصطفى كمال تماماً بالنسبة لها.

كانت الأسلحة الروسية تصل إلى الأناضول عن طريق خطوط الإنكليز

غير المضائق، وسكتت انكلترا عن هذا بل تُشجّع لأن هذه الأسلحة تكلفها الثروة إذ تذهب إلى صنيعتها والأفضل لها أن يُمدّ بالأسلحة، ويكفيها غيرها هذا العبء.

بعد أن انسحب الفرنسيون من كيليكيا تحركت القوات التركية إلى الجبهة الغربية، وشكّل مصطفى كمال الجيش النظامي للمجلس الوطني، وأعطى أوامره بإنهاء القوات غير النظامية أو رجال العصابات التي كانت تُقاتل المحتلّين، ومن رفض هذه الأوامر قُوتل، وقد رفض الانصياع أدهم جركس فطارده الجيش في ٢٦ ربيع الثاني ١٣٣٩ هـ.

لاحظ اليونانيون تجمّع القوات التركية، وعرفوا أنه الصدام فشنّوا هجومهم على الأتراك في ٢٦ ربيع الثاني ١٣٣٩ هـ (٦ كانون الثاني ١٩٢١ م)، وكانوا يتوقّعون دعم الحلفاء لهم بصفتهم حلفاء لهم، ثم إنهم تجمعهم معهم رابطة العقيدة التي قاتلوا تحت رايتها عدة قرون فانطلقت الجيوش الصليبية تحت راية الصليب، ثم جاء الاستعمار الصليبي تحت شعار الاقتصاد، وحل في هذه المنطقة اسم «المسألة الشرقية»، غير أن الصليبية اليوم هي ما تريد كل دولة فيها تحقيق مصالحها قبل غيرها، وإن كانت لا تتنازل أبداً عن مهمتها الرئيسية في ضرب الإسلام. وانكلترا هي صاحبة الكلمة الأولى بين الحلفاء في هذه المنطقة، ومصطفى كمال صنيعتها، وهي لا تريد دعم اليونان ضدّ مصطفى كمال أو بالأحرى ضدّ نفسها، كما لا تريد أيضاً دعم مصطفى كمال ضدّ اليونان وهذا ما يثير الكنيسة عليها، ويهيّج الرأي العام النصراني ضدها حيث لا يعرفون خفايا اللعبة، ولكنها على يقين في أن مصطفى كمال سيهدم في الإسلام أكثر مما تهدّمه جحافل الصليبيين قاطبة كرهاً منه في الإسلام وتمشّياً مع مصلحته، وما دام من الذين ينتمون إلى الإسلام فإن كثيرين يسيرون معه وراء مصالحهم، ولا يجتمع رأي المسلمين ضدّه على حين أن أية دولة نصرانية سيطرت على المنطقة فإنها لا تستطيع أن تفعل فعله في التأثير على الإسلام.

وهذا ما حدث فعلاً. لذا فقد أعلنت انكلترا باسم الحلفاء أنهم على الحياد بالنسبة إلى هذا القتال الدائر بين الأتراك واليونانيين، وربما يتساءل قائل فيقول: أي حيادٍ وأن انتصار مصطفى كمال سيكون له الأثر الكبير على الإنكليز الذين يحتلّون استانبول؟ غير أننا لاحظنا أن انكلترا مطمئنة كل الاطمئنان من هذه الناحية، فمصطفى كمال يتحرك بإشارتها، ولن يصيبها أي تأثير بانتصاره بل تتحقق خطتها، وأن الإسلام سيناله أكبر ضربة على يد هذه الصنيعة، واللعبة الدولية هي التي تنجح وتُحقق الأهداف المرسومة.

شنّ اليونان هجومهم في ٢٦ ربيع الثاني ١٣٣٩ هـ (٦ كانون الثاني ١٩٢١ م)، وأحرزوا انتصاراً على الأتراك في المعركة التي عُرفت باسم (معركة عصمت إينونو الأولى)، وكان ذلك قبل عقد مؤتمر لندن، وكان الهدف من هذا الهجوم الضغط على المفاوضين الأتراك للحصول على نتائج أفضل في المفاوضات حسب ظاهر التمثيلية غير أن المؤتمر قد فشل، وتوقّفت المفاوضات، لذا كان على اليونانيين الحصول على مغانم بالسيف لم يحصلوا عليها بالمفاوضات سلماً.

زحف اليونانيون في ١٣ رجب ١٣٣٩ هـ (٢٢ آذار ١٩٢١)، وكان المؤتمر لا يزال منعقداً ولكن لم يؤثر هذا التقدّم على سير المفاوضات، وكان التقدّم باتجاه (أسكي شهر) و(أفيون قره حصار) حيث التقاء السكك الحديدية إذ تُعدّ هاتان المدينتان من عقد المواصلات المهمة في غربي الأناضول، ولكنهم هُزموا وارتدوا إلى (بروسة)، فصمّموا الهجوم على استانبول غير أن القوات البريطانية قد وقفت في وجههم فانكفؤوا نحو الشرق، والتقوا مع القوات التركية التي كانت بقيادة عصمت إينونو، ووصلوا إلى «كوتاهية»، واستولوا على (أفيون قره حصار) في الجنوب، وتحركوا نحو الشمال، وفي هذا الوقت وصل مصطفى كمال إلى جبهة القتال، وأعطى أوامره للقوات التركية بوقف القتال والتراجع نحو الشرق

رغم ما تكبّد القوات من خسائر كبيرة أثناء تراجعها، وصدرت الأوامر بالتوقف قرب (سقاريا). وتم الانسحاب والتجمع شرق نهر سقاريا. وفي هذه الأثناء جاء وفد من استانبول برئاسة عزت باشا وصالح باشا للتنسيق من أجل القتال ولما وصل الوفد إلى أنقرة منع من العودة حتى أخذ مصطفى كمال تعهداً خطياً من عزت باشا وصالح باشا بالانسحاب من حكومة استانبول.

رجع مصطفى كمال من (أسكي شهر) على جبهة القتال الأول إلى أنقرة عن طريق السكة الحديدية، وفي أنقرة تجرأ أعضاء المجلس الوطني على مصطفى كمال فاضطر إلى الرجوع إلى الجبهة الجديدة، وأثار حماسة الضباط، وأعلن أن الجيش لا يزال متماسكاً قوياً.

تجمع الأتراك إلى شرق نهر سقاريا ووصل اليونانيون إلى غربه فتجمّعوا هناك، وبدأ الهجوم اليوناني في شوال ١٣٣٩ هـ (حزيران ١٩٢١ م) وتراجع الأتراك بصورة فوضوية واندحروا أمام اليونان، ولم يستطع أن ينسحب سوى ثلاثين ألفاً من أصل سبعين ألفاً وكان رأي (فوزي جقماق) إخلاء مدينة أنقرة، ونقل العاصمة الى مدينة (قيصرية)، وفعلاً بدأ الناس ينتقلون وكان أولهم وزير المعارف صبحي حمد الله وبعض النواب. وكان انسحاب القوات عشوائياً وحدثت ثغرة صعب سدّها إلا بالفدائيين الذين هاجموا الأعداء بالسكاكين إذ لم يكن لديهم حراب، وفي الوقت الذي همّ مصطفى كمال فيه بإعطاء أوامر الانسحاب والتراجع كان اليونانيون ينسحبون حيث لم يجدوا جدوى من هذا الهجوم الذي دام عشرة أيام حيث توقف هجومهم فجأة في الساعة الثانية صباحاً، ثم بدأ الانسحاب في ٥ محرم ١٣٤٠ هـ (٧ أيلول ١٩٢١ م)، وانتبه إلى هذا (فوزي جقماق) فطلب من مصطفى كمال أن يسحب أوامر التراجع، ولكن لم يكن قد أعطاها بعد، وكان اليونانيون يحرقون القرى، ويردمون الآبار، ويسوقون المواشي أثناء تراجعهم، ويقتلون الأهالي، ووصلوا إلى

(أزمير) فتركوها وراءهم في ٧ محرم ١٣٤٠ هـ، وتابعوا سيرهم إلى جهة الغرب، ودخل الأتراك المدينة دون أن يُطلقوا أية رصاصة، وتسلّم محمد نور الدين باشا المدينة، وعقدت الهدنة مع اليونان التي انسحبت من تراقيا أيضاً، وبعد خمسة أيام من الهدنة أُقيلت حكومة السلطان بضغط من القوات الإنكليزية، وكان قد تنازل السلطان فأُبعد عن البلاد مع ابنه، ولم يسمح لهما إلا بأخذ حقيبة ملابس صغيرة ورجل يحملها، وأبحرت بهما الباخرة إلى جزيرة مالطة ونودي بالأمير عبد المجيد بن عبد العزيز خليفة بتاريخ ١٧ ربيع الأول ١٣٤٠ هـ (١٧ تشرين الثاني ١٩٢١ م).

وبعد دخول (أزمير) بأقل من شهرين اجتمع المجلس بتاريخ ١ ربيع الأول ١٣٤٠ هـ (١ تشرين الثاني ١٩٢١ م) وبحث موضوع إلغاء السلطنة أي فصل الدين عن الدولة، وبعد أسبوع خرج بقرار إلغاء السلطنة دون تحديد لنظام الحكم في المستقبل. وقد سرّ الخلفاء لهذا سروراً بالغاً فما أن مضى عشرون يوماً حتى دعيت حكومة أنقرة إلى لوزان لإعادة النظر في بنود معاهدة (سيفر) في ٢٠ ربيع الأول ١٣٤٠ هـ (٢٠ تشرين الثاني ١٩٢١ م).

كانت الحكومات تتبدل تبعاً لرغبة مصطفى كمال وبالشكل الذي يريده ففي ١٥ جمادى الأولى ١٣٣٩ هـ (٢٤ كانون الثاني ١٩٢١ م) سمّى مصطفى كمال أسماء حكومة جديدة[1] ولم تدم أكثر من خمسة أشهر.

---

(١) كانت الحكومة على النحو الآتي:
١ ـ فوزي جقماق: رئيساً، ووزيراً للدفاع.
٢ ـ مصطفى فهمي: للأمور الشرعية.
٣ ـ رفعت أتابك: وزيراً للداخلية.
٤ ـ عارف جلال الدين: وزيراً للعدل.
٥ ـ يوسف كمال: ٢٩ وزيراً للعدل في ٢٩ صفر ١٣٤٠ هـ.
٦ ـ عمر لطفي: وزيراً للأشغال.
٧ ـ سامي بكر: وزيراً للخارجية.

ثم عدّل مصطفى كمال أعضاء الوزارة[1] بتاريخ ١٢ رمضان ١٣٣٩ هـ (١٩ أيار ١٩٢١ م)، ولم يكن لهذه الوزارات بيانات أو برامج وإنما كان

---

٨ - عدنان أديفار: وزيراً للصحة.

٩ - يوسف كمال: وزيراً للاقتصاد.

١٠ - محمود جلال بايار: وزيراً للاقتصاد.

١١ - أحمد فريد: وزيراً للمالية.

١٢ - صبحي حمد الله: وزيراً للمعارف.

١٣ - عصمت إينونو: رئيساً للأركان العامة.

(١) تسلّم مصطفى كمال رئاسة الأمة التركي. أما الهيئة التنفيذية فتشكلت على النحو الآتي:

١ - فوزي جقماق: رئيساً، ووزيراً للدفاع.

٢ - مصطفى فهمي: المسؤول الشرعي.

٣ - عبد الله عزمي: ١٥ رمضان ١٣٤٠ هـ.

٤ - رفعت بيلي: وزيراً للدفاع ٦ ذي الحجة ١٣٣٩ هـ.

٥ - كاظم قره بكرلي: وزيراً للدفاع ١٦ جمادى الأولى ١٣٤٠ هـ.

٦ - رفيق شوكت: وزيراً للعدل.

٧ - حسن سقا: وزيراً للمالية.

٨ - حسن فهمي: وزيراً للمالية ٢٧ شعبان ١٣٤٠ هـ.

٩ - عطا التكلي: وزيراً للداخلية.

١٠ - رفعت بيلي: وزيراً للداخلية ٢٤ شوال ١٣٣٩ هـ.

١١ - علي فتحي أوقيار: وزيراً للداخلية ٨ صفر ١٣٤٠ هـ.

١٢ - صبحي حمد الله: وزيراً للمعارف.

١٣ - وهبي بولاك: وزيراً للمعارف ١٩ ربيع الأول ١٣٤٠ هـ.

١٤ - عمر لطفي: وزيراً للأشغال العامة.

١٥ - حسين رؤوف أورباي: وزيراً للأشغال ١٢ ربيع الأول ١٣٤٠ هـ.

١٦ - فوزي برهمي زاده: ١٦ جمادى الأولى ١٣٤٠ هـ.

١٧ - رفيق سيدام: وزيراً للصحة.

١٨ - رضا نور: وزيراً للصحة ٢٤ ربيع الثاني ١٣٤٠ هـ.

١٩ - يوسف كمال: وزيراً للخارجية.

٢٠ - محمود جلال: وزيراً للاقتصاد.

٢١ - سري بلليوغلو: وزيراً للاقتصاد ٢١ جمادى الأولى ١٣٤٠ هـ.

٢٢ - حسن السقا: وزيراً للاقتصاد ١٥ رمضان ١٣٤٠ هـ.

مصطفى كمال هو الذي يأمر فتُنفَّذ الأوامر، وهذه هي البرامج، أو هي آراء ارتجالية يُقرِّر تنفيذها في وقتها. كما أنه كان يعزل الوزراء ويُعيِّن مكانهم كما يحلو له، وفي الوقت الذي يرغب وحسب مزاجه الخاص، وحسبما يُقدِّم له من خدمات.

تشكّل الوفد إلى مؤتمر الصلح في لوزان من وزير الخارجية عصمت إينونو، ووزير الصحة رضا نور، وخبير مالي هو حسن السقا، وجاء الحلفاء وهم: انكلترا، فرنسا، ايطاليا، اليونان، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية. وكان الرأي كله بيد انكلترا، وكانت الجولة الأولى حامية، وحدثت منازعات حادة، وكانت تلوّح انكلترا بالحرب، وكان مُمثّلها يومذاك في لوزان وزير الخارجية اللورد كيرزون. وكان مستشار ايطاليا أحد يهود الدولة العثمانية وهو (ماتر سالم) إضافةً الى اليهودي (قره صو).

كانت انكلترا تحرص على إلغاء السلطنة بإعلان العلمانية، وإلغاء الخلافة بل وطرد الخليفة وأسرته من البلاد، ومصادرة أملاكه، والإبقاء على بطركية الروم في استانبول، والإبقاء على الموصل بعيدةً عن تركيا وضمن الأراضي التي تخضع للسيطرة الإنكليزية. وكانت هذه الشروط لإعطاء تركيا الاستقلال. ولكن لم يتم الاتفاق بين المفاوضين، غير أن رضا نور عضو الوفد التركي قد صرّح في آخر اجتماعات الجولة الأولى. «إن تركيا أصبحت علمانيّة، وقد انفصل الدين عن الدولة، وإذا ما تم الصلح فإننا سنقوم بوضع القوانين المدنية، وكان لهذا التصريح أثره الكبير.

رجعت الوفود إلى بلدانها إذ لم يتم التفاهم والاتفاق، وجاء من استانبول إلى أنقرة (حاييم ناحوم) كبير حاخامات اليهود في الدولة العثمانية والتقى مع الوفد التركي إلى لوزان، وجاء أيضاً (ماتر سالم) مستشار الطليان في المؤتمر وهو يحمل الجنسية العثمانية والإيطالية، ويُشرف على البنك العثماني في (سالونيك)، وأدّى دوره والتقى بالوفد أيضاً.

دعيت الوفود إلى لوزان مرة أخرى للبحث من جديد في بنود معاهدة (سيفر) أو للجولة الثانية بعد انقضاء مدة ليست قصيرة، وكانت جولة سهلة حتى لم يجد وزير الخارجية اللورد كيرزون ضرورة لحضوره إذ طُبخت الطبخة أو تمت اللعبة الدولية، وإنما اكتفى بإرسال (رومبولد)، وكان إلغاء الخلافة، وترك الموصل شرطان أساسيان لاستقلال تركيا.

اجتمع المجلس النيابي في أنقرة بتاريخ ٢٠ ربيع الأول ١٣٤٢ هـ (٣٠ تشرين الأول ١٩٢٣م)، وقرّر إلغاء السلطنة، وإعلان الجمهورية، وانتخب مصطفى كمال بالإجماع رئيساً للجمهورية من قبل مائة وثمانية وخمسين نائباً اشتركوا في التصويت، ومباشرة وبعد يومين وُقّع الصلح في لوزان ٢٢ ربيع الأول ١٣٤٢ هـ (١ تشرين الثاني ١٩٢٣ م)، وأطلقت المدافع مائة طلقة وطلقة في أنقرة ابتهاجاً بهذا التوقيع.

وفي ١٨ ذي القعدة ١٣٤٠ هـ (١٢ تموز ١٩٢٢ م) كانت قد تشكلت وزارة جديدة[1] استمرت ما يزيد على السنة وقد جرت في عهدها

---

(١) كانت الوزارة الجديدة على النحو الآتي:
١ - حسين رؤوف أورباي: رئيساً.
٢ - عبد الله عزمي: المسؤول الشرعي.
محمد وهبي: ١٧ ربيع الأول ١٣٤١ هـ.
٣ - فوزي جقماق: رئيساً للأركان.
٤ - كاظم قره بكرلي: وزيراً للدفاع.
٥ - يوسف كمال: وزيراً للخارجية.
عصمت إينونو: وزيراً للخارجية في ٦ ربيع الأول ١٣٤١ هـ.
٦ - حسن فهمي آلتش: وزيراً للمالية.
٧ - وهبي بولاك: وزيراً للمعارف.
إسماعيل صفا: ١٧ ربيع الأول ١٣٤١ هـ.
٨ - عارف جلال الدين: وزيراً للعدل.
رفعت كارزي: وزيراً للعدل في ٢٣ ذي الحجة ١٣٤٠ هـ.
٩ - محمود أسعد بوزكورت: وزيراً للاقتصاد.

المفاوضات من أجل اتفاق لوزان، وقبل أن يتم التوقيع بأكثر من شهرين جاءت حكومة جديدة[1]، استمرت إلى ما قبل إعلان الجمهورية بثلاثة أيام.

أعلنت الجمهورية على غير رضا من الشعب في وقت كانت فيه الأمة منهوكة القوى مسلوبة الحرية، تتحكّم فيها الدول النصرانية، ويستبد بها صنيعة تلك الدول، والجهل منتشر، والفقر طاغٍ، ولا يعرف الناس ألاعيب الساسة، ومكر الصليبية، وخداع الصنائع.

وقد كان المستفيدون من أصحاب المصالح، ورجال الأهواء، وعبي

---

١٠ - فوزي برتحي زاده: وزيراً للأشغال.
رشاد كيالي: وزيراً للأشغال.
١١ - فؤاد بولو: وزيراً للصحة.
رضا نور: وزيراً للصحة في ٤ صفر ١٣٤١ هـ.
١٢ - إسماعيل صفا: وزيراً للداخلية.
علي فتحي أوقيار ٢٩ محرم ١٣٤١ هـ. ١٤ صفر ١٣٤١ هـ.

(١) تشكلت الحكومة على النحو الآتي:
١ - علي فتحي أوقيار: رئيساً، ووزيراً للداخلية.
٢ - موسى كاظم: المسؤول الشرعي.
مصطفى فوزي: المسؤول الشرعي في ٢٠ محرم ١٣٤١ هـ.
٣ - عصمت إينونو: وزيراً للخارجية.
٤ - كاظم باشا: وزيراً للدفاع.
٥ - إسماعيل صفا: وزيراً للمعارف.
٦ - محمود أسعد بوزكورت: وزيراً للاقتصاد.
حسن السقا: ١٢ صفر ١٣٤٢ هـ.
٧ - رضا نور: وزيراً للصحة.
٨ - حسن فتحي آلتش: وزيراً للمالية.
٩ - فوزي برتحي زاده: وزيراً للأشغال.
١٠ - فوزي جقماق: رئيساً للأركان الحربية.
١١ - مصطفى تيالي أوغرال: وزيراً للعمران والإسكان.

المناصب، والساعين وراء الجاه هم الذين يتحركون على الساحة، ورغم قلّتهم يظهرون كثرةً بسبب الحركة الدائبة، والصياح المستمر، يُبدون التأييد، والموافقة على ما تمّ، والمطالبة بالمزيد، وربما كانت مصالحهم هي التي أعمتهم عن رؤية الوقائع على حقيقتها، وقد يكونون فعلاً مقتنعين بما يفعل سيدهم صنيعة الدول الأجنبية وذلك نتيجة افتنانهم بالحضارة المادية، وهزيمتهم النفسية أمام العدو الماكر، ولواقع أمتهم التي تغط في نومها لما لحق بها من ضعفٍ، وذلٍّ وإهانةٍ، بالابتعاد عن العقيدة، وضغط الاستعمار الصليبي.

الفصل الأول

الجمهورية الاستبدادية
أو
حكم الحزب الواحد

يلاحظ أن الأحداث كانت تتابع في أنقرة، والأنظار تتجه إليها، ووسائل الإعلام العالمية تُسلّط الأضواء على مصطفى كمال وتحاول إبرازه يوماً بعد يوم، وتُعطيه الصورة التي تتألق، فهو ينتقل من نصرٍ إلى نصرٍ حتى خُدع به كثيرون في العالم الإسلامي إذ كان يظهر التدّين أحياناً، وأن ارتباطه بالإسلام أمر طبيعي حسب ادّعائه، فمدحه شعراء، ودعا أدباء مواطنيهم وقادتهم للاقتداء به، والسير على نهجه، فقد حرّر أمته، وانتزع لها النصر انتزاعاً، ووضعها في مصاف الدول المرموقة، أو هكذا خُيّل إليهم بسبب الدعاية الأجنبية وخاصةً الإنكليزية منها، لذا فإن أكثر البلاد التي انتشرت له الدعاية فيها هي التي كان للإنكليز فيها نفوذ أو تخضع لسيطرتهم، وفي هذا الوقت بالذات كانت استانبول تعيش على هامش الأحداث رغم أنها العاصمة، ويُقيم الخليفة فيها، وتوجد بجانبه الحكومة الشرعية، وتحرص وسائل الإعلام الأجنبية التعتيم عليها كلياً، بل تريد أن تُطفيء ما فيها من نورٍ نهائياً، لتظهر أنقرة وحدها، وكأنها هي سيدة الموقف من غير منازعٍ. إن استانبول كانت مركز الخلافة ومركز التوجّه للإسلام، وهذا ما لا يريده الأعداء بل هو ما يرغبون في إزالته والقضاء عليه.

وإذا كان مصطفى كمال قد أعلن الجمهورية، وانتخب رئيساً، لكنه لا

يزال يشعر بأن هناك من هو أعلى منه، هناك الخليفة الذي ينظر إليه المسلمون نظرة احترامٍ لمركزه لا لشخصه فإنه محطّ أنظارهم، ومكان التقائهم مهما وقعت من أحداثٍ بينهم، والخليفة هو سيد مصطفى كمال، هو الذي أرسله للقيام بالحركة، ووجهه كي ينتزع شروطاً أفضل للصلح، وأغدق عليه المال حتى يستطيع العمل، ولولا الخليفة لم يستطع أن يقوم مصطفى كمال بأي عملٍ، لذا كان يجب أن يحسّ بوخز الضمير - إن كان لديه ضمير - مما يتصرّف به من أعمال تُخالف السلطان، بل لم تكن مُوجّهة إلا ضدّه وضدّ الأمة كلها، ولكن لا يُبالي بل عليه أن ينتهي منه حتى ينفرد بالأمر، ويُرضي الذين وضعوه بهذا المكان، ورفعوه ليُؤدّي هذا الأمر وهو إلغاء الخلافة، ثم ليُحقّق ما في نفسه من طموحٍ ومن حقدٍ على الإسلام.

إلغاء الخلافة:

كان على مصطفى كمال - حسب مخططه - أن يزيل قبل شيء الخلافة لدوافع كثيرة منها شخصية ككرهه للإسلام، وحقده على نظمه، وتحقيقاً لطموحاته بإزالة كل الذين يُخالفونه ويقفون في وجهه، وأمام تصرّفاته، وانفعالاته، وشهواته، وأهوائه، ومنها خارجية إرضاءً لإصدقائه الحلفاء وتنفيذاً لوعوده لهم بإلغاء السلطنة والخلافة وأخذ القوانين الأجنبية ولا يقدم على هذا العمل حتى تكون الوزارة كلها من أنصاره، والمجلس النيابي من أتباعه لذا فقد شكّل وزارةً جديدة[1] قبل يومٍ واحدٍ من إعلان

---

(١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي:

١ - عصمت إينونو: رئيساً للوزراء، ووزيراً للخارجية.

٢ - مصطفى فوزي: وزيراً للأمور الشرعية.

٣ - فوزي جقماق: للأركان الحربية.

٤ - أحمد فريد بك: وزيراً للداخلية.

٥ - حسن فهمي آتش: وزيراً للمالية.

-

الجمهورية وانتخابه رئيساً، وكانت برئاسة عصمت إينونو الذي أصبح ظلاً له، وعبداً يُنفّذ أوامره ما دامت تتحقّق مصالحه.

أما النواب في المجلس فكان معظمهم من العسكريين، ومن رجال مصطفى كمال المسلحين، لذا طلب منهم الاستقالة والعودة إلى قطعاتهم حتى يأتي بمجلسٍ جديدٍ من أنصاره فقط من غير معارضةٍ فاستقال كاظم قره بكرلي، وعلي فؤاد، ورفعت باشا غير أن جعفر الطيار رفض الاستقالة وأصرّ أن يبقى نائباً، واستقال الآخرون، ويتواصل رأس قطعاتهم بناءً على أوامر الغازي مصطفى كمال.

بعد أربعة أشهرٍ من إعلان الجمهورية يذهب رئيس الجمهورية مصطفى كمال، ورئيس الوزراء عصمت إينونو، ووزير الدفاع كاظم قره بكرلي، ورئيس الأركان فوزي جقماق إلى أزمير، ويأمر الغازي بإلغاء الخلافة، ووزارة الأمور الشرعية، ووزارة الأوقاف، وإلحاق المدارس الدينية بوزارة المعارف، وإخراج الخليفة وأفراد أسرته جميعاً من البلاد وذلك في ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ (٣ آذار ١٩٢٤ م). وتمّ ذلك، وطرد الخليفة عبد المجيد بن عبد العزيز، ونُقل إلى مدينة (نيس) بجنوبي فرنسا على ساحل البحر المتوسط ليعيش هناك.

وأصبح مصطفى كمال سيد البلاد بلا مُنازع، واتجه نحوه أصحاب

= مصطفى عبد الخالق: وزيراً للمالية ٢٣ جمادى الأولى ١٣٤٢ هـ.

٦ - كاظم قره بكرلي: وزيراً للدفاع.

٧ - حسن السقا: وزيراً للاقتصاد.

٨ - سيد بك: وزيراً للعدل.

٩ - إسماعيل صفا: وزيراً للمعارف.

١٠ - مختار جلبي: وزيراً للأشغال.

١١ - سليمان سري: وزيراً للأشغال في ١٢ جمادى الآخرة ١٣٤٢ هـ.

١٢ - رفيق سيدام: وزيراً للصحة.

١٣ - مصطفى عالي: وزيراً للعمران والإسكان.

المصالح والأطماع، وبعد ثلاثة أيام من إلغاء الخلافة أي في ١ شعبان ١٣٤٢ هـ (٦ آذار ١٩٢٤ م) كلّف عصمت إينونو بتشكيل الوزارة من جديد[1].

وقد جرت في هذه الأثناء محاولة لقتل مصطفى كمال في أزمير غير أنه نجا منها، فإن الله سبحانه وتعالى لم يكتب له نهاية الحياة بعد.

الحياة النيابية:

ظنّ عدد من رجالات البلاد سواء الذين ساروا مع مصطفى كمال أم الذين لم يسيروا أنه ستكون حياة نيابية، وحرية دستورية، وتشكيل أحزاب على غرار الحياة الأوروبية التي يُفتن بها مصطفى كمال سيد البلاد، لذا عملوا على تشكيل الأحزاب.

لقد عمل رؤوف أورباي على تشكيل الحزب الجمهوري التقدمي،

---

(١) شكل عصمت إينونو وزارته الثانية على النحو الآتي:

١ - عصمت إينونو: رئيساً للوزارة ووزيراً للخارجية.
٢ - كاظم قره بكرلي: وزيراً للدفاع.
٣ - أحمد فريدبك: وزيراً للداخلية.
٤ - مصطفى عبد الخالق: وزيراً للمالية.
٥ - رجب بكر: وزيراً للمالية ١٧ شوال ١٣٤٢ هـ.
٦ - حسن السقا: وزيراً للتجارة.
٧ - زكائي أبايدين: وزيراً للزراعة.
٨ - شكري قايا منشا: وزيراً للزراعة ٢٠ محرم ١٣٤٣ هـ.
٩ - رفيق سيدام: وزيراً للصحة.
١٠ - مصطفى نجاتي: وزيراً للعدل.
١١ - حسن واصف: وزيراً للمعارف.
١٢ - سليمان سري: وزيراً للأشغال.
١٣ - محمود جلال: وزيراً للعمران والإسكان.
١٤ - رفعت جانيتز: وزيراً للعمران والإسكان ٥ ذي الحجة ١٣٤٢ هـ.

وكان معه جعفر الطيار قائد الفرقة السابعة، والنائب في المجلس النيابي، ورجال المرسيلي، ورفعت باشا، وكاظم باشا، وعلي فؤاد باشا، وقد حصل هذا الحزب على الأكثرية غير أن مصطفى كمال لا يمكن أن يقبل هذا، فحلّ المجلس، وأتى بمجلسٍ جديدٍ، وتخلّص ممن تصوّرهم معارضين له، كلٌ بطريقة من الطرق، بعضها الإبعاد، وبعضها الشراء و...

وكانت هناك بقايا من حزب الاتحاد والترقي تتمثّل في جاويد، وشكري، ورشدي، وعابدين وغيرهم غير أن دور الاتحاد والترقي قد انتهى كما انتهى دور الرجال الذين أصرّوا على استمرارية حزبهم.

وأسّس عبد القادر كمالي حزب الأهالي، ولكنه لم يعش طويلاً، وكيف يعيش، ولا يأتمر بأمر الغازي مصطفى كمال؟

أما مصطفى كمال نفسه فقد أسّس حزب الشعب الجمهوري، وأمر أعوانه بالانضمام إليه، كما أسرع نحوه أصحاب المصالح حتى لفّ الكثيرين، وكان هو الحزب الوحيد، وبيد رئيسه مقاليد الأمور كلها، وتُصرف شؤون البلاد بإشارته وحسب رغباته وأهوائه فهي الأمر التي تُكلّف السلطة التنفيذية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها. وكان شعار الحزب ستة أسهم يرمز كل سهمٍ الى معنىً من المعاني الآتية: جمهوري - قومي - شعبي - علماني - تقدمي - ثوري.

وخطر على بال مصطفى كمال أن يُحقّق الحياة النيابية بإيجاد معارضة، وحزبٍ لها، فأوعز إلى علي فتحي أوقيار السفير في فرنسا، ورئيس الوزراء الأسبق بتشكيل حزب للمعارضة فصدع بالأمر، وألف الحزب الحرّ، وقد انضمّ إليه بعض أعوان مصطفى كمال حسب إشارته وتعليماته إذ كان هو الذي يُوزّع الأدوار والأعضاء لرجالاته، فهذا مُعارض وهذا مؤيّد، وهذا واجب فلان، وهذا دور ذاك، وقد أعطى مصطفى كمال الحزب الحرّ الأعضاء الذين يكرههم أو لا يحبّ وجودهم بجانبه.

وظنّ بعض الناس أن الحياة النيابية بمعناها الغربي قد سادت وأن المعارضة وجدت، فسرّوا لذلك تخلّصاً من الاستبداد، ولعلّ الفرج يأتي بالقضاء على مصطفى كمال، وكبرت شخصية علي فتحي أوقيار في نفوسهم، وقام علي فتحي أوقيار بجولةٍ حزبيةٍ فاتجه إلى أزمير فاستقبل استقبالاً فخماً، ومزّقت صور الغازي، وعلت الهتافات لعلي أوقيار ولم يذكر مصطفى كمال، وهذا ما جعل الرئيس يُغيّر رأيه ويعود إلى فكرة الحزب الواحد، وينتهي من فكرة المعارضة، وبذا انتهى الحزب الحرّ وقضي عليه.

أما معارضة سعيد النورسي فلم تكن بذي بالٍ عند السياسيين إذ أغلق الغازي الزوايا والتكايا، والمدارس الدينية، والصحف، وحدّ من حركة النورسي، كما أودعه السجن بعض الوقت، لذا فقد ضعف أثره، وقلّ تلامذته خوفاً وبعداً.

وقدّم عصمت إينونو استقالة حكومته الثانية، فعهد الغازي إلى علي فتحي أوقيار بتشكيل حكومةٍ جديدة[1] فألّفها بتاريخ ٢٥ ربيع الثاني ١٣٤٣ هـ (٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٤ م).

---

(١) تشكلت وزارة علي فتحي أوقيار الثانية على النحو الآتي:
١ - علي فتحي أوقيار: رئيساً للوزراء، ووزيراً للدفاع.
٢ - محمود أسعد بوزكورد: وزيراً للعدل.
٣ - رجب بكر: وزيراً للعمران والإسكان.
٤ - خليل بوبادين: وزيراً للعمران في ١٠ جمادى الآخرة ١٣٤٣ هـ.
٥ - شكري قايا: وزيراً للخارجية.
٦ - مصطفى عبد الخالق: وزيراً للمالية.
٧ - سراج أوغلو شكري: وزيراً للمعارف.
٨ - حسن فهمي آتش: وزيراً للزراعة.
٩ - علي جنان: وزيراً للتجارة.
١٠ - فوزي برهمي زاده: وزيراً للأشغال.
=

المدمر:

إن افتتان مصطفى كمال بالحضارة المادية الأوربية بكل ما فيها من إيجابياتٍ وسلبياتٍ حتى بما فيها من فحشٍ وفسادٍ جعله يرتمي في أحضانها، ويحسب نفسه أنه يسير على منوالها، ويكون خادماً لسدنتها، ويظنّ أنه يهدم القيم التي تقوم عليها، ويُنصّب نفسه قيّماً على مخططاتها لانبهاره فيها، وما هو بالواقع إلا عبداً لأهوائه وشهواته. وإن رؤيته لأمته ضعيفةً تتهجّم عليها الدول الأوربية، وتفرض آراءها عليها، وتُجبرها على فعل الذي تريد جعله يزدري أمته ويكرهها، فعوضاً من أين يعمل على النهوض بها فإنه عمل على إذلالها بتبعيته لأعدائها، ولو أنه سعى لتقليد أوربا حسب رأيه الذي لا يُوافقه عليه أحد في سبيل خدمة أمته لقيل: إنه عمل حسب قناعته وما هو مؤمن به، غير أنه بذل جهده كاملاً للحطّ من شأنها إذ كان يحتقر كل ما عندها من قيمٍ بل وعاداتٍ وتقاليد، إنه لم يُحارب الإسلام فقط ولو فعل لقيل: إنه كافر عدوّ للإسلام، غير أنه قاد أمته للهاوية، إنه لم يسر بها لينتزع ما لديها من عاداتٍ يمقتها أو لا يحبها، وإنما مشى بها مُزيلاً كل ما تعتز لِيُحطّمها، ويتركها صريعةً، سار عبداً للأعداء، لتتبعه ذليلةً لأولئك الذين عادوها قروناً وعملوا على سحقها دهراً، داس عليها أعداؤها أكثر من أربعين سنةً ولا تزال مُحتلةً ببعض آثار ذلك وتريد الآن ترك ما تحمل، وتنهض من كبوتها غير أن تلامذة مصطفى كمال وبتوجيه من الأعداء الذين يُريدون إبقاء الأمة تحت ذلك الركام الثقيل بما يرفعونه من شأن قائدهم، والمطالبة بالسير على خطاه، والأمة مصممة على ترك آثار تلك الصبغة الأجنبية. لقد أذلّ مصطفى كمال الأمة بما اتخذ من إجراءاتٍ وألزم الشعب على التقيد بها.

=
١١ - مظهر جرمن: وزيراً للبحرية.
١٢ - إحسان ارغيون: وزيراً للبحرية في ٤ جمادى الآخرة ١٣٤٣ هـ.

غطاء الرأس:

أصدر الغازي مصطفى كمال أمراً بترك الطربوش، واتخاذ القبعة غطاء للرأس بدلاً منه. والطربوش ليس شعاراً إسلامياً، ولا لباساً خاصاً بالمسلمين، بل هو تصميم أجنبي، إنه من النمسا، لكنه أصبح شعاراً عثمانياً مع الزمن، وانتشر في كل البلدان التي تعيش في ظل الخلافة، في الأناضول، في الشام، في العراق، في وادي النيل، في المغرب، في.. لذا أصبح شعاراً وطنياً بالاصطلاح الحديث، ولا علاقة له بالإسلام، إذ لا يحرّم لبسه ولا يحثّ عليه..

جاء مصطفى كمال يظهر تقزّزه منه واشمئزازه، فهو ليس جانباً إسلامياً ليُقال كراهة بالإسلام، وإنما قضية خاصة وكراهيته كراهية لزيّ أمته وبالتالي ازدراءً لها. وأمر بارتداء القبعة تقليداً للأعداء، فهي ليست أفضل من الطربوش، والإسلام لا يمنعها إن كانت فيها وقاية للرأس ولا يحثّ عليها أيضاً، فهي ليست أكثر من لباس، وإنما يُحرّمها إن كانت مجرد تقليدٍ للأعداء، وهذا ما حرص عليه الغازي مصطفى كمال، ومن هنا جاء ردّ فعل المسلمين، ولكن لم يجرؤ أحد على معارضته لأنه كان مسعوراً في حبه للأوروبيين وكرهه لأمته العثمانية، ويكفي للدلالة على ذلك ما فعله من أعمالٍ صبيانيةٍ عندما كان يرى امرأ يلبس طربوشاً حتى ولو كان من غير الأتراك فكثيراً ما أحرج الهيئة السياسية المصرية أمام الخلق.

وقد صدر أمر رسمي بتحريم ارتداء الطربوش في ٢٧ محرم ١٣٤٣ هـ (٢٧ آب ١٩٢٤ م).

الحجاب:

الحجاب واجب شرعي في الإسلام يُحرّم تركه، وهو فرض على كل أنثى بالغةٍ عاقلةٍ، والسفور استهتار بالشرع ومخالفة لأوامر الله، يُعرّض فاعلته لارتكاب إثمٍ كبيرٍ يُؤدّي إلى عقابٍ أليمٍ. والمرأة التركية مسلمة،

إذ أن الإسلام يُشكّل الغالبية العظمى بالنسبة إلى السكان ٩٩٪ من مجموع السكان، لذا فحجاب الفتاة التركية أمر طبيعي، وقد حافظت عليه منذ أربعمائة عامٍ يوم اعتنق أهلها الإسلام، كما أن المرأة التركية مزارعة، وعملها يقتضي الحجاب والحشمة، وإن إلغاء الحجاب الذي فرضه مصطفى كمال إنما هو استهتار بالإسلام، وازدراء بالأمة وشعائرها، ولم يقدم عليه إلا من أجل هذا مع تقليد للأوروبيين النصارى سادته والذين قد فُتن بهم، وهام عشقاً بهم.

العطلة الأسبوعية:

وجدت العطلة الأسبوعية للراحة واستعادة النشاط، وتجعل كل أمةٍ هذه العطلة الأسبوعية في اليوم الذي تؤدّي فيه عبادتها، فالمسلمون يجعلون عطلتهم يوم الجمعة، واليهود يوم السبت، والنصارى يوم الأحد، وقد درجوا على هذا، ولا يحرّم المسلمون العمل يوم الجمعة بشرط أن تؤدّى الفريضة، فإذا ما انقضت الفريضة انصرف الناس إلى أعمالهم ولا حرج في ذلك ﴿يا أيهاالذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خيرٌ لكم إن كنتم تعلمون فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا في فضل الله واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون﴾، فإذا ما اتخذت الأمة المسلمة يوم عطلةٍ فهو يوم الجمعة بشكلٍ طبيعيٍ حتى يتسنّى للناس العبادة دون أن يكون هناك حرج فيها فيما إذا كانت العطلة في يومٍ آخر. وهذا ما جرت عليه العادة في بلاد المسلمين جميعاً، ومن بينها الدولة العثمانية فلما جاء مصطفى كمال وفي نفسه ازدراء هذه الأمة التي نشأ فيها ـ اتخذ يوم الأحد عطلةً رسميةً أسبوعيةً وفرضه على الشعب تقليداً للأمم النصرانية المغرم في حبها، فشعر المسلمون بذلٍّ من هذا التصرف ولكنه مغلوب على أمرهم، وأحسّوا أن سيدهم المفروض عليهم ليس منهم لمخالفته لهم في العقيدة وكل ما ينبع منها من عاداتٍ وسلوكٍ.

الأبجدية:

لم يكن للغة التركية قديماً أبجدية، أي لم تكن لتكتب، وإنما كانت لغة منطوقة فقط، فلما دان أهلها الأتراك بالإسلام اتخذوا الحرف العربي أبجدية للغتهم، تدويناً لها لتتعلمها الأجيال، وتسهيلاً لدراسة الإسلام قرآناً وحديثاً المُنزّل والمُدوّن بالعربية، وظهرت الكتابة التركية، ودُوّنت آدابها وتاريخها بالحرف العربي، بل إن كثيراً من شعوب الأمة المسلمة قد ساروا على النهج نفسه، بل إن حبّ اللغة العربية على أنها لغة كتاب الله، ولغة رسوله، ولغة أولئك النفر الأفذاذ الذين أوصلوا الإسلام إلى تلك الشعوب هو الذي جعلهم يُقدمون على ذلك.

ولما جاء مصطفى كمال أراد أن يفصل شعبه عن مصادر عقيدته كرهاً بالإسلام، وازدراءً لأمته، كما أحبّ أن يفصل ماضي أهله عن حاضرهم. واتخذ أبجدية جديدة وهي الأحرف اللاتينية التي تتخذها الأمم النصرانية حباً بهم، وتقليداً لهم، وسيراً على خطواتهم، وتنفيذاً لرغباتهم لأنه يريد ما يريدون من إذلال الشعوب الإسلامية، وقتل العقيدة، وبهذه الطريقة انقطع الماضي عن الحاضر، وأصبح يصعب على الفرد أن يتعرّف على تاريخه، وأحسّت الرعية بالذلّ، وشعرت بالظلم الذي يضغط على أبنائها.

العبادة:

وطمع أن تؤدّى عبادة المسلمين الأتراك بلغتهم وما ذلك إلا جهلاً بالإسلام، وشعر المسلمون في تركيا أن البلاء لا يريد أن يتزحزح عنهم، وأن الظلم يلاحقهم، فقد أصدر الغازي أوامره بأن يتم الأذان باللغة التركية.

الدستور:

الإسلام منهج حياة يشمل جوانب الحياة كلها من اقتصادية واجتماعية وسياسية وتربوية و... وكان المسلمون يُطبّقون هذا النظام على حياتهم، ويعيشون في أمنٍ وراحةٍ وسعادةٍ، وكانت مجلة الأحكام الشرعية في الدولة تستقي قوانينها من الشرع، ويُدوّن فيها ما يتخذ القضاة من أحكام لتكون نبراساً لهم، ودليلاً إلى القواعد الفقهية التي استندوا عليها، وكان المسلمون في الدولة العثمانية يشعرون بأن حياتهم منسجمة مع عقيدتهم، ولهم شخصيتهم المتميزة وإن كان بعض الولاة والمسؤولين كثيراً ما يتجاوزون هذا ويجورون على الرعية وأحياناً باسم الإسلام بسبب ضعف إيمانهم، وجهلاً بحقيقته، وتحقيقاً لمصالحهم، وظلماً وإبرازاً للشخصية واتباع الهوى.

وجاء مصطفى ليلغي هذا كله ابتعاداً عن عقيدة الأمة وتحقيقاً لرغبات سدنة النصرانية في أوروبا مسؤولين في السلطة وفي الكنيسة، وقد عهد إلى محمود أسعد بترجمة القانون السويسري، وعندما تمت الترجمة طُبّق في المحاكم التركية، وقد مرّ معنا أن تطبيق العلمانية كان أحد الشروط الأساسية للاعتراف باستقلال تركيا.

وهكذا وُجد شعب تركي جديد منفصل عن ماضيه، ويُراد له أن يسير في اتجاه يُخالف ما تسير عليه الأمة المسلمة كلها في العقيدة والتشريع، وأن ينسلخ مما تعارف عليه المجتمع.

العصبية القومية:

كان مصطفى كمال يُنادي بالقومية التركية، ويُظهر التعصب لها، والفخر بها أحياناً وإن كان هذا كله خارج نطاق دائرة تفكيره التي كانت منحصرةً في الشهوة والشهرة ولا يُبالي بما سواهما أبداً، وإنما كان الغرض من التعصب القومي ألاّ تكون هناك نقطة التقاء بين تركيا وجيرانها إذ

كان المخططون يخشون أن تتقارب دول المنطقة بعضها من بعضٍ ولن تكون نقاط اللقاء سوى الإسلام الذي يجمع بين شعوب المنطقة كلها، وإن لم تكن دعوة لذلك يومذاك إلا أنها قد تتولّد مع الزمن بسبب العقيدة التي تجمع بينهم والعاطفة الموجودة حتى بين الأفراد العاديين وهذا ما يرهبه الأعداء، لذا كان التعصّب القومي هو خير مُنفّر بين هذه المجموعات التي كانت حتى عهدٍ قريب شعوباً من أمةٍ واحدةٍ، وكانت تجتمع في دولةٍ واحدةٍ لها مكانتها بين دول العالم، أما الآن فقد أضحت أشتاتاً لا وزن لها سواء أكانت مُتفرقة أم مُجتمعة، بل لن تجتمع ما دامت العصبيات القومية هي التي تتحكّم في النفوس. إذن كانت العصبية إضعافاً للأمة وإذلالاً لها، وهذه هي مهمة مصطفى كمال.

ولعل من الأمور الأخرى التي أذلّ بها الأمة أعمال الفحش التي كان يقوم بها، فلقد أذلّ الكثير من العائلات ممن انتهك أعراضها، وخاصةً تلك الأسر التي درست بناتها في دار المعلمات، فما وقعت عينه على فتاةٍ وأعجبته لم استطاعت أن تفلت منه إذ كان حوله لفيف ممن يسعون لتأمين شهواته من أولئك اللاتي يشير إليهن. فهذا هو حامي الأمة!!

الحركة الكردية:

لما ألغى مصطفى كمال الخلافة، وقطع أوصال الأمة، وشتّت شملها، وأقام دولةً على أساس العصبية التركية، وفي الوقت نفسه لقد قامت حول منطقة الأكراد دول حديثة أيضاً على أساس العصبيات سواء أخضعت لنفوذ الدول الاستعمارية أم لم تخضع ففي الشام والعراق قامت مثل هذه الدول، وانطلقت منها روائح تلك العصبيات، إذ كان يُنادى بها بمناسبة وغير مناسبة بتوجيه الدول الاستعمارية صاحبة السيادة والتي تريد وأد الفكرة الإسلامية، وأقامت مصطفى كمال لتنفيذ هذا عنها واشترطت عليه هذه الشروط في معاهدة لوزان بل ما كانت تلك المعاهدة لتُوقّع لو لم

يُوافق على ذلك، والواقع أنه بالأساس يُريد هذا، ويسعى إليه انطلاقاً ذاتياً من نفسه وعداوةً للإسلام.

شعر الأكراد أن كل من حولهم أخذ بالدعوة العصبية باستثنائهم، وما دامت الفكرة الإسلامية قد وُئدت بالتآمر بين المستعمرين النصارى وعملائهم في الولايات الإسلامية أمثال مصطفى كمال، فلماذا يبقون هم مُوزّعين في عددٍ من الدول، مُشتّتين في هذه الأقسام التي نشأت حديثاً؟ يتطاول عليهم أصحاب العصبيات وتزدريهم حتى الأقليات وهم الكثرة، لذا فقد تحركوا يُريدون الاستقلال بمواطنهم، والفخر بما يفخر به جيرانهم، ومجاراتهم بالدعوة إلى العصبية، وقاموا بحركةٍ ولكن قُضي عليها بعنفٍ، وذلك لأن المستعمرين لا يُريدون إقامة دولةٍ للأكراد وذلك حتى يبقوا أقلياتٍ في الدول المجاورة، يُحرّكون ضد أية مجموعةٍ تخرج عن رأي المستعمرين، والأكراد جماعة أشداء أهل للقيام بمثل هذه الأعمال، وهكذا بقي الأكراد مُوزّعين تتلاعب بهم أيدي الدول ذات الشأن انكلترا، وروسيا، ودخلت الولايات المتحدة الأمريكية الميدان حديثاً وحلبة الصراع، وإضافةً إلى أعوان هذه الدول في إيران، والعراق، وسوريا، وتركيا، والمناطق التي تخضع للسيطرة الروسية، ولا تزال تراودهم أفكار التجمّع لذا فقد غلبت عليهم فكرة العصبيات حتى المسلمين منهم لم يستطيعوا الانخلاع منها بشكلٍ تام، ويدّعون أن ما يحلّ بهم هو الذي جعلهم يسيرون في هذه الطريق.

ولعله مما يُثير حفيظة الأكراد أن يروا أعداءهم التقليديين الأرمن يُقيمون دولةً خاصةً بهم تحت النفوذ الروسي، وربما كان هذا من الأسباب التي جعلت بعض الأكراد يتجهون نحو روسيا ويتفقون معها بالدعاية لمذهبها الشيوعي شريطة أن تؤسّس لهم دولة كردية، وكذا الولايات المتحدة الأمريكية، وانكلترا ولكن كل هذا لم يخرج عن دائرة إعطاء الأمل والتسويف السياسي إذ لا يرغب جميعهم بتحقيق شيءٍ من هذا حتى

يبقى الأكراد حجراً متحركاً في اللعبة الدولية، وتُنفّذ المخططات ويُساهمون في الإخراج دون الحصول على أي غنم، وبعد تنفيذ كل مخطط يزداد إعطاء الوعود، ويزداد الارتباط من غير فائدةٍ تُرتجى.

ومع ظهور بوادر الحركة الكردية قدّم علي فتحي أوقيار استقالة حكومته لعهد الغازي مصطفى كمال إلى عصمت إينونو لتشكيل حكومة جديدةٍ تخلفها، وقد ألّف عصمت إينونو حكومته[1] بتاريخ ٨ شعبان ١٣٤٣ هـ (٣ آذار ١٩٢٥ م).

قضية الموصل:

انسحب العثمانيون أثناء الحرب العالمية الأولى من جنوبي العراق، وكانوا يتراجعون نحو الشمال، فلما أبرمت معاهدة مودروس في ٢٥ محرم ١٣٣٧هـ

---

(1) شكل عصمت إينونو وزارته الثالثة على النحو الآتي:
١ - عصمت إينونو: رئيساً للوزراء.
٢ - جميل بوبادين: وزيراً للداخلية.
٣ - توفيق رشدي: وزيراً للخارجية.
٤ - رجب بكر: وزيراً للدفاع.
٥ - محمود أسعد: وزيراً للعدل.
٦ - سليمان سري: وزيراً للأشغال.
بهيج أركين: وزيراً للأشغال، رجب ١٣٤٤ هـ.
٧ - حسن السقا: وزيراً للمالية.
مصطفى عبد الخالق: وزيراً للمالية في ٣ محرم ١٣٤٥ هـ.
٨ - علي جنالي: وزيراً للتجارة.
مصطفى رحمة: ٦ ذي القعدة ١٣٤٤ هـ.
٩ - رفيق سيدام: وزيراً للصحة.
١٠ - إحسان أرغيوز: وزيراً للبحرية.
١١ - صبحي حمد الله: وزيراً للمعارف.
مصطفى نجالي: وزيراً جمادى الآخرة ١٣٤٤ هـ.
١٢ - صبري توراك: وزيراً للزراعة.

(٣٠ تشرين الأول ١٩١٨ م)، كان تراجعهم قد وصل بهم إلى الموصل، فلما وُقّعت هدنة (سيفر) في ٢٦ ذي القعدة ١٣٣٨ هـ (١٠ آب ١٩٢٠ م) تنازل الأتراك فيها عن العراق بما فيها الموصل، غير أنهم بعد ذلك، طالبوا بالموصل وقالوا: إننا لم نتخلَّ عنها في الحرب، وإنما انسحبنا من الموصل بعد الهدنة وإن سكانها ليسوا من العرب، ولذا يجب أن تكون ضمن الأرض التركية وخاصة أن المعاهدة التي تخلينا فيها عن الموصل معاهدة (سيفر) قد أصبحت لاغيةً ولا يعترف عليها الأتراك، وفي الوقت نفسه لا يرغب فيها الحلفاء، ولكن الإنكليز خاصة والحلفاء عامة لا يُريدون بل يُمانعون كل الممانعة في أن تكون الموصل ضمن الأرض التركية، وذلك لأنهم يعملون على إضعاف هذه الدولة الناشئة ولا يرغبون في قوتها، ويسعون في أن تضمّ أصغر رقعةٍ مساحة من الأرض لأنهم يخشون التفاف المسلمين حولها فيما إذا ظهرت عليها القوة وخاصة أنها كانت محط أنظارهم فهي مركز الخلافة الإسلامية قبل أعوامٍ قليلةٍ، ومنطقة الموصل رقعة غنية بالنفط حسبما دلّت عليه تقارير مسح الأرض، لذا فإن انكلترا لا يمكن أن تتنازل عليها، وهي التي وضعت بلاد العراق تحت نفوذها، بل كان تخلّي تركيا عن الموصل شرطاً أساسياً من شروط الاعتراف باستقلال تركيا في معاهدة لوزان، كما ذكرنا أن مصطفى كمال كان صنيعة الإنكليز ولا يمكن أن يتصرّف إلا بما يريدون، حتى لا يرغب في ضمّ منطقة الموصل إلى تركيا في سبيل تقويتها لأنه إضافة إلى سياسته الخاضعة لانكلترا فإن من مهمته إذلال الأمة المسلمة بل والشعب التركي أيضاً، إذن فكيف يُطالب بالموصل وغيرها ويُنادي بتحرير الأرض، وإخراج المحتلّين، ويُقاتل في سبيل ذلك، ونقول: إن إخراج التمثيلية بشكل جيدٍ ومُرضي للنظارة، وضرورة إظهار اللعبة الدولية بصورةٍ مقبولةٍ يقتضي ذلك، إذ لو تنازل عن كل شيءٍ للإنكليز، وخنع للمحتلّين، وأبدى التفريط في البلاد لظهرت خيانته، وتخلّى عنه الناس ولما تبعه أحد بل لَقُتل، وبالتالي فشلت السياسة الإنكليزية، ولم يُحقق الأعداء

أي تصرف، ولم يُنفذ لهم أي مُخطط، وبقيت بلاد المسلمين في قوة، وظلّ الإسلام منيعاً وهم لا يريدون هذا، إن من حسن الإخراج أن تظهر الصنيعة وطنية، وأن تكون عنيفة في المطالبة بمصالح البلاد ومُتابعة الخدمة فيرضى عنها الشعب ويسير وراءها وتُنفذ المخططات من خلفها.

وجاء الوفد التركي إلى معاهدة لوزان لإعادة النظر في بنود معاهدة (سيفر) وطالب بمنطقة الموصل، وهو يعلم أنه مُتخلٍ عنها، وإلا لم يعترف أحد من الحلفاء باستقلال تركيا بل كانت انكلترا تلوّح بالحرب وتتظاهر بجديتها في هذا حتى يتوقع المراقب أن الأمر صحيح، وما هو كذلك إن هو إلا تمثيل لإتقان الإخراج، واتفق المؤتمرون أن يترك موضوع الموصل حالياً، ويبحث في مفاوضاتٍ مباشرةٍ بين انكلترا وتركيا ما دام الأمر يخصّ الدولتين فقط وذلك خلال تسعة أشهرٍ بعد التصديق على معاهدة لوزان، فإن لم يتوصل الطرفان إلى حلٍّ مُرضٍ يُحال الأمر إلى عصبة الأمم.

وقّعت معاهدة لوزان من قبل الحلفاء والأتراك ثم جاء التصديق عليها من قبل المجالس النيابية، وبدأت المفاوضات بين انكلترا وتركيا بشأن الموصل، ويجب ألا يتوصلوا إلى حلٍّ، وهكذا تقتضي التمثيلية والإخراج، وأحيل الموضوع إلى عصبة الأمم، وفي شهر جمادى الأولى ١٣٤٣ هـ (كانون الأول ١٩٢٤ م) أرسلت عصبة الأمم لجنةً إلى الموصل لدراسة الموضوع على الطبيعة، ثم إصدار التوصية بشأن الموصل، وجاءت اللجنة وقامت بمسح سكاني، ووجدت أن نسبة الأتراك ضئيلة في هذه المنطقة، ورفعت تقريرها، وأوصت بأن تكون الموصل ضمن أرض العراق، وبناءً على ذلك قرر مجلس عصبة الأمم إبقاء الموصل للعراق.

ولو ضُمّت منطقة الموصل إلى تركيا لزادت نسبة الأكراد في تركيا، وأصبحت عالية، ولاضطر الأتراك إلى مشاركتهم في الحكم، وعندها

يمكن للحكم في تركيا أن يتدخّل في شؤون البلدان المجاورة متخذاً وجود الأكراد فيها ذريعةً لذلك التدخّل، وربما جاء يوم سعى لضمّهم إليه وتعود تركيا مرةً أخرى إلى القوة والاتساع وهذا ما لا تريده الدول الصليبية، ومن ناحيةٍ أخرى فإن سلخ الموصل من العراق يُفقدها أقليةً كبيرةً من الأكراد الذين يضعف شأنهم هناك، ولم يعد لهم أثر يمكنه أن يتحرك في الوقت الذي يُراد له أن يتحرك، ويصبح شبه انسجام سكاني في دولة العراق وهذا ما لا تريده الدول الصليبية، إذ كان من مصلحة تلك الدول إبقاء الموصل ضمن الأرض العراقية لإبقاء تركيا ضعيفةً ولإبقاء شعبين متصارعين في العراق تُثار النزعة بينهما في كل وقت يحتاج فيه النصارى لتلك الإثارة، هذا إضافةً إلى اهتمام انكلترا الشديد بالنفط المخزون في طبقات أرض منطقة الموصل، وهي صاحبة الكلمة بين الحلفاء وفي عصبة الأمم.

أصبح عصمت إينونو أكثر الناس طوعاً لمصطفى كمال بعد أن كان متردداً في تأييده في مواقفه، وموافقته على أعماله فلما رأى نجاح مصطفى كمال وتألّقه بما يحظى من دعمٍ خارجي وخاصةً انكلترا انصاع له وخضع لكل أوامره وتصرّفاته، بل غدا رهن إشارته، وبهذا الارتماء أمامه حرصاً على مصالحه أصبح الرجل الثاني في البلاد، والشخص الذي تُناط به المهمات، ويُكلّف بالملمات، ولم يكن عصمت إينونو الشخص الوحيد الذي يخضع لسيد البلاد وإنما كان كثيرون أمثاله من أصحاب المصالح، وطلاّب المناصب، ورجال الجاه، والساعين وراء الشهوات، غير أن عصمت إينونو كان أكثرهم خضوعاً وامتثالاً للأوامر فلم يكن ليرد أمراً، أو يتلكأ في تنفيذ رغبة، أو يناقش في موضوع مهما كان، فكأنه العبد المطيع ولذا استمر في منصبه كرئيس للوزراء، ما تقتضي المصلحة في الانتهاء من وزارةٍ إلا ويُعهد إليه بتشكيل وزارةٍ تقوم مكان سابقتها.

وفي ٧ جمادى الأولى ١٣٤٦ هـ (١ تشرين الثاني ١٩٢٧ م) أعاد

عصمت إينونو تشكيل وزارته من جديد[1]، وقد أصبحت تركيا دولة ضعيفة، ولم تعد موضع اهتمام أية جهةٍ بعد أن كانت محطّ أنظار الساسة، ومحور السياسة، ولم تهتمّ الدول الأوربية بها أبداً، وإنما كل ما تريدها منها أن تُدير ظهرها إلى الدول الآسيوية حيث تمتدّ رقعة العالم الإسلامي لتنفصل نهائياً عن عقيدتها، وتنقطع تماماً عن ماضيها، وترغب منها أن تتجه إلى أوربا لا لتتقدم مادياً وتتطوّر صناعياً، وإنما لترتبط بها وتبتعد عن الإسلام، كما تحرص أن يبقى المسؤولون فيها يُحاربون الإسلام وأهله، ويسيرون على نهج مصطفى كمال رئيس الجمهورية، ثم عصمت إينونو رئيس الوزارة، ولما كانت الدول الإسلامية التي تجاورها تخضع في هذه المرحلة للاستعمار لذا لم يحدث أي احتكاكٍ كما لم يحدث أي التقاء، وإنما كان يُعاني كلا الفريقين أزمةً سياسيةً ومحنةً اجتماعيةً، مع أن كل فريقٍ يُدير ظهره للفريق الآخر لأن كلاهما يتبنّى العصبية القومية، ولا يمكن للقوميات أن تتعايش فالتعصّب أمر بغيض وكلاهما يتعصب لجنسه

(١) شكل عصمت إينونو وزارته الرابعة على النحو الآتي:

١ ـ عصمت إينونو: رئيساً للوزراء، وتسلم وزارة المعارف في ٩ رجب ١٣٤٧ هـ.
٢ ـ محمود أسعد: وزيراً للعدل.
٣ ـ مصطفى عبد الخالق: وزيراً للدفاع.
٤ ـ شكري قايا: وزيراً للبحرية.
٥ ـ توفيق رشدي: وزيراً للداخلية.
٦ ـ شكري سراج أوغلو: وزيراً للخارجية.
٧ ـ مصطفى غالي: وزيراً للمالية.
٨ ـ حسين واصف: وزيراً للمعارف في ٢١ رمضان ١٣٤٧ هـ.
كمال حسني: وزيراً للمعارف في ٤ ذي القعدة ١٣٤٧ هـ.
٩ ـ بهيج أركين: وزيراً للأشغال.
رجب بكر: وزيراً للأشغال ١ جمادى الآخرة ١٣٤٧ هـ.
١٠ ـ مصطفى رحمة: وزيراً للزراعة ووزيراً للاقتصاد في ٢٩ رجب ١٣٤٦ هـ.
١١ ـ رفيق سيدام: وزيراً للصحة.
١٢ ـ شاكر كسبر: وزيراً للاقتصاد في ٢٠ ذي الحجة ١٣٤٧ هـ.

ويفتخر بقومه، والعرب يعدّون الأتراك أنهم كانوا مستعمرين لهم، وهم سبب تخلّفهم، على حين ينظر الأتراك إلى العرب أنهم قد خذلوهم في الحرب العالمية الأولى بل خانوهم، وهذا ما أدّى إلى ضعف الطرفين بل إلى تجزئة بلاد العرب واستعمار بلادهم جزاء ما اقترفت أيديهم، ونتيجة ما فعله زعماؤهم من انضمامهم إلى الأعداء، والوقوف إلى جانبهم في الحرب.

وفي الخامس من جمادى الأولى ١٣٤٩ هـ (٢٧ أيلول ١٩٣٠ م) أعاد عصمت إينونو تشكيل وزارته من جديد[1].

لقد لاحظ مصطفى كمال أن عصمت إينونو قد أخذ يرتفع شأنه فقد تولّى رئاسة الوزارة سنوات عدة وأصبح سلطةً تنفيذيةً رئيسيةً، وإن كان لا يخرج عن رأي الرئيس التركي بأي صورةٍ، وقد فكّر مصطفى كمال الذي ينزع إلى الفردية، ولا يحب أن يرى إنساناً آخر قريباً من نفوذه ولو كان من أقرب المقربين إليه حتى ولو كان يظهر العبودية له، لذا فقد فكر بإزاحة عصمت إينونو من وجهه، ثم وجد الأزمة الاقتصادية مستحكمة

(١) شكل عصمت إينونو وزارته الخامسة على النحو الآتي:

١ ـ عصمت إينونو: رئيساً للوزراء.
٢ ـ يوسف كمال: وزيراً للعدل.
٣ ـ مصطفى عبد الخالق: وزيراً للدفاع.
زكي عابدين: وزيراً للدفاع في ٩ شعبان ١٣٤٩ هـ.
٤ ـ شكري قايا: وزيراً للداخلية.
٥ ـ توفيق رشدي: وزيراً للخارجية.
٦ ـ شكري سراج أوغلو: وزيراً للمالية.
مصطفى عبد الخالق: وزيراً للمالية في ٥ شعبان ١٣٤٩ هـ.
٧ ـ أسعد ساقاي: وزيراً للمعارف.
٨ ـ زكي عابدين: وزيراً للأشغال.
حلمي بيران: وزيراً للأشغال في ٩ شعبان ١٣٤٩ هـ.
٩ ـ مصطفى شريف أوزكان: وزيراً للاقتصاد.
١٠ ـ رفيق سيدام: وزيراً للصحة.

ومن الأفضل تأجيل هذا الموضوع مرحلياً، وربما توقع إن هذه الأزمة هي التي ستقضي على عصمت، وعندها سيختار آخر ليحلّ محلّه، ويبقى هو بعيداً عن جو التنافس السياسي بين أتباعه، إضافة إلى أن ذلك سيكون أفضل حتى لا يقال: إنه يرفع الرجال ثم يصدمهم فيلقي بهم بعيداً بعد أن قدّموا له الخدمات.

وفي ١٧ ذي الحجة عام ١٣٤٩ هـ (٤ أيار ١٩٣١ م) أعاد عصمت إينونو تشكيل الوزارة من جديد[1] وفي عهد هذه الوزارة وصلت آثار الأزمة الاقتصادية العالمية إلى تركيا، وتأثرت البلاد إذ نقصت المواد الأولية، وارتفعت الأسعار، وعاش الناس في أزمة حادة. وقامت الحكومة

(١) شكل عصمت إينونو وزارته السادسة على النحو الآتي:
١ ـ عصمت إينونو: رئيساً للوزارة.
٢ ـ يوسف كمال: وزيراً للعدل.
شكري سراج أوغلو: وزيراً للعدل ١ صفر ١٣٥٢ هـ.
زكي عابدين: وزيراً للدفاع.
٣ ـ شكري قايا: وزيراً للداخلية.
٤ ـ توفيق رشدي: وزيراً للخارجية.
٥ ـ مصطفى عبد الخالق: وزيراً للمالية.
فؤاد أغرالي: وزيراً للمالية ١٩ شوال ١٣٥٢ هـ.
٦ ـ أسعد ساغاي: وزيراً للمعارف.
رشدي غالب: وزيراً للمعارف ١٢ رجب ١٣٥١ هـ.
يوسف حكمت: وزيراً للمعارف ٩ رجب ١٣٥٢ هـ.
زين العابدين أوزمن: وزيراً للمعارف ٦ رجب ١٣٥٣ هـ.
٧ ـ حلمي أوران: وزيراً للأشغال.
٨ ـ علي شينقايا: وزيراً للأشغال ٣ ذي القعدة ١٣٥٢ هـ.
٩ ـ مصطفى شريف أوزكان: وزيراً للاقتصاد.
محمود جلال بايار: وزيراً للاقتصاد في ١٢ رجب ١٣٥١ هـ.
١٠ ـ رفيق سيدام: وزيراً للصحة.
١١ ـ مخلص اركمان: وزيراً للزراعة في ٢١ شعبان ١٣٥٠ هـ.
١٢ ـ علي رانا ترهان: وزيراً للتجارة في ٢١ شعبان ١٣٥٠ هـ.

باتخاذ بعض الإجراءات الاقتصادية لتخفيف آثار تلك الأزمة، وأعلنت للناس أن هذا لم يكن خاصاً بتركيا، وإنما هو أمر عالمي تئنّ منه أكثر الدول، وصبر السكان، وبدأت الآثار تنحسر تدريجياً، ثم مرت بسلام.

وأخذت تركيا تلقى شيئاً من الرعاية أكثر من ذي قبل من انكلترا وذلك لأن النزعة الفردية قد أخذت تظهر في ألمانيا، كما ظهرت من قبل في ايطاليا، وأخذ موسوليني يتوسّع وخاصة في إفريقية إذ بدأ يرسل الجند إلى ليبيا وإلى اريتريا وإلى الحبشة وهذا ما يصطدم مع السياسة الإنكليزية لذا لا بدّ من ضمان الحلفاء لانكلترا وخاصة الدول العسكرية الكبرى أمثال فرنسا، وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى الدول ذات المواقع الحساسة مثل تركيا.

وتعلم انكلترا أن الحكومة التركية مرتبطة بها كلياً غير أن الشعب يميل نفسياً إلى ألمانيا لذا يجب العناية بالوضع في تركيا بشكل خاص حرصاً على مصالحها وعلى أعوانها.

وفي ٢٦ ذي القعدة ١٣٥٣ هـ (١ آذار ١٩٣٥ م) أعاد عصمت إينونو تشكيل وزارته، فشكل الوزارة السابعة والأخيرة من جديد[1].

(١) شكل عصمت إينونو وزارته السابعة والأخيرة على النحو الآتي:
١ ـ عصمت إينونو: رئيساً للوزراء.
٢ ـ شكري سراج أوغلو: وزيراً للعدل.
٣ ـ كاظم أوزالب: وزيراً للدفاع.
٤ ـ شكري قايا: وزيراً للداخلية.
٥ ـ توفيق رشدي: وزيراً للخارجية.
٦ ـ فؤاد أغرالي: وزيراً للمالية.
٧ ـ زين العابدين أوزمن: وزيراً للمعارف.
صافد اريكان: وزيراً للمعارف في ١٥ ربيع الأول ١٣٥٤ هـ.
٨ ـ علي شينقايا: وزيراً للأشغال.
٩ ـ محمود جلال بايار: وزيراً للاقتصاد.

طلبت تركيا من انكلترا عقد مؤتمرٍ دولي لإعادة النظر في أمر المضائق (البوسفور والدردنيل) التي جعلتها معاهدة (لوزان) ممراتٍ دولية لا يصحّ تحصينها، وقد كان هذا الطلب فيه مصلحة وطنية لتركيا كما أن الحكومة تريد أن ترفع شيئاً من أسهمها التي انخفضت بسبب الأزمة الاقتصادية التي أصابت دول العالم عامةً تقريباً، وقد وافقت انكلترا على هذا الطلب لرفع مركز أعوانها في بلادهم أولاً، ثم تريد الإفادة هي من ذلك أيضاً إذ أن شبح الحرب قد أصبح يقترب تدريجياً من أوربا بعد ظهور الأنظمة الاستبدادية الفردية في كل من إيطاليا وألمانيا والبدء في إلقاء الضربات ولا بد من أن تصطدم مع السياسة الإنكليزية. عقد المؤتمر في (مونترو) بتاريخ ٢ جمادى الأولى ١٣٥٥ هـ (٢٠ تموز ١٩٣٦ م)، وخرج المؤتمرون بنتيجة تعود فيها منطقة المضائق منطقةً عسكريةً أي يسمح لتركيا بإقامة تحصيناتٍ فيها، كما يمكنها أن تمنع مرور السفن في هذه المضائق في حالة قيام حربٍ لم تكن تركيا مشتركةً فيها، وفي الوقت نفسه يمكن للأسطول الروسي اجتيازها والوصول إلى البحر المتوسط في حالة الحرب، وهذا ما تريده انكلترا إذ وجدت نفسها ستكون وروسيا على وفاقٍ في وجه إيطاليا في البحر المتوسط وهذا ما تم فعلاً في الحرب العالمية الثانية، وبذا حققت انكلترا فائدة لها، وحققت الحكومة التركية نصراً أمام شعبها.

ومرّت الأزمة الاقتصادية ولم تُطح بعصمت إينونو، وجاء مؤتمر (مونترو) فأعاد في رفع شأن رئيس الحكومة، وعندها رأى مصطفى كمال أنه لا بدّ من إزاحته، وتكليف آخر برئاسة الحكومة، وذلك ليقع التنافس

= ١٠ ـ رفيق سيدام: وزيراً للصحة.
١١ ـ علي رانا ترهان: وزيراً للتجارة.
١٢ ـ فائق أركمن: وزيراً للزراعة.
شاكر كسبر: وزيراً للزراعة في ٢٢ ربيع الأول ١٣٥٦ هـ.

بين الرجلين، ويقف هو الموقف الحكم، وكل منهما يُحاول التقرّب إليه، ويحكم هو بالتفاضل فقد يُقرّب هو الأدنى ليحطّ من شأن الأعلى، حتى يبقى بعيد المنال عنه، وربما أتى بثالثٍ لتبقى المسافة نائيةً عنه، وعلى كلٍّ فقد تخلّى عن عصمت إينونو وطلب منه الاستقالة ففعل.

وفي ٢٧ شعبان ١٣٥٦ هـ (١ تشرين الثاني ١٩٣٨ م) سقطت حكومة عصمت إينونو، وعهد إلى وزير الاقتصاد محمود جلال بايار بتشكيل حكومةٍ جديدةٍ.[1]

قضية اسكندرون:

كانت اسكندرون إضافةً إلى كيليكيا ضمن المنطقة الزرقاء التي تشمل سواحل بلاد الشام الشمالية، والتي أعطتها معاهدة سايكس ـ بيكو إلى فرنسا، وكانت هذه المنطقة تشمل أقلياتٍ نصرانية في لبنان الجزء الجنوبي من المنطقة، ونصيرية في الجبال المعروفة باسمهم وفي اسكندرون وكيليكيا الجزء الشمالي من المنطقة مع مسلمين يُقيمون عادةً في السهل الساحلي وسهل

(١) شكّل محمود جلال بايار حكومته الأولى على النحو الآتي:
١ ـ محمود جلال بايار: رئيساً للوزراء.
٢ ـ شكري سراج أوغلو: وزيراً للعدل.
٣ ـ كاظم اوزلاب: وزيراً للدفاع.
٤ ـ شكري كايا: وزيراً للداخلية.
٥ ـ توفيق رشدي: وزيراً للخارجية.
٦ ـ فؤاد اغرالي: وزيراً للمالية.
٧ ـ صافد أريكان: وزيراً للمعارف.
٨ ـ علي شيتنكايا: وزيراً للأشغال.
٩ ـ شاكر كسبر: وزيراً للاقتصاد، ووزيراً للزراعة بالوكالة.
١٠ ـ خلوصي الثالث: وزيراً للصحة.
١١ ـ علي رانا ترهان: وزيراً للتجارة.
١٢ ـ فائق كره أوغلو: وزيراً للزراعة في ٢٣ صفر ١٣٥٧ هـ.

هكار كما تسكن كيليكيا جماعات من الأرمن، أما الجبال فهي موطن تلك الأقليات التي ذكرناها، وكانت فرنسا تركّز على الأقلية النصرانية التي في لبنان لارتباطها بها، ولأن فيها جماعات مُقاتلة لعبت دوراً مُهماً في المنطقة، أما الفئات النصيرية فلم يكن لها شأن إذ كانت فقيرةً ذليلةً مُستضعفةً تسكن البقاع المرتفعة المنيعة ولا تملك أية إمكانات، وكانت انكلترا تعتمد على الفئات الدرزية التي تسكن المتن والشوف من جبال لبنان، وتتخذها حربةً في وجه فرنسا فيما إذا وقع التنافس والخلاف بين الدولتين المستعمرتين أو إذا أرادت أن تثير في وجهها المشكلات.

سيطرت فرنسا على هذه الرقعة من الأرض والتي عُرفت بالمنطقة الزرقاء في اتفاقية (سايكس - بيكو) حسب اللون الذي لُوِّنت به الخريطة التي تقاسمها الإنكليز والفرنسيون المنطقة. سيطرت عليها فرنسا وأدخلت إليها جيوشها برضا إنكلترا وبتفاهمٍ معها.

اعتمدت انكلترا في تنفيذ سياستها على مصطفى كمال الذي اصطنعته لنفسها غير أن بقية دول الحلفاء، وخاصة فرنسا لم تقطع الأمل في إيجاد قناةٍ تتصل معه بوساطتها، وقد أجرت معه مفاوضات وانسحبت إثرها من كيليكيا، ورسمت الحدود بين سوريا وتركيا حيث كان لواء اسكندرون في الأرض الشامية.

رغب مصطفى كمال في إظهار العمل لأمته والإخلاص، لقضيتها فأوعزت حكومته إلى مندوبها في جنيف برفع طلبٍ إلى عصبة الأمم لحلّ النزاع القائم بين سوريا مُمثّلة بفرنسا وبين تركيا، وذلك أن فرنسا تحتلّ أرضاً تركيةً فلواء اسكندرون أكثرية سكانه من الأتراك، واستجابت عصبة الأمم إلى هذا الطلب إذ أن فرنسا لم تكن لتهتمّ بالأمر كثيراً فاسكندرون ليست من بلادها، وتُريد إيجاد صلة مع مصطفى كمال وهذه فرصة مناسبة، وانكلترا تُريد إخراج فرنسا، وكلتا الدولتين الاستعماريتين تريدان إبقاء تركيا إلى جانبها بعيدة عن ألمانيا التي أخذت تقوى، وتُوجّه

ضرباتها في وسط أوروبا نحو اليمين ونحو اليسار، وتستفزّ الدول الكبرى ولا بدّ من أن يأتي اليوم الذي تصطدم فيه السياسة الإنكليزية والفرنسية مع التوسع الألماني، وتقف وجهاً لوجهٍ أمامه، وليس ذلك اليوم ببعيد وتعرف انكلترا كما تعرف فرنسا أن مصطفى كمال مضمون الجانب ويسير بسياسته وفق السياسة البريطانية بل تبعاً لها غير أن الشعب في تركيا يكره مصطفى كمال إذ أحلّ به الذلّ وأنزل به الهوان، ولما كان يكرهه فهو يكره الدول التي تؤيّده، وهي انكلترا ثم الحلفاء، ويُحبّ من يُعاديها، ويتمنّى لها الهزيمة أمام خصومها لذا فقد يندفع إلى جانب ألمانيا التي لا تزال تجد عطفاً لها داخل تركيا منذ أيام الحرب العالمية الأولى وما قبلها، ولما كان من المحتمل وقوع حربٍ بين انكلترا وفرنسا من جهةٍ وألمانيا من جهةٍ أخرى لذا من الخير لهاتين الدولتين المحافظة على إبقاء الشعب التركي هادئاً أثناء الحرب لا ينحاز إلى جانب ألمانيا ولا يثور ضد طاغيته مصطفى كمال، ويُلزمه إلى التحرك إلى جانب ألمانيا أو الإطاحة به وبالسياسة الإنكليزية في المنطقة، وضرب مصالح الحلفاء كلها ودعم الألمان، وهذه السياسة تقتضي إرضاء الأتراك.

أرسلت عصبة الأمم المتحدة لجنةً إلى اسكندرون، وأجرت استفتاءً، واتصلت بالسكان، وتعرّفت على رغباتهم، ومع أن نتيجة الاستفتاء قد أظهرت أن نسبة السكان الأتراك في لواء اسكندرون لا تزيد على ٣٥٪ من مجموع السكان في اللواء، إلا أنها قد أوصت بضمّه إلى تركيا. تنازلت فرنسا عن اللواء إلى تركيا رغم أن أهم بندٍ من بنود صكّ الانتداب هو المحافظة على أرض الدولة التي انتُدبت عليها، وفرنسا منتدبة على سوريا.

أعطت فرنسا اللواء استقلالاً ذاتياً، وجعلته تحت النفوذ التركي في ٧ شوال ١٣٥٧ هـ (٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٨ م)، وقد أسمى الأتراك اللواء محافظة «هاتاي»، ثم ضُمّ نهائياً إلى تركيا، ولم يعترف الشاميون على ذلك.

إن تقطيع أوصال الدولة العثمانية وفصل الشام عن تركيا قد راعى

وحدة فرقة النصيرية التي تسكن هذه البقعة الوحيدة من العالم فأبقاها ضمن الشام غير أن انسحاب فرنسا من كيليكيا وتسليمها إلى تركيا قد قسم هذه الفرقة إلى جزأين متساويين تقريباً قسم يقيم في تركيا في منطقة كيليكيا والقسم الآخر يسكن الشام في منطقة اسكندرون، وفي اللاذقية في الجبال المعروفة باسمهم، ولكن لما سُلخ اسكندرون من الشام وضُمّ إلى تركيا أصبح القسم الأكبر من أتباع فرقة النصيرية في تركيا غير أن نسبتهم بقيت ضئيلةً لضخامة عدد سكان تركيا النسبي وفي الوقت نفسه فقد انخفضت هذه النسبة في سوريا لذا بقي أتباع هذه الفرقة في الشام من أكبر المعارضين لضمّ اسكندرون إلى تركيا، ورغم قلتهم في سوريا إلا أن نسبتهم تعدّ كبيرةً نسبياً لقلة سكان سوريا فهي تصل إلى ١٤٪ وربما ارتفعت في الآونة الأخيرة، بينما هذه النسبة لا تزيد في تركيا كثيراً على ٣٪ لارتفاع عدد السكان، غير أن هذه الفرقة لم يكن لها يومذاك أي أثر أو وزن سياسي في المنطقة، فلما استطاعت السيطرة على الحكم في سوريا صارت نفوس أتباعها في تركيا تهفو إلى سوريا، وتنتقل أعداد منهم إليها، ويلقون ترحيباً ويُعطون المناصب والمراكز، وكما يلقى الذين يعيشون في اسكندرون وكيليكيا عطفاً ودعماً من الحكم السوري، ويجد المرء تقارباً بين الحكمين عندما يتوصل إلى السلطة زعيم حزب الشعب الجمهوري بولاند أجاويد إذ أن أصله يعود الى مدينة أضنه قاعدة كيليكيا رغم أنه هو من مواليد مدينة (استانبول) ونائب عن مدينة (زونغلداك) على البحر الأسود.

وفي ١٩ رمضان ١٣٥٧ هـ (١١ تشرين الثاني ١٩٣٨ م) أعاد محمود جلال بايار تشكيل حكومته من جديد[1] أي في اليوم التالي لهلاك مصطفى كمال.

---

(١) شكل محمود جلال بايار وزارته الثانية على النحو الآتي:

١ - محمود جلال بايار: رئيساً للوزراء.

هلاك مصطفى كمال:

مات مصطفى كمال في ١٨ رمضان ١٣٥٧ هـ (١٠ تشرين الثاني ١٩٣٨ م)، ودُفن بعد تسعة أيام من وفاته في ٢٧ رمضان، وذلك بعد أن تسلّم رئاسة جمهورية تركيا أكثر من خمس عشرة سنةً قضاها بالاستبداد والطغيان فكان أمره لا يُردّ وإشارته أمراً، ومن يجرؤ ويُخالفه يُقضى عليه بصورةٍ من الصور، وارتكب خلال هذه المدة أسوأ أعمال الفحش وأقذرها وحطّم شخصية الأمة وأذلّها.

وكانت وسائل الإعلام كلها مُسخرةً للدعاية له ولخدمته حتى نشأ الجيل الجديد لا يعرف شخصيةً في تركيا إلا مصطفى كمال، وحتى رسخت في نفوس أبناء الجيل فكرة إخلاص أتاتورك ووطنيته، وأنه الزعيم الأوحد، والرجل الملهم، وكان فكر هذا الجيل يتناقض أشدّ التناقض مع فكر الجيل الذي سبقه، كما يتناقض في نظرته إلى شخصية مصطفى كمال، فإذا كان الجيل الذي عاصر مصطفى كمال وعرفه تمام المعرفة ينظر نظرة فيها الكره والازدراء كان الجيل الجديد يرى فيه المثالية والكمال لما لُقن في

---

٢ - حلمي أوران: وزيراً للعدل.

توفيق فكرت: وزيراً للعدل في ١٣ ذي القعدة ١٣٥٧ هـ.

٣ - كاظم أوزلاب: وزيراً للدفاع.

٤ - ناجي تينار: وزيراً للدفاع في ٢٨ ذي القعدة ١٣٥٧ هـ.

٥ - رفيق سيدام: وزيراً للداخلية.

٦ - شكري سراج أوغلو: وزيراً للخارجية.

٧ - فؤاد أغرالي: وزيراً للمالية.

٨ - صافد أريكان: وزيراً للمعارف.

حسن علي يوجل: وزيراً للمعارف في ٧ ذي القعدة ١٣٥٧ هـ.

٩ - علي شيتنقايا: وزيراً للأشغال.

١٠ - شاكر كسبير: وزيراً للاقتصاد.

حسني جاكر: وزيراً للاقتصاد في ٧ ذي القعدة ١٣٥٧ هـ.

١١ - خلوصي أتاتش: وزيراً للصحة

للدارس، وأشيع من الدعاية ووسائل الإعلام، حتى أصبح من يتكلم عن مصطفى كمال بأقل إشارة سوء يقتل، على حين يمكن أن يتكلم عن رسول الله ﷺ، دون أن يتعرض له أحد بكلمة واحدة.

وبعد موت مصطفى كمال بتسعة عشر يوماً وضع لواء اسكندرون تحت إشراف الإدارة التركية، وكذلك جرت الانتخابات، وانتخب عصمت إينونو رئيساً للجمهورية فهو الرئيس الثاني للجمهورية التركية، وليس هذا غريباً فهو رئيس الوزراء أكثر أيام مصطفى كمال إن لم نقل كلها تقريباً لذا كان الشخص الثاني بعد رئيس الجمهورية، وإن كان مصطفى كمال يحرص كل الحرص ألا يكون هناك شخص ثانٍ بعده، وحاول إبعاده عندما رآه يتقدم إلا أن الموت قد عاجله وقضى على أحلامه التي كانت واسعة، ولم يتوقع الموت بهذه المفاجأة غير أن الخمرة والفحش قد هدت جسمه، وانتهى عمره في الوقت المحدد له بأمر الله.

وفي ١٧ رجب ١٣٥٨ هـ (١ أيلول ١٩٣٩ م) اندلعت نار الحرب العالمية الثانية، واتجهت أنظار الناس إلى جبهات القتال، ولم تهتم الأوساط السياسية بالدول التي لم تدخل أو التي لم تشهد أراضيها معارك للقتال، وكانت تركيا في منأى عن الحرب وساحاتها، وبذا كانت بعيدة عن اهتمام الساسة الذين يتجهون إلى الدول التي تريد أن تقرر مصير العالم ـ حسب زعمها ـ يومذاك، أو بالأحرى كما كانت عليه سابقاً، فهي من بعد الحرب العالمية الأولى وهي تعيش في منأى عن أحداث العالم الكبرى، ولم فيها سوى أحداث صغيرة وقليلة تلفت الانتباه.

عصمت إينونو

بعد أن تسلّم عصمت إينونو إثر الانتخابات رئاسة الجمهورية كان من الطبيعي أن تستقيل الحكومة القائمة، وقد قدم محمود جلال بايار استقالة حكومته في ٥ ذي الحجة ١٣٥٧ هـ (٢٥ كانون الثاني ١٩٣٩ م) فعهد رئيس الجمهورية إلى رفيق سيدام بتشكيل الحكومة[1].

سار عصمت إينونو على نهج سيده في رئاسة حزب الشعب الجمهوري،

(١) شكل رفيق سيدام وزارته الأولى على النحو الآتي:
١ ـ رفيق سيدام، رئيساً للوزراء.
٢ ـ توفيق تكرت سلاي، وزيراً للعدل.
٣ ـ ناجي تناز، وزيراً للدفاع.
٤ ـ فائق أوزتراك، وزيراً للداخلية.
٥ ـ شكري سراج أوغلو، وزيراً للخارجية.
٦ ـ فؤاد أغرالي، وزيراً للمالية.
٧ ـ علي شيتنكايا، وزيراً للأشغال.
٨ ـ حسن علي يوجل، وزيراً للمعارف.
٩ ـ حسني شاكر، وزيراً للاقتصاد.
١٠ ـ خلوصي آلاتاش، وزيراً للصحة.
١١ ـ علي رانا ترهان، وزيراً للتجارة.
١٢ ـ خلوصي أركمن، وزيراً للزراعة.

وفي معاداته للإسلام، ومحاولة إذلال الأمة، وإبراز العصبية القومية، وإن كان بالواقع لا يؤمن بها، وفي التبعية للسياسة الرأسمالية عامةً، والإنكليزية منها خاصةً، وكذلك بالعمل على عدم إبراز شخصية أخرى في البلاد غيره، ولهذا نراه أبعد محمود جلال بايار عن السلطة، وجرى خلاف بينهما وتعمقت جذوره، وإن كان هذا ما أراده مصطفى كمال بإيجاد تنافس بينهما، ولم يعهد إليه برئاسة أية حكومة، وللغرض نفسه فإنه لم يعهد إلى أي رجلٍ من أعوانه في الحزب بتشكيل الوزارة أكثر من مرتين، ليبقى الآخرون أدنى منه بقليل، وهو بهذا فاق سيده الذي لم ينتبه إلى هذه الناحية إلا في أواخر حياته، أما عصمت فقد أحسّ بها من البداية، ولسنا ندري فلعله استفاد من سلفه بالذي أراد أن يُطبّقه في أواخر عهده، فطبّقه هو من أول أيامه، وربما كان هذا هو الصحيح، وبقي لذلك رؤساء الوزراء الذين تولّوا هذا المنصب في عهد عصمت إينونو شبه مغمورين على حين برز عصمت إينونو أيام مصطفى كمال، وعدنان مندريس في عهد محمود جلال بايار فيما بعد.

أعاد رفيق سيدام تشكيل حكومته من جديد[1] ولم يمض على حكومته

---

(١) شكل رفيق سيدام وزارته الثانية على النحو الآتي:

١ - رفيق سيدام، رئيساً للوزراء.

٢ - توفيق فكرت سلاي، وزيراً للعدل.

علي فتحي أوقيار، وزيراً للعدل في ٧ ربيع الثاني ١٣٥٨ هـ.

علي منتشي أوغلو، وزيراً للعدل في ١٤ صفر ١٣٦٠ هـ.

٣ - ناجي تناز، وزيراً للدفاع.

صافد أريكان، وزيراً للدفاع في ٢٧ صفر ١٣٥٩ هـ.

علي رضا أرتونكال، وزيراً للدفاع في ٢٣ شوال ١٣٦٠ هـ.

٤ - فائق أوزتراك، وزيراً للداخلية.

علي فكرت تونر، وزيراً للداخلية في ٢٢ ربيع الثاني ١٣٦١ هـ.

٥ - شكري سراج أوغلو، وزيراً للخارجية.

٦ - فؤاد أغرالي، وزيراً للمالية.

=

الأول أكثر من شهرين وأسبوعٍ واحدٍ، غير أن هذه الوزارة الثانية قد دام حكمها أكثر من ثلاث سنوات.

وفي عهد هذه الوزارة كان التفوق الألماني في الحرب، وكان هتلر يُوجّه الضربات ذات اليمين وذات الشمال، وقد تمكّن من احتلال شبه جزيرة القرم، وتقدّم في بلاد القفقاس ومع ذلك فلم يتوجّه نحو تركيا رغم أنها تملك موقعاً حساساً، وأماكن ذات أهميةٍ خاصةٍ ومع هذا فلم يتحرك نحوها على الرغم من أن حركة رشيد عالي الكيلاني قد قامت في العراق ضدّ النفوذ الإنكليزي وأعوانه، ومدّت يدها نحو ألمانيا، كما كان في بلاد الشام من يُؤيد هذا التوجه، وربما كان من أبرزهم مفتي فلسطين محمد أمين الحسيني، كما أن الشعب كان أقرب عاطفةً إلى الألمان منها إلى الإنكليز الذين ساهموا مساهمةً فعّالة في تقسيم بلاد الشام، ووعدوا اليهود بجنوبي الشام (فلسطين)، وعملوا على تجزئة دولة الخلافة، وكانوا من وراء إلغاء الخلافة ونشر العلمانية، بل ويمكن أن نُضيف أن السلطة القرنسية التي تسيطر على

= ٧ - جزمي إرجين، وزيراً للتجارة.

٨ - حسن علي يوجل، وزيراً للمعارف.

٩ - علي فؤاد جبسوي، وزيراً للأشغال.

نظمي توبجو أوغلو، وزيراً للتجارة في ١٩ رمضان ١٣٥٨ هـ.

١٠ - حسني شاكر، وزيراً للاقتصاد.

سري داي، وزيراً للاقتصاد في ٨ رجب ١٣٦٠ هـ.

١١ - علوصي الناش، وزيراً للشؤون التعاونية.

ممتاز أوكمن، وزيراً للتجارة في ٢٧ شوال ١٣٥٩ هـ.

١٢ - علي رانا ترهان، وزيراً للجمارك.

رائف قره دينز، وزيراً للجمارك في ٧ ربيع الثاني ١٣٥٨ هـ.

١٣ - مخلص أركمن، وزيراً للزراعة.

١٤ - علي شبنطايا، وزيراً للمخابرات العامة.

جودت كرم اليه داي، وزيراً للمخابرات العامة في ٣٠ شوال ١٣٥٩ هـ.

فخري إلجين، وزيراً للمخابرات العامة في ٢٣ شوال ١٣٦٠ هـ.

سوريا أصبحت تتبع حكومة فيشي التي يرأسها الجنرال بيتان الذي وقع الهدنة مع كلٍ من ألمانيا وإيطاليا، فهي سلطة إذن تتبع النفوذ الألماني ومع هذا كله لم يُفكرّ الساسة الألمان بالتحرك في تركيا، وربما كانوا يتوقعون أن يتحرك الشعب من تلقاء ذاته ضدّ المسؤولين فيه والمؤيدين من انكلترا، وكانوا يخشون أن ينقلب الأتراك بعواطفهم ضدّ الألمان فيما لو قامت القوات الألمانية بضربةٍ في تركيا أو شنّوا غارات على أراضيها وهم على مقربةٍ منها من جهاتٍ متعددة، هذا ما يمكن أن يتوقعه الإنسان تجاه هذا التصرّف الألماني، وهو يعرف الضربات الخاطفة التي وجهها الألمان لأعدائهم والهجوم الكاسح الذي اعتادوا أن يشنّوه على خصومهم بشكلٍ ارتجالي في كثير من الأحيان.

وفي ٢٥ جمادى الآخرة ١٣٦١ هـ (٩ تموز ١٩٤٢ م) عهد إلى شكري سراج أوغلو[١] بتشكيل حكومةٍ جديدةٍ، وهو وزير الخارجية في

---

(١) شكل شكري سراج أوغلو وزارته الأولى على النحو الآتي:
١ - شكري سراج أوغلو: رئيساً للوزراء، ووزيراً للخارجية.
٢ - حسن منمنجي أوغلو: وزيراً للعدل.
٣ - علي رضا ارتونكال: وزيراً للدفاع.
٤ - علي فكري توزر: وزيراً للداخلية.
رجب بكر: وزيراً للداخلية في ٥ شعبان ١٣٦١ هـ.
٥ - نومان منمنجي أوغلو: وزيراً للخارجية في ٢ شعبان ١٣٦١ هـ.
٦ - فؤاد أغرالي: وزيراً للمالية.
٧ - علي فؤاد جبسوي: وزيراً للأشغال.
٨ - حسن علي يوجل: وزيراً للمعارف.
٩ - سري داي: وزيراً للاقتصاد.
١٠ - خلوصي ألتاش: وزيراً للصحة.
١١ - رائف قره دنيز: وزيراً للجمارك.
١٢ - شوكت رائد خطيب أوغلو: وزيراً للزراعة.
١٣ - فخري إلجين: وزيراً للمواصلات.
١٤ - بهجت أوز: وزيراً للتجارة.

عدة حكوماتٍ سبقت، فكان على اطلاعٍ تام على السياسة الخارجية التي تنتهجها حكومته تجاه الحلفاء الذين ترتبط بهم سياسياً دون أن تدخل الحرب إلى جانبهم، وتجاه دول المحور الذين يتعاطف معهم الشعب دون أن يستطيع أن يُبدي أي تحرّكٍ في ناحية عواطفه لأن الفقر الذي يعيش فيه يحول دون الحركة كما أن الذلّ والسحق الذي مارسه عليهم مصطفى كمال وخلفاؤه من بعده لا يزالون يئنون من وطأته هذا إضافةً إلى ظروف الحرب التي تحول دون إمكانية الحركة وإن لم تدخل تركيا الحرب، وإن لم تعلن الأحكام العرفية صراحةً ويقانونٍ إلا أنها بحكم الفعلة، إذ كانت الصحف تخضع للرقابة، وتُمنع التجمّعات، ويُحال دون قيام مُعارضةٍ، وتُقنّن المواد الغذائية لتُنقل إلى الجبهات بشكلٍ سرّيٍ وعن طريق التجار حسب الظاهر، وقد قاسى الشعب الكثير من وراء هذه السياسة، وإن كان شكلاً ولا يملك إلا أن يكون قوى سكوت.

وفي ٣ ربيع الأول ١٣٦٢ هـ (٩ آذار ١٩٤٣ م) شكّل شكري سراج أوغلو وزارةً جديدةً[١]، واستمرت هذه الوزارة ما يزيد على الثلاث

---

(١) شكل شكري سراج أوغلو وزارته الثانية على النحو الآتي:
١ - شكري سراج أوغلو: رئيساً للوزراء.
٢ - علي رضا تورل: وزيراً للعدل.
ممتاز أوكمن: وزيراً للعدل في ٥ جمادى الأولى ١٣٦٥ هـ.
٣ - علي رضا ارتونكال: وزيراً للدفاع.
٤ - رجب بكر: وزيراً للداخلية.
حلمي أوران: وزيراً للداخلية في ١٦ جمادى الأولى ١٣٦٢ هـ.
٥ - نومان منمنجي أوغلو: وزيراً للخارجية.
حسن السقا: وزيراً للخارجية في ٢٦ رمضان ١٣٦٣ هـ.
٦ - فؤاد أغرالي: وزيراً للمالية.
نور الله أسعد سومر: وزيراً للمالية في ٢٦ رمضان ١٣٦٣ هـ.
٧ - حسن علي يوجل: وزيراً للمعارف.
٨ - سري داي: وزيراً للأشغال.

سنوات ونصف معظمها كان خلال الحرب العالمية الثانية التي وقفت فيها تركيا على الحياد، إذ كان الحلفاء يعملون على إرضائها كما قلنا، كما كانت الحكومة تسير على نهج مصطفى كمال في تأييدها للحلفاء ما دام الإنكليز أحدهم، غير أن الشعب كان يحمل كراهيةً للحلفاء الذين عملوا على تقطيع أوصال الأمة، وتجزئة دولة الخلافة، وكراهيةً بصنيعتهم مصطفى كمال ومُنفّذ مخططاتهم فقد كانت عواطفه مع دول المحور، وكان الحلفاء يخشون دائماً ثورةً مُفاجئةً يقوم بها الشعب نتيجة ما يُعاني من ضغط وبسبب ما يحمل من حقدٍ على دول الحلفاء وركائزهم في تركيا، وفي هذه الآونة أخذ الميزان العسكري يتحرك لصالح الحلفاء، وتتوالى تراجعات دول المحور، وهذا ما أخاف الأتراك ومنعهم من أن يقوموا بأية حركة ربما كان يتوقّعها بعض المراقبين السياسيين، فازداد السكون، وأخلد الناس إلى الخوف.

وفي ١٠ رمضان ١٣٦٥ هـ (٧ آب ١٩٤٦ م) شكّل رجب بكر حكومةً جديدةً[1]، وقد أجرى على وزارته هذه تعديلين أحدهما في ٢٣

٩ ـ فؤاد سرمن: وزيراً للاقتصاد.
١٠ ـ خلوصي ألتاش: وزيراً للصحة.
١١ ـ سعدي كونوك: وزيراً للصحة في ٥ صفر ١٣٦٤ هـ.
١٢ ـ سعاد خيري أركوبلو: وزيراً للجمارك.
١٣ ـ تحسين خوسكان: وزيراً للجمارك في ١٨ ربيع الأول ١٣٦٥ هـ.
١٤ ـ شوكت راشد خطيب أوغلو: وزيراً للزراعة.
١٥ ـ علي فؤاد جيسوي: وزيراً للمواصلات.
١٦ ـ جلال سعيد سيرن: وزيراً للتجارة.
١٧ ـ رائف قره دنيز: وزيراً للتجارة في ١٩ جمادى الآخرة ١٣٦٤ هـ.
١٨ ـ سعدي ايرماك: وزيراً للعمل في ٢٦ جمادى الآخرة ١٣٦٤ هـ.

(١) شكّل رجب بكر حكومته على النحو الآتي:
١ ـ رجب بكر: رئيساً للوزراء.
٢ ـ فائز أوكمن: وزيراً للعدل، ونائباً لرئيس الوزراء في ٢٣ شوال ١٣٦٥ هـ.
٣ ـ مصطفى عبد الخالق رندا: وزيراً للدولة في ٢٣ شوال ١٣٦٥ هـ.

شوال ١٣٦٥ هـ والثاني في ١٩ شوال ١٣٦٦ هـ، ولكنها لم تستمر بعد التعديل الوزاري الثاني سوى خمسة أيام.

وما أن انتهت الحرب العالمية الثاني حتى تنفّس الناس الصعداء، وتحرّكت المنافسة التي وجدت من قبل بين عصمت إينونو ومحمود جلال بايار، فشكّل الثاني منهما الحزب الديمقراطي ليكون جبهة المعارضة، وانضوى الكثير تحت لوائه ليُعبّروا عن رأيهم، غير أن النجاح الذي لقيه هذا الحزب الحديث النشأة ليُعطي دليلاً على كراهية الناس لحزب الشعب الجمهوري الذي أسّسه مصطفى كمال وترأسه وخلفه عصمت إينونو في زعامته، وليست هذه الكراهية لأشخاصٍ بأعينهم وإنما للأعمال التي قاموا بها وارتكبوها بحقّ الأمة، وليست هذه الكراهية، أيضاً للأعمال فقط،

٤ ـ شناسي دورت: وزيراً للعدل في ٢٣ شوال ١٣٦٥ هـ.
٥ ـ جميل جاهد تيمور: وزيراً للدفاع.
منير بورسل: وزيراً للدفاع في ١٩ شوال ١٣٦٦ هـ.
٦ ـ شكري سكمنور: وزيراً للداخلية.
٧ ـ منير خسروغول: وزيراً للداخلية في ١٩ شوال ١٣٦٦ هـ.
٨ ـ حسن السقا: وزيراً للخارجية.
٩ ـ خالد نظمي كشمير: وزيراً للمالية.
١٠ ـ رشاد شمس الدين سرور: وزيراً للمعارف.
١١ ـ جودت كرم الجداي: وزيراً للنافعة.
١٢ ـ تحسين بكر بالتا: وزيراً للاقتصاد، ووزيراً للعمل في ١٩ شوال ١٣٦٦ هـ.
١٣ ـ جاويد إكين: وزيراً للاقتصاد في ١٩ شوال ١٣٦٦ هـ.
١٤ ـ بهجت أوز: وزيراً للصحة.
١٥ ـ تحسين جوشكان: وزيراً للجمارك.
١٦ ـ فائق كرد أوغلو: وزيراً للزراعة.
١٧ ـ شوكت عدلان: وزيراً للزراعة في ١٩ شوال ١٣٦٦ هـ.
١٨ ـ شكري كوجاك: وزيراً للمواصلات.
١٩ ـ عاطف هنان: وزيراً للتجارة.
٢٠ ـ سعدي ايرماك: وزيراً للعمل.

وإنما للأفكار التي يُنادون، ويُطبّقونها على السكان رغم أنوفهم، وعليهم أن يتقبلوها أذلاء، وإن كان محمود جلال بايار أحد عناصر هذه الفئة غير أنه الآن يتزعم المعارضة وينتقد ذلك الحزب حزب الشعب الجمهوري الذي هو الأثر الباقي لمصطفى كمال.

وفي ٢٤ شوال ١٣٦٦ هـ (١٠ أيلول ١٩٤٧ م) شكل وزير الخارجية في الحكومة السابقة حسن السقا حكومة جديدة[1].

وكانت هذه الحكومة قد صوتت إلى جانب الاعتراف بدولة اليهود في جنوبي الشام (فلسطين) التي أعلنت نفسها في ٧ رجب ١٣٦٧ هـ (١٥ أيار ١٩٤٨ م) بعد أن اغتصبت جزءاً من الأرض، وشرّدت السكان، وارتكبت أبشع

(١) شكل حسن السقا حكومته الأولى على النحو الآتي:
١ - حسن السقا: رئيساً لمجلس الوزراء.
٢ - فائق أحمد بارلمي: نائباً لرئيس مجلس الوزراء.
٣ - مصطفى عبد الخالق رندا: وزيراً للدولة.
٤ - شيناسي دورين: وزيراً للعدل.
٥ - منير بورسل: وزيراً للدفاع.
٦ - منير خسرو غول: وزيراً للداخلية.
٧ - نجم الدين صادق: وزيراً للخارجية.
٨ - خالد نظمي كشمير: وزيراً للمالية.
شوكت عدلان: وزيراً للمالية في ١٧ جمادى الأولى ١٣٦٧ هـ.
٩ - رشاد شمس الدين سردر: وزيراً للمعارف.
١٠ - قاسم كولك: وزيراً للنافعة.
١١ - جاويد إكين: وزيراً للاقتصاد.
١٢ - بهجت أوز: وزيراً للصحة.
١٣ - شوكت عدلان: وزيراً للجمارك.
١٤ - تحسين جوشكان: وزيراً للزراعة.
١٥ - شكري كوجاك: وزيراً للمواصلات.
١٦ - محمود نديم كوندز ألب: وزيراً للتجارة.
١٧ - تحسين بكر بالتا: وزيراً للعمل.

المجازر، وكان هذا الاعتراف قد رجّح التصويت إلى جانب اليهود إذ كان الفرق صوتاً واحداً بين المؤيدين والرافضين، ومع أنه من المفروض أن تكون من أول الذين يرفضون الاعتراف بدولة اليهود بصفة تركيا دولة إسلامية، ويشكل المسلمون فيها نسبة ٩٩٪ من السكان، ولأن اليهود ظالمين أقاموا دولتهم على الاغتصاب والجرائم أمام سمع العالم وبصره، غير أن الحقد الذي توجده القومية التي تقوم عليه الدولة التركية والتي يدعو لها أكثر حكام العرب يومذاك هي التي جعلت تركيا تقف هذا الموقف الشائن، كما يجب ألا ننسى محاولة البعد عن الإسلام، وهو المبدأ الذي عمل له مصطفى كمال وسار عليه حزبه والحكومات التي توالت أيامه ومن بعده.

في ٣ شعبان ١٣٦٧ هـ (١٠ حزيران ١٩٤٨ م) أعاد حسن السقا تشكيل الحكومة من جديد[1]، واستمر الوضع في نأيه عن البلدان

(١) شكل حسن السقا وزارته الثانية على النحو الآتي:
١ - حسن السقا: رئيساً لمجلس الوزراء.
٢ - فائق أحمد بارلمي: نائباً لرئيس مجلس الوزراء.
٣ - فؤاد سرمن: وزيراً للعدل.
٤ - علي رضا أرتن: وزيراً للعدل في ١٤ ربيع الأول ١٣٦٨ هـ.
٥ - حسني شاكر: وزيراً للدفاع.
٦ - منير خسروغول: وزيراً للداخلية.
٧ - نجم الدين صادق: وزيراً للخارجية.
٨ - شوكت عدلان: وزيراً للمالية.
٩ - تحسين بانكو أوغلو: وزيراً للمعارف.
١٠ - نهاد أريع: وزيراً للنافعة.
١١ - جاويد إكين: وزيراً للاقتصاد.
١٢ - كمال بيلزيه: وزيراً للصحة.
١٣ - أمين إرشكيل: وزيراً للجمارك.
١٤ - جاويد أورال: وزيراً للزراعة.
١٥ - قاسم كولك: وزيراً للمواصلات.

الإسلامية والتصاقه بالدول الغربية، وبعده عن جيرانه في الجنوب حيث يحرك كل طرف التعصب القومي الذي يشكل طرفان متنافران.

وكان الحزب الديمقراطي المعارض يقوى باستمرار، وأراد رئيس الحكومة الحد من هذا النشاط بالضغط، وإذا دعا الأمر فبالحل غير أن رئيس الجمهورية قد رفض ذلك، ولم يلبث أن وصل الحزب الديمقراطي إلى درجة يكاد يتساوى فيها مع الحزب الحاكم إن لم نقل أنه قد عادله أو تفوق عليه لكن هذا لم يظهر على الساحة بوضوح لأن الذي بيده السلطة يتقرب له الأفراد ويؤيدونه حتى ليبدو أنه القوي أو الوحيد في الساحة، وهذا ما غرّ الذين بيدهم السلطة فاطمأنوا إلى قوتهم الظاهرية.

واقترب موعد الانتخابات فدعت المعارضة إلى تشكيل حكومة مُحايدة تتولّى أمر الانتخابات والإشراف عليها إن كانت السلطة تُريد العدل، وتبغي المساواة وهما ما تدعو لهما، وهذا الأصل في الحياة النيابية، واشتدت المعارضة، واستقالت حكومة حسن السقا الثانية، وشكّل شمس الدين غونالتاي حكومة[1] في ١٧ ربيع الأول ١٣٦٨ هـ (١٦ كانون الثاني

= ١٦ - جميل سعيد برلاس: وزيراً للتجارة.
١٧ - حسين بكر بالتا: وزيراً للعدل.

(١) شكّل شمس الدين غونالتاي حكومته على النحو الآتي:
١ - شمس الدين غونالتاي: رئيساً لمجلس الوزراء.
٢ - نهاد أريم: نائباً لرئيس مجلس الوزراء.
٣ - نور الدين أسعد سوزر: وزيراً للدولة.
٤ - جميل سعيد برلاس: وزيراً للتجارة في ١١ شعبان ١٣٦٨ هـ.
٥ - فؤاد سرمن: وزيراً للعدل.
٦ - حسني شاكر: وزيراً للدفاع.
٧ - أمين أريشكيل: وزيراً للداخلية.
٨ - نجم الدين صادق: وزيراً للخارجية.
٩ - إسماعيل رشدي أكسال: وزيراً للمالية.
١٠ - تحسين بانكو أوغلو: وزيراً للمعارف.

١٩٤٩ م) وكان من مهمتها الإشراف على الانتخابات، وجرت الانتخابات وفاز الحزب الديمقراطي، وانتهى بذلك حكم الحزب الواحد، وأصبحت الجمهورية نيابية حسب الاصطلاح الأوربي، أي يضمّ المجلس النيابي عدة أحزاب تتنافس على الحكم وعلى خدمة الأمة حسب منهج واضح لكلٍّ منها أو هكذا المفروض، لذا نلاحظ في هذه الحكومة أسماء جديدة تشترك فيها يرضى عن أصحابها الحزب المعارض «الديمقراطي» أو أنها عرفت بالحياد على الأقل.

لم تكن مفاجأة نجاح الحزب الديمقراطي في الانتخابات لدى المراقبين السياسيين الذين يُقدّرون تماماً الموالاة والتزلّف للسلطة، ولكن الحكومة كانت النتائج مُفاجئةً لها إذ ترى الشارع يتحرّك حسب رأيها ويُبدي (الرجال) لها غير ما حدث. فسقطت الحكومة، وسقط الحزب الحاكم، وبدأت مرحلة جديدة.

حكم حزب الشعب الجمهوري الذي شكّله مصطفى كمال منفرداً مدة تزيد على سبع وعشرين سنة منذ أن أعلنت الجمهورية في ١١ محرم ١٣٤٢ هـ حتى فشله في الانتخابات وفوز الحزب الديمقراطي في ٥ شعبان ١٣٦٩ هـ، وقد شكّل خلالها تسع عشرة وزارةً ترأسها ثمانية رؤساء وزارات وهم:

علي فتحي أوقيار   شكّل وزارتين   ٢

= ١١ - شوكت عدلان: وزيراً للنافعة.
١٢ - كمال بيازيد: وزيراً للصحة.
١٣ - فاضل شرف الدين بورغو: وزيراً للجمارك.
١٤ - جاويد أورال: وزيراً للزراعة.
١٥ - كمال ساتير: وزيراً للمواصلات.
١٦ - رشاد شمس الدين سرور: وزيراً للعمل.
١٧ - منير بورسل: وزيراً للأشغال في ١١ شعبان ١٣٦٨ هـ.

عصمت إينونو	شكل سبع وزارات	٧
محمود جلال بايار	شكل وزارتين	٢
رفيق سيدام	شكل وزارتين	٢
شكري سراج أوغلو	شكل وزارتين	٢
رجب بكر	شكل وزارة واحدة	١
حسن السقا	شكل وزارتين	٢
شمس الدين غونالتاي	شكل وزارة واحدة	١
		١٩ وزارة

١ ـ علي فتحي أوقيار الأولى ١ محرم ١٣٤٢ ـ ١٧ ربيع الأول ١٣٤٢ هـ
(٢٣ آب ١٩٢٣ ـ ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٣ م).

٢ ـ عصمت إينونو الأولى ١٩ ربيع الأول ١٣٤٢ ـ ١ شعبان ١٣٤٢ هـ
(٢٩ تشرين الأول ١٩٢٣ ـ ٦ آذار ١٩٢٤ م).

٣ ـ عصمت إينونو الثانية ١ شعبان ١٣٤٢ ـ ٢٥ ربيع الثاني ١٣٤٣ هـ
(٦ آذار ١٩٢٤ ـ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٤ م)

٤ ـ علي فتحي أوقيار الثانية ٢٥ ربيع الثاني ١٣٤٣ ـ ٨ شعبان ١٣٤٣ هـ
(٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٤ ـ ٣ آذار ١٩٢٥ م)

٥ ـ عصمت إينونو الثالثة ٨ شعبان ١٣٤٣ ـ ٧ جمادى الأولى ١٣٤٦ هـ
(٣ آذار ١٩٢٥ ـ ١ تشرين الثاني ١٩٢٧ م).

٦ ـ عصمت إينونو الرابعة ٧ جمادى الأولى ١٣٤٦ ـ ٥ جمادى الأولى ١٣٤٩ هـ
(١ تشرين الثاني ١٩٢٧ ـ ٢٧ أيلول ١٩٣٠ م).

٧ ـ عصمت إينونو الخامسة ٥ جمادى الأولى ١٣٤٩ ـ ١٧ ذي الحجة ١٣٤٩ هـ
(٢٧ أيلول ١٩٣٠ ـ ٤ أيار ١٩٣١ م)

٨ ـ عصمت إينونو السادسة ١٧ ذي الحجة ١٣٤٩ ـ ٢٦ ذي القعدة ١٣٥٣ هـ
(٤ أيار ١٩٣١ ـ آذار ١٩٣٥ م).

٩ ـ عصمت إينونو السابعة ٢٦ ذي القعدة ١٣٥٣ ـ ٢٧ شعبان ١٣٥٦ هـ
(١ آذار ١٩٣٥ ـ ١ تشرين الثاني ١٩٣٧ م).

١٠ ـ محمود جلال بايار الأولى ٢٧ شعبان ١٣٥٦ ـ ٩ رمضان ١٣٥٧ هـ
(١ تشرين الثاني ١٩٣٨ ـ ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٩ م).

١١ ـ رفيق سيدام الأولى ٥ ذي الحجة ١٣٥٧ ـ ١٣ صفر ١٣٥٨ هـ
(٢٥ كانون الثاني ١٩٣٩ ـ ٣ نيسان ١٩٣٩ م).

١٢ ـ رفيق سيدام الثانية ١٣ صفر ١٣٥٨ ـ ٢٥ جمادى الآخرة ١٣٦١ هـ
(٣ نيسان ١٩٣٩ ـ ٩ تموز ١٩٤٢ م).

١٤ ـ شكري سراج أوغلو الأولى ٢٥ جمادى الآخرة ١٣٦١ ـ ٣ ربيع أول ١٣٦٢ هـ
(٩ تموز ١٩٤٢ ـ ٩ آذار ١٩٤٣ م).

١٥ ـ شكري سراج أوغلو الثانية ٣ ربيع أول ١٣٦٢ ـ ١٠ رمضان ١٣٦٥ هـ
(٩ آذار ١٩٤٣ ـ ٧ آب ١٩٤٦ م)

١٦ ـ رجب بكر ١٠ رمضان ١٣٦٥ ـ ٢٤ شوال ١٣٦٦ هـ
(٧ آب ١٩٤٦ ـ ١٠ أيلول ١٩٤٧ م).

١٧ ـ حسن السقا الأولى ٢٤ شوال ١٣٦٦ ـ ٣ شعبان ١٣٦٧ هـ
(١٠ أيلول ١٩٤٧ ـ ١٠ حزيران ١٩٤٨ م).

١٨ ـ حسن السقا الثانية ٣ شعبان ١٣٦٧ ـ ١٧ ربيع الأول ١٣٦٨ هـ
(١٠ حزيران ١٩٤٨ ـ ١٦ كانون الثاني ١٩٤٩ م).

١٩ ـ شمس الدين غونالتاي ١٧ ربيع الأول ١٣٦٨ ـ ٥ شعبان ١٣٦٩ هـ
١٦ كانون الثاني ١٩٤٩ ـ ٢٢ أيار ١٩٥٠ م).

الفصل الثاني

الجمهورية النيابية

عانى السكان كثيراً أثناء الحرب العالمية الثانية من ظروف الحرب، وإن لم تشترك فيها تركيا، إلا أن العالم كله قد قاسى من ويلات الحرب، كما عانى السكان من ضغط الحزب الحاكم واستبداده، وسيره على نهج مصطفى كمال، ومحاولة المتاجرة باسمه والرفع من شأنه من جديد، ومن الصعوبة على الإنسان بمكان أن يسمع الثناء على الرجل السيء. فلما انتهت الحرب أعطى الحزب السكان شيئاً من الحرية، ووقع خلاف بين رئيس الجمهورية عصمت إينونو وبين محمود جلال بايار أدى إلى انشقاق في داخل الحزب وكانت النهاية أن شكّل محمود جلال بايار الحزب الديمقراطي.

رغم أن الحزبين ينبعان من مشكاة واحدة ويسيران على نهج مصطفى كمال إلا أن الناس قد كرهوا كلمة حزب الشعب الجمهوري لأنه يحمل ذكرى مؤسسه مصطفى كمال لذا فقد أيدوا الحزب الديمقراطي لا حباً به ولا بمبادئه وإنما كرهاً بحزب الشعب الجمهوري، وهذا ما جعل الديمقراطيين يحصلون على سبعين مقعداً في المجلس النيابي إثر الانتخابات التي جرت بعد الحرب العالمية الثانية وذلك من أصل أربعمائة وستة عشر مقعداً، وإذا كانت هذه النسبة قليلة إلا أنها تعد جيدة حسب عمر الحزب إضافة إلى تدخل الحكومة لمصلحة مرشحيها.

أخذت الحكومة تضطهد أعضاء الحزب فتدخل رئيس الجمهورية

عصمت إينونو وأراد إظهار الحرية ما دام لا يخشى على شيء فالحزبان من أصلٍ واحدٍ كما ذكرنا، وهذا ما دعا رجب بكر رئيس الوزراء إلى تقديم استقالة حكومته، وشكل حسن السقا وزارتين متتابعتين وكان يميل إلى إعطاء الحرية أكثر من سلفه وهذا ما ساعد على زيادة شعبية الديمقراطيين، كما كانت هذه الحرية مجالاً لظهور حزب آخر جديد هو الحزب القومي.

ولما عهد إلى شمس الدين غونالتاي بتشكيل الوزارة وأعطى مزيداً من الحرية، وجرت الانتخابات النيابية فاز الحزب الديمقراطي، وحصل على الأغلبية في المجلس، وجرت انتخابات رئاسة الجمهورية فنجح بها محمود جلال بايار[1] فكان ثالث رئيس جمهورية في تركيا، وعهد إلى عدنان مندريس بتشكيل الوزارة.

شكّل عدنان مندريس وزارته الأولى[2] في ٥ شعبان ١٣٦٩هـ (٢٢ أيار

(١) ولد محمود جلال بايار عام ١٣٠٤ هـ في إحدى ضواحي مدينة (بورصة)، ودرس الثانية والاقتصاد في مدرسة يهودية فرنسية، وعمل في مصرف الشرق الألماني، وخدم جمعية الاتحاد والترقي، وأصبح أمين عام فرع أزمير لتلك الجمعية، وبعد الحرب العالمية الأولى انضم الى حركة مصطفى كمال، وانتخب عضواً في المجلس النيابي التركي نائباً عن مدينة أزمير عام ١٣٣٩ هـ، واشترك في عدة وزارات، ثم شكل الوزارة مرتين عام ١٣٥٦ هـ، وتوفي مصطفى كمال، ومحمود جلال بايار رئيساً للوزارة، وبعدها اختلف مع عصمت إينونو، وشكل بعد الحرب العالمية الثانية الحزب الديمقراطي الذي نجح في الانتخابات التالية التي خاضها، وأوصل محمود جلال بايار إلى رئاسة الدولة.

(٢) شكل عدنان مندريس وزارته الأولى على النحو الآتي:

١ - عدنان مندريس: رئيساً لمجلس الوزراء.
٢ - صامد آغا أوغلو: نائباً لرئيس الوزراء في ١٩ شعبان ١٣٦٩ هـ.
٣ - فوزي لطفي قره عثمان أوغلو: وزيراً للدولة في ٢٦ رمضان ١٣٦٩ هـ.
٤ - خليل أوزيورك: وزيراً للعدل.
٥ - رفيق شوكت إينه: وزيراً للدفاع.
٦ - ركن الدين نصوح أوغلو: وزيراً للداخلية.
٧ - فؤاد كوبرولو: وزيراً للخارجية.
٨ - خليل عيان: وزيراً للمالية.
=

١٩٥٠ م)، وكانت تتألف من شخصياتٍ جديدةٍ ما دام قد تسلّم الحزب السلطة لأول مرة، غير أن صلاحيات الوزارة كانت واسعةً إذ أن شخصية رئيسها فذّة، ولم يتدخّل رئيس الجمهورية في شؤون الحكم والسياسة الخارجية عامةً وإنما كان رئيس الحكومة هو الذي يتصرّف بهذا كله. ولم يتغيّر شيء، بالنسبة الى سياسة الدولة الخارجية ما دام هذا الحزب لا يختلف عن سابقه إذ هما من أصلٍ واحدٍ، فالتوجّه نحو الغرب محور هذه السياسة غير أنه قد زاد النفوذ الأمريكي أو بالأحرى بدأت الولايات المتحدة تدخل إلى الساحة التركية عن طريق الدعم الاقتصادي، وكانت من قبل مقتصرةً على النفوذ الإنكليزي الذي اصطنع مصطفى كمال من قبل. وبالواقع فإن هذه المرحلة كانت هناك سياسة امريكية قائمة هدفها أن يحلّ النفوذ الأمريكي محلّ نفوذ أصدقائه الإنكليز والفرنسيين ليجعلهم يدورون في فلكه هم وبقية أعضاء دول حلف شمالي الأطلسي حتى يكون فيه رأس واحد تتبع منه السياسة العامة ويستطيع توجيه الحلف إلى الجهة التي يريد،

= ٩ - حسن بولادكان: وزيراً للمالية في ٥ ربيع الأول ١٣٧٠ هـ.
١٠ - عوني باشبان: وزيراً للمعارف.
١١ - توفيق إلبري: وزيراً للمعارف في ٢٧ شوال ١٣٦٩ هـ.
١٢ - فخري بلين: وزيراً للمنافع.
١٣ - كمال زينين أوغلو: وزيراً للمنافع في ١٣ ربيع الأول ١٣٧٠ هـ.
١٤ - زهدي وليش: وزيراً للتجارة.
١٥ - نهاد رشاد بلجر: وزيراً للصحة.
١٦ - أكرم خيري استدداغ: وزيراً للصحة في ٧ ذي الحجة ١٣٦٩ هـ.
١٧ - نوري أوزسان: وزيراً للجمارك.
١٨ - نهاد ايريول: وزيراً للزراعة.
١٩ - توفيق ايلري: وزيراً للمواصلات.
٢٠ - سيفي كورتبيك: وزيراً للمواصلات في ٢٧ شوال ١٣٦٩ هـ.
٢١ - حسن بولادكان: وزيراً للعمل.
٢٢ - خلوصي كومن: وزيراً للعمل في ٥ ربيع الأول ١٣٧٠ هـ.
٢٣ - [illegible] إلي: وزيراً للتشغيل.

كما هي الحال في حلف (وارسو) الذي تتبع سياسته من روسيا، ولا يعرف موجهاً له إلا هي.

وفي الأول من جمادى الآخرة ١٣٧٠ هـ (٩ آذار ١٩٥١ م) أعاد عدنان مندريس تشكيل حكومته[1]. وأعلنت الحكومة انحيازها إلى الغرب

---

(١) أعاد عدنان مندريس تشكيل حكومته على النحو الآتي:
١ - عدنان مندريس: رئيساً لمجلس الوزراء.
٢ - صامد آغا أوغلو: نائباً لرئيس مجلس الوزراء.
٣ - فتحي جلكباش: نائباً لرئيس مجلس الوزراء في ٢٤ رجب ١٣٧٢ هـ.
٤ - رفيق شوكت انقه: وزيراً للدولة.
٥ - فوزي لطفي قره عثمان أوغلو: وزيراً للدولة في ١٤ رمضان ١٣٧٠ هـ.
٦ - معمر علاء كنت: وزيراً للدولة في ١٣ صفر ١٣٧٢ هـ.
٧ - جلال يردمجي: وزيراً للدولة في ٢٤ رجب ١٣٧٢ هـ.
٨ - ركن الدين نصوح أوغلو: وزيراً للعدل.
عثمان شوقي جنجك داغ: وزيراً للعدل في ٢٢ صفر ١٣٧٢ هـ.
٩ - خلوصي كومن: وزيراً للدفاع.
سيفي كورتبك: وزيراً للدفاع في ٢٢ صفر ١٣٧٢ هـ.
كنعان بلاز: وزيراً للدفاع في ٢٤ صفر ١٣٧٣ هـ.
١٠ - خليل أرزوبورك: وزيراً للداخلية.
فوزي لطفي قره عثمان أوغلو: وزيراً للداخلية في ٤ ربيع الأول ١٣٧١ هـ.
هم مندريس: وزيراً للداخلية في ١١ ذي القعدة ١٣٧١ هـ.
١١ - فؤاد كوبرولي: وزيراً للخارجية.
١٢ - حسن بولادكان: وزيراً للمالية.
١٣ - توفيق ايلري: وزيراً للمعارف.
رفقي سالم برجاق: وزيراً للمعارف في ٢٤ رجب ١٣٧٢ هـ.
١٤ - كمال زينل أوغلو: وزيراً للمنافع.
١٥ - خلوصي أق: وزيراً للاقتصاد.
أنور قورلي: وزيراً للاقتصاد في ١٣ صفر ١٣٧٢ هـ.
فتحي جلكباش: وزيراً للاقتصاد في ١٥ رمضان ١٣٧٢ هـ.
١٦ - أكرم خيري استنداغ: وزيراً للصحة.
١٧ - رفقي سالم برجاق: وزيراً للجمارك.

إذ انضمت إلى حلف شمالي الأطلسي عام ١٣٧١ هـ، ثم عقدت معاهدة صداقة مع اليونان ثم مع يوغوسلافيا[1] عام ١٣٧٣ هـ، ثم لم تلبث هذه المعاهدات أن أدت إلى ظهور حلف عام ١٣٧٤ هـ عُرِف باسم «حلف البلقان»، إذ كانت السياسة الغربية تعمل آنذاك على إحاطة دولة الإمبراطورية الروسية بمجموعة من الأحلاف كي تحصرها في المناطق التي تُسيطر عليها فقط. وفي الوقت الذي أخذت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تدعم الحزب الديمقراطي كان النفوذ الإنكليزي لا يزال موجوداً ويتمثّل في حزب الشعب الجمهوري، وفي الوقت الذي تتفق فيه السياسة الغربية كلها في حمل تركيا على اتباع سياسة غربية واضحة تماماً وقد تمثّل هذا في انضمامها إلى حلف شمالي الأطلسي، إلا أنه كان هناك تنافس بين دول غربيةٍ في حمل تركيا للسير في فلكها وقد تمثل في المناقشة بين الحزبين الرئيسيين الحزب الديمقراطي، وحزب الشعب الجمهوري. وفي هذه الأثناء وقعت اتفاقية الجلاء بين مصر وانكلترا وكان من بنودها أنه إذا جرى اعتداء على البلدان العربية أو تركيا فإن لانكلترا الحقّ في العودة

- نوري أوز سان: وزيراً للجمارك في ٢٦ محرم ١٣٧١ هـ.
صدقي يرجالي: وزيراً للجمارك في ٤ ربيع أول ١٣٧١ هـ.
أمين كالافات: وزيراً للجمارك في ٢٤ رجب ١٣٧٢ هـ.
١٨ - ندم أوركمن: وزيراً للزراعة.
١٩ - سيفي كورتبك: وزيراً للمواصلات.
يمز أورسين: وزيراً للمواصلات في ٢٢ صفر ١٣٧٢ هـ.
٢٠ - نوري أوزسان: وزيراً للعمل.
صامد آغا أوغلو: نائب وزير العمل في ٢٢ صفر ١٣٧٢ هـ.
خير الدين أركمن: وزيراً للعمل في ٢٤ رجب ١٣٧٢ هـ.
٢١ - حلمي غديق: وزيراً للتشغيل.
صدقي يرجالي: وزيراً للتشغيل في ٢٩ ذي الحجة ١٣٧١ هـ.

(١) يوغوسلافيا: دولة شيوعية من حيث النظام، قريبة من حيث السياسة أو بالأحرى اشتراكية أمريكية.

إلى قناة السويس وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على الارتباط الوثيق بين الحكم التركي والدول الغربية وعلى رأسها انكلترا ثم الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وفي منتصف شهر رمضان ١٣٧٣ هـ (١٧ أيار ١٩٥٤ م) أعاد عدنان مندريس تشكيل الحكومة من جديد[2]. وكانت تركيا في هذه

---

(١) يرجع إلى الجزء الثالث عشر من هذا الكتاب (وادي النيل).

(٢) شكل عدنان مندريس حكومته الثالثة على النحو الآتي:

١ - عدنان مندريس: رئيساً للوزراء.
٢ - فتح رشدي زورلو: نائباً لرئيس الوزراء.
فؤاد كوبرولي: نائباً لرئيس الوزراء في ١٠ ذي الحجة ١٣٧٤ هـ.
٣ - مكرم سارول: وزيراً للدولة.
٤ - عم مندريس: وزيراً للدولة في ٢٨ محرم ١٣٧٥ هـ.
٥ - فخر الدين أولاش: وزيراً للدولة في ١٣ صفر ١٣٧٥ هـ.
٦ - عثمان كاباني: وزيراً للدولة.
٧ - عثمان شوكي جيجك داغ: وزيراً للعدل.
٨ - عم مندريس: وزيراً للدفاع.
٩ - نامق غاديك: وزيراً للداخلية.
١٠ - عم مندريس: وزيراً للداخلية في ١٣ صفر ١٣٧٥ هـ.
١١ - فؤاد كوبرولي: وزيراً للخارجية.
١٢ - حسن بولاد كان: وزيراً للمالية.
١٣ - جلال يردمجي: وزيراً للمعارف.
١٤ - كمال زيتين أوغلو: وزيراً للنافعة.
١٥ - صدقي يرجالي: وزيراً للتجارة.
١٦ - بهجت أوزو: وزيراً للصحة.
١٧ - أمين كالافات: وزيراً للجمارك.
١٨ - ندم أوكمن: وزيراً للزراعة.
١٩ - معمر جاويش أوغلو: وزيراً للمواصلات.
٢٠ - خير الدين أركمن: وزيراً للعمل.
٢١ - فتحي جاليك باش: وزيراً للتشغيل.
٢٢ - فتحي جاليك باش: وزيراً للتشغيل.
صامد أغا أوغلو: وزيراً للتشغيل في ١١ ربيع الثاني ١٣٧٤ هـ.

المرحلة ضمن أعضاء حلف بغداد الذي ضمّ تركيا، وإيران، والعراق، وباكستان لاحاطة الامبراطورية الروسية من الجنوب، ويبدو أن أفغانستان قد تركت منذ ذلك الوقت لتبتلعها روسيا إذ لم تُدع للانضمام إلى ذلك الحلف، وكان رئيس الوزراء محمد داود يُظهر تعاطفاً مع الشيوعية، وكانت روسيا والصين لا تزالان ضمن خطٍ واحدٍ، ولم يكن الخلاف قد وقع بينهما بعد، وتتلقى أفغانستان مساعداتٍ روسية ضخمة وقد وصلت إلى ٦٥٪ من مجموع المساعدات على حين أن المساعدات الأمريكية لم تزد يومذاك على ٢٣٪ من مجموع المساعدات التي تتلقاها أفغانستان من الخارج، كما اتفقت روسيا والصين على شقّ الطرق داخل الأراضي الأفغانية. ولما انسحبت العراق من حلف بغداد بعد إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية بحركة من الجيش في ٢٧ ذي الحجة ١٣٧٧ هـ (١٤ تموز ١٩٥٨ م) أصبح الحلف يسمى بالحلف المركزي.

وفي ٢٤ ربيع الثاني ١٣٧٥هـ (٩ كانون الأول ١٩٥٥م) أعاد عدنان مندريس تشكيل الوزارة من جديد[1] وقد أثيرت في عهد هذه الوزارة

---

(١) شكل عدنان مندريس وزارته الرابعة على النحو الآتي:

١ - عدنان مندريس: رئيساً للوزراء، ووزيراً للدفاع.
٢ - محمد جميل بنكو: وزيراً للدولة.
٣ - شامي أركين: وزيراً للدولة.
٤ - فاتن رشدي زورلو: وزيراً للدولة.
٥ - أمين كالافات وزيراً للدولة.
٦ - جلال يردمجي: وزيراً للدولة.
٧ - حسين عوني كوكتورك: وزيراً للعدل.
٨ - شامي أركين: وزيراً للدفاع في ١ محرم ١٣٧٧ هـ.
٩ - عم مندريس: وزيراً للداخلية.
نامق غاديك: وزيراً للداخلية في ٢٢ جمادى الأولى ١٣٧٦ هـ.
١٠ - فؤاد كوبرولي: وزيراً للخارجية.
١١ - ندم أكمن: وزيراً للمالية.

النعرات العصبية بين تركيا وسوريا، إذ لم تقبل الحكومة السورية في هذه الآونة الانضمام إلى حلف بغداد تحت ضغط الشعب فأثيرت تلك النعرات وكادت تقع الحرب بين الطرفين، وجرت الاستعدادات وحفرت الخنادق، وشُحن الناس، ولكن الله سلّم ولم تحدث تلك الاصطدامات التي كانت متوقعة.

وأما من جهة السياسة الداخلية فلم تختلف هذه المرحلة عن سابقتها في السير في طريق العلمانية، والعصبية القومية، ومُعاداة الإسلام، وقد سبق أن ذكرنا أن أساس الحزبين واحد، ويلتقيان عند مصطفى كمال، ويزاود كلاهما الآخر بالسير على نهج باعث تركيا الحديثة على حدّ تعبيرهم، فهما ينبعان من أصلٍ واحدٍ، ويسيران على نهجٍ واحد، ويتبعان السياسة الغربية، وإن افترقا بالدوران في أفلاكها، إذ خضع أحدهما للضغط الأمريكي بينما لا يزال الآخر يخضع للنفوذ الإنكليزي.

---

١٢ ـ حسن بولادكان: وزيراً للمالية في ١ جمادى الأولى ١٣٧٦ هـ.
١٣ ـ أحمد أوزال: وزيراً للمعارف.
١٤ ـ توفيق إيلري: وزيراً للمعارف في ١٣ رمضان ١٣٧٦ هـ.
١٥ ـ معمر جاويش أوغلو: وزيراً للنافعة.
١٦ ـ علم مندريس: وزيراً للنافعة في ٨ ربيع الأول ١٣٧٦ هـ.
١٧ ـ فخر الدين الآتي: وزيراً للتجارة.
١٨ ـ زيات منداليتي: وزيراً للتجارة في ٢٧ رمضان ١٣٧٥ هـ.
عبد الله عكر: وزيراً للتجارة في ٢٧ ربيع الثاني ١٣٧٦ هـ.
١٩ ـ نايف كورز: وزيراً للصحة.
٢٠ ـ هادي حسيان: وزيراً للجمارك.
٢١ ـ أسد بوداك أوغلو: وزيراً للزراعة.
٢٢ ـ عارف دميرار: وزيراً للمواصلات.
٢٣ ـ هنار ترهان: وزيراً للعمل.
٢٤ ـ صامد آقا أوغلو: وزيراً للتشغيل.
صامد آقا أوغلو: وزيراً للصناعة في ٧ صفر ١٣٧٧ هـ.

وفي الثالث من جمادى الأولى ١٣٧٧ هـ (٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٧ م) شكّل عدنان مندريس وزارته الخامسة والأخيرة[1].

---

(١) شكل عدنان مندريس وزارته الأخيرة على النحو الآتي:
١ ـ عدنان مندريس: رئيساً للوزراء.
٢ ـ توفيق إيلري: نائباً لرئيس الوزراء.
٣ ـ مدني برك: نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للدولة في ١١ جمادى الآخرة ١٣٧٩ هـ.
٤ ـ صامد آقا أوغلو: وزيراً للدولة في ٢٠ صفر ١٣٧٨ هـ.
٦ ـ أمين كالافات: وزيراً للدولة.
٧ ـ عبد الله عكر: وزيراً للدولة في ٢٠ صفر ١٣٧٨ هـ.
٨ ـ مظفر قربان أوغلو: وزيراً للدولة.
٩ ـ عزت أكجل: وزيراً للدولة في ١ جمادى الأولى ١٣٧٩ هـ.
١٠ ـ أسد بوداك أوغلو: وزيراً للعدل.
١١ ـ جلال يردمجي: وزيراً للعدل في ٧ شوال ١٣٧٩ هـ.
١٢ ـ شامي أركين: وزيراً للدفاع.
١٣ ـ علم مندريس: وزيراً للدفاع في ٢٨ جمادى الآخرة ١٣٧٧ هـ.
١٤ ـ نامق غاديق: وزيراً للداخلية.
١٥ ـ فاتن رشدي زرلو: وزيراً للخارجية.
١٦ ـ حسن بولادكان: وزيراً للمالية.
١٧ ـ جلال يردمجي: وزيراً للمعارف.
١٨ ـ عاطف بندرلي أوغلو: وزيراً للمعارف في ٩ جمادى الآخرة ١٣٧٩ هـ.
١٩ ـ علم مندريس: وزيراً للنافعة.
٢٠ ـ توفيق إيلري: وزيراً للنافعة في ٢٨ جمادى الآخرة ١٣٧٧ هـ.
٢١ ـ عبد الله عكر: وزيراً للتجارة.
٢٢ ـ خير الدين إركمن: وزيراً للتجارة في ٢٠ صفر ١٣٧٨ هـ.
٢٣ ـ لطفي كرداز: وزيراً للصحة.
٢٤ ـ هادي حسيان: وزيراً للجمارك.
٢٥ ـ ندم أكمن: وزيراً للزراعة.
٢٦ ـ فوزي أجانار: وزيراً للمواصلات.
٢٧ ـ مظفر قربان أوغلو: وزيراً للمواصلات في ١ جمادى الأولى ١٣٧٩ هـ.
٢٨ ـ شامي أركين: وزيراً للمواصلات في ٩ جمادى الآخرة ١٣٧٩ هـ.

تأخرت الأوضاع الاقتصادية في البلاد، وتلقّت الحكومة مساعدات كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية دعماً للحزب الديمقراطي الذي يسير في خط موازٍ لسياستها ودعماً لنفوذها في تركيا، ومع هذه المساعدات فإن التدهور الاقتصادي أصبح واضحاً فتضايق السكان وهذا ما قوّى المعارضة المتمثّلة في حزب الشعب الجمهوري، فقامت الحكومة بإلغاء هذا الحزب المعارض، واعتقلت أعضاءه البارزين، وصادرت أملاكه ومؤسساته، وعملت على كسب ثقة المسلمين الملتزمين الناقمين على السياسة الكمالية وحزب الشعب الجمهوري فأخذت تتقرّب منهم ولكن ذلك لم يفدها شيئاً كثيراً إذ أخذت شعبيتها تتراجع باستمرار.

تأسس حزب الحرية عام ١٣٧٥ هـ، كما تأسّس الحزب القومي الجمهوري غير أن المراقب يُلاحظ أن هذا الحزب ليس هو إلا حزب الشعب الجمهوري الملغى، ويبدو هذا من أعضائه البارزين، وقد اندمج هذان الحزبان مع حزب الفلاحين الجمهوري الذي نشأ حديثاً أيضاً، وشكّل الأحزاب الثلاثة حزباً واحداً بل جبهة واحدةً للمعارضة واتخذت الوسائل المختلفة لمواجهة الحكومة ومنها المظاهرات غير أن الحكومة قد تصدّت لذلك، وقامت بكل وسائل القمع، وهذا ما جعلها تخسر كثيراً في

---

٢٩ – خير الدين إركمن، وزيراً للعمل.
٣٠ – خلوق شامان، وزيراً للعمل في ٦ ذي الحجة ١٣٧٨ هـ.
٣١ – صامد آغا أوغلو، وزيراً للصناعة.
٣٢ – صدقي يرجالي، وزيراً للصناعة في ٢٣ ذي الحجة ١٣٧٧ هـ.
٣٣ – ثابت عثمان، وزيراً للصناعة في ١٤ جمادى الآخرة ١٣٧٩ هـ.
٣٤ – صدقي يرجالي، وزيراً للإعلام.
٣٥ – ثروت سومان أوغلو، وزيراً للإسكان في ٢٣ ذي الحجة ١٣٧٧ هـ.
٣٦ – مدني برك، وزيراً للإسكان.
٣٧ – خير الدين إركمن، وزيراً للإسكان في ١١ جمادى الآخرة ١٣٧٩ هـ.
٣٨ – ثابت عثمان، وزيراً للتخطيط في ٢٣ ذي الحجة ١٣٧٧.
٣٩ – عبد الله مكر، وزيراً للتخطيط في ١٤ جمادى الآخرة ١٣٧٩.

انتخابات عام ١٣٧٧ هـ غير أنه قد بقي الحزب الديمقراطي صاحب الأكثرية وله الحقّ في استلام السلطة حسب قواعد النظام النيابي المعروف بـ(الديمقراطي).

تأثرت الحكومة من المعارضة فادّعت عام ١٣٧٩ هـ أن هناك مؤامرة من تسعة من الضباط للإطاحة بنظام الحكم، وزجّت بأعدادٍ من الناس في السجون في سبيل تخفيف وطأة المعارضة. واضطر الحزب إلى التراجع عن عدائه للإسلام، فسمح بقراءة القرآن الكريم بالإذاعة وكان محرّماً قبل ذلك، وقام بافتتاح بعض المدارس الشرعية، كما أحدث الكلية الإسلامية في مدينة أنقرة. وظنّت السلطة أن هذه الإجراءات التي قامت بها كافية للحصول على تأييد شعبي واسعٍ لذا فقد دعت إلى الانتخابات عام ١٣٧٩ هـ، غير أنه أثناء الاستعدادات والدعاية الانتخابية تبيّن أنه ربما حصلت المعارضة على نتائج أفضل وربما لم يحصل الحزب الديمقراطي على الأغلبية النيابية المطلوبة أو التي كان يحلم بها لذا فقد اتخذت الحكومة بعض الإجراءات التي تعرقل نشاط المعارضة، وكان منها منع عصمت إينونو من دعايته الانتخابية غير أنه لم تمض سوى عدة أسابيع حتى قام الجيش بالتدخل في الأمر وقلب الوضع برئاسة رئيس الأركان اللواء جمال غورسيل في ٢ ذي الحجة ١٣٧٩ هـ (٢٧ أيار ١٩٦٠ م).

ويلاحظ أن المدة التي حكم فيها الحزب الديمقراطي وهي مدة تزيد على عشر سنوات من ٥ شعبان ١٣٦٩ هـ إلى ٢ ذي الحجة ١٣٧٩ هـ لم يتسلّم فيها رئاسة الوزارة إلا عدنان مندريس وقد شكّل خلالها خمس وزارات متتابعة، كما أن رئيس الجمهورية كان محمود جلال بايار مدة هذه المرحلة كلها.

الانقلاب العسكري الأول
جمال غورسيل

أرادت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية أن تتزعم الدول الغربية وتجعلها تدور في فلكها كي تكون كروسيا بالنسبة إلى المعسكر الشرقي، ولكنها لن تستطيع ذلك حتى تُضعف تلك الدول، ولن تستطيع إضعافها إلا إذا جرّدتها من مستعمراتها ومناطق نفوذها، ولن تتمكّن هي أن تتزعم تلك الدول إلا إذا قويت لدرجة تجعلها بحاجةٍ إليها عسكرياً واقتصادياً وأفضل طريقةٍ لها أن تحلّ محلّ حلفائها في مستعمراتها ومناطق نفوذها، وبذلك لم تُفقد حلف شمالي الأطلسي شيئاً وإنما ينتقل النفوذ والسيطرة من يد دولةٍ في ذلك الحلف إليها وهي أيضاً من أعضائه بل على رأس تلك الأعضاء.

وقد اتّبعت الولايات المتحدة عدة طرقٍ لتحلّ محلّ حلفائها في المستعمرات ومناطق النفوذ، ومنها دعم جماعةٍ سياسيةٍ أو حزبٍ من الأحزاب والعمل على تسلّمه السلطة ثم السير حسب توجيهها أو التنسيق معها قبل القيام بأي عملٍ، ومنها السيطرة الاقتصادية وجعل تلك الدولة مرتبطةً بها اقتصادياً ثم سياسياً، وأخيراً هناك الانقلابات العسكرية إن لم تُجدِ الوسائل السابقة أو لم يكن من سبيلٍ إليها.

لقد دعمت الولايات المتحدة الحزب الديمقراطي في تركيا وسار أشواطاً حسب رغباتها، وأمدّت الدولة بمساعداتٍ اقتصاديةٍ، ونفّذ المخطط غير أنه

لم ينجح تماماً نتيجة المزاج الخاص برئيس الحكومة عدنان مندريس وكبار رجالات حزبه إذ كانوا ينزعون إلى الاستقلالية في الرأي والتوجيه وإلى حبّ التحكّم وعدم قبول المعارضة، وهذا ما أدّى إلى الاستبداد والضغط على المعارضة ومقاومة الانتقاد حتى أُلغي حزب الشعب الجمهوري المعارض وصودرت أملاكه ومؤسساته، واعتقل أعضاؤه، ومُنع زعيم المعارضة عصمت إينونو من الدعاية الانتخابية لنفسه وهذا ما لم يتحمّله الشعب فتحركت المظاهرات، فقُمعت بعنفٍ.

خشيت الولايات المتحدة هزيمة الحزب الديمقراطي والعودة إلى ما كانت عليه الحالة قبل الحرب العالمية الثانية من استئثار انكلترا بالنفوذ، وكانت المؤشرات تدلّ على ذلك إذ بدأت تتراجع أصوات الحزب الديمقراطي في الانتخابات، ويتقدّم حزب الشعب الجمهوري، ويفقد الحكم شعبيته التي كانت له، وتقوم المظاهرات ضدّه.

وخشيت الولايات المتحدة الأمريكية من نشاط الحركة الشيوعية التي تترعرع في الوسط الفوضوي وهذا ما تسير نحوه تركيا، وتنمو الفكرة الاشتراكية في البيئة الفقيرة وتُعاني تركيا كثيراً من البؤس، ويمكن أن تبرز الشيوعية أو يُساعدها على الحركة انعدام العقيدة وخاصةً الإسلام، وقد عملت النصرانية في أوربا خاصةً وأعداء الإسلام عامةً على نزع الإسلام من نفوس الشعب التركي مدة أكثر من خمسين سنةً، من اليوم الذي استطاعوا فيه بسط نفوذهم على الدولة العثمانية وإحلال العصبية القومية محل الفكرة الإسلامية عن طريق جمعية الاتحاد والترقي، ثم إلغاء الخلافة، وتقطيع أوصالها، وعزل تركيا عن العالم الإسلامي، وتسليط مصطفى كمال الذي شُحن حقداً على عقيدة الأمة، ومحاربة الإسلام بالوسائل جميعها، وتقليد أوربا النصرانية بالعادات والتقاليد وقد أحسّ زعماء الحزب الديمقراطي في نهاية أمرهم بهذا الجانب فأوقفوا أو خفّفوا هجومهم على الإسلام.

وخشيت الولايات المتحدة الأمريكية من عودة الفكرة الإسلامية إلى سابق عهدها بعد وقف الحملات ضدّ الإسلام، وربما كان هذا أكثر ما تخشاه النصرانية أو الصليبية العالمية ومن بينها دولة الولايات المتحدة الأمريكية، وإن محاربة الإسلام والضغط على أتباعه من المهمات الرئيسية للدول النصرانية وربما كانت المهمة الأساسية التي تنطلق منها السياسة الخارجية، وتقوم عليها المخططات، وتتحرك اللعبة الدولية لتحقيقها.

وجدت الولايات المتحدة أن الحلّ المفروض عليها والذي لا تجد منه بدّاً القيام بانقلاب عسكريٍ توطّد به نفوذها، وتقضي به على نفوذ غيرها، وتتابع مهمتها في عداوتها للإسلام، وتحتوي الأحزاب المعارضة لنفوذها أو تبدّل قيادتها بعناصر جديدة ترضخ للأمر الواقع وكان الانقلاب في ٢ ذي الحجة ١٣٧٩ هـ بقيادة رئيس الأركان جمال غورسيل[1]. أما أعوان الولايات المتحدة السابقين فقد تخلّت عنها، فماذا يربطها بهم إلا العمالة؟ ومتى كان النعل لا يُلقى بعد اهترائه؟ وهل كانوا إلا نعالاً في أرجلها؟ ويجب أن يعلم هذا أعوان الأعداء إذ يُسخّرون لأداء مهمةٍ معينة وتنفيذ دورٍ محدّدٍ ثم يُلقى بهم على الدمن، ويجب أن يعتبروا من الأحداث التي تكرّرت فيكونوا أمناء لأمتهم أعداء لخصومها. قُبض على عدنان مندريس وأُعدم مع اثنين من وزرائه: وزير الخارجية فاتن رشدي زرلو، ووزير المالية حسن بولادكان، أما رئيس الجمهورية محمود جلال بايار فقد خُفّف عنه حكم الإعدام لكبر سنه واستبدل بالسجن المؤبد حيث قضى نحبه عام ١٣٩١ هـ، وأُسدل الستار على حكام تركيا في السنين العشرة الماضية.

(١) جمال غورسيل: من ضباط مصطفى كمال القدماء، كان معه في غاليبولي، وبقي على نهجه، وأيد الحزب الديمقراطي، وتسلم أثناء حكمه رئاسة الأركان، فكان فرس الخط الذي يسير عليه ذلك الحزب، فأمكن الاتصال به، والتخطيط معه للقيام بانقلاب عسكري، شكل وزارتين، ثم تسلم رئاسة الجمهورية عام ١٣٨١ هـ وتوفي عام ١٣٩١ هـ.

شكّل جمال غورسيل لجنة الاتحاد الوطني لتشرف على الحكم، وبعد ثلاثة أيام من الانقلاب عهدت هذه اللجنة إلى جمال غورسيل لتشكيل الوزارة[1].

(١) شكّل جمال غورسيل وزارته الأولى على النحو الآتي:

١ ـ جمال غورسيل: رئيساً للوزارة، ووزير دولة، ووزيراً للدفاع الوطني.
٢ ـ فخري أوزديلك: نائباً لرئيس الوزارة ووزيراً للدولة.
٣ ـ عامل أرطمن: وزيراً للدولة.
٤ ـ شفيق عنان: وزيراً للدولة.
٥ ـ خيري مومجي أوغلو: وزيراً للدولة.
٦ ـ ناصرزيتين أوغلو: وزيراً للدولة.
٧ ـ عبد الله كوزوبيوك: وزيراً للعدل.
عامل أرطمن: وزيراً للعدل في ٥ ربيع الأول ١٣٨٠ هـ.
٨ ـ محرم إحسان قزيل أوغلو: وزيراً للداخلية.
٩ ـ سليم ساربر: وزيراً للخارجية.
١٠ ـ أكرم علي جان: وزيراً للمالية.
كمال كورداش: وزيراً للمالية في ٨ رجب ١٣٨٠ هـ.
١١ ـ فهمي ياورز: وزيراً للمعارف.
بدر الدين توغل: وزيراً للمعارف في ١٩ ربيع الأول ١٣٨٠ هـ.
١٢ ـ فخري أوزديلك: وزيراً للدفاع الوطني في ١٥ ذي الحجة ١٣٧٩ هـ.
حسني عليان: وزيراً للدفاع في ٢ جمادى الأولى ١٣٨٠ هـ.
١٣ ـ دانيش كوير: وزيراً للنافعة.
مقبل كوكدوغان: وزيراً للنافعة في ٢١ ربيع الأول ١٣٨٠ هـ.
١٤ ـ جهاد إرن: وزيراً للتجارة.
محمد بايدور: وزيراً للتجارة في ١٥ ربيع الأول ١٣٨٠ هـ.
١٥ ـ نصرت قره صو: وزيراً للصحة والتعاون الاجتماعي.
راغب أوزر: وزيراً للصحة والتعاون الاجتماعي في ١٥ ربيع الأول ١٣٨٠ هـ.
١٦ ـ فتحي إشقين: وزيراً للجمارك.
١٧ ـ فريدون الستون: وزيراً للزراعة.
عثمان طوسون: وزيراً للزراعة في ٧ ربيع الأول ١٣٨٠ هـ.
١٨ ـ صدقي أولاي: وزيراً للمواصلات.
١٩ ـ جاهد طلس: وزيراً للعمل.

وأعلن الانقلابيون أنهم لن يستمروا بالحكم وإنما سيسلمونه إلى المدنيين عندما تعود الأمور إلى حالتها الطبيعية، وأنهم سيضعون دستوراً للبلاد، وستجري بموجبه الانتخابات النيابية، وأن الذين سيفوزون بالانتخابات هم الذين يتولون حكم البلاد.

وقد صدق الانقلابيون بوعودهم فلم يقفوا بوجه العمل السياسي المدني إذ رخّصوا بإنشاء حزبٍ جديدٍ هو «حزب العدالة» بزعامة العميد المتقاعد (راغب جوموسبالا) وهذا دليل على أنهم لا يرغبون بالاستئثار بالحكم، ولم يفرضوا حكماً عسكرياً، وذلك خوفاً من الضغط الذي ربما يُولّد انفجاراً أو يؤدي إلى نشوء تجمعات سياسيةٍ مُعارضةٍ لا يعرفها الحكم، ولا يمسك من وراءه بخيوطها فإن هذا ما تخشاه عادةً الدول الكبرى ذات النفوذ في المناطق التي تدور في فلكها. ولما تقرّر ذلك، فلا بدّ من تشكيل حكومةٍ جديدةٍ للإشراف على انتخاباتٍ قادمةٍ بعد وضع الدستور الذي وعد به العسكريون.

عهدت لجنة الاتحاد الوطني إلى جمال غورسيل رئيسها بتشكيل حكومةٍ جديدةٍ[1] بتاريخ ١٨ رجب ١٣٨٠ هـ (٥ كانون الثاني ١٩٦١ م).

راشد بشرلر: وزيراً للعمل في ١٥ ربيع الأول ١٣٨٠ هـ.

٢٠ ـ مختار أولولر: وزيراً للصناعة.

٢١ ـ شهاب قوجاتوبجو: وزيراً للصناعة في ١٥ ربيع الأول ١٣٨٠ هـ.

٢٢ ـ رشدي طرخان: وزيراً للإعلام والسياحة.

٢٣ ـ أورهان كوبات: وزيراً للإعمار والإسكان.

فهمي ياوز: وزيراً للإعمار والإسكان في ٥ ربيع الأول ١٣٨٠ هـ.

(١) شكل جمال غورسيل حكومته الثانية على النحو الآتي:

١ ـ جمال غورسيل: رئيساً للوزراء.

٢ ـ محرم إحسان قيزيل أوغلو: نائب رئيس الوزراء، ووزيراً للدولة في ٢٦ شعبان ١٣٨٠ هـ.

٣ ـ فخري أوزديلك (عضو لجنة الاتحاد الوطني): نائب رئيس الوزراء، ووزيراً للدولة في ١٥ رمضان ١٣٨٠ هـ.

اختير مجلس ممثلين كهيئةٍ تأسيسيةٍ، وكلّف خمسة أعضاء منه لوضع مسودةٍ للدستور التركي، وانتهوا من العمل منه، وقدّموه إلى الهيئة التأسيسية فوافقت عليه في مطلع عام ١٣٨١ هـ، وقد نصّ هذا الدستور

---

٤ ـ خيري موعي أوغلو: وزيراً للدولة.

٥ ـ عدنان أرزي: وزيراً للدولة في ١٥ ربيع الأول ١٣٨٠ هـ.

٦ ـ ناصر زيتين أوغلو: وزيراً للدولة.

٧ ـ صدقي أولاي (عضو لجنة الاتحاد الوطني) وزيراً للدولة.

٨ ـ أكرم تورهان: وزيراً للعدل.

كمال تركوغلو: وزيراً للعدل في ٦ ربيع الأول ١٣٨٠ هـ.

مظفر الأنغوش: وزيراً للعدل.

٩ ـ محرم إحسان قيزيل أوغلو: وزيراً للداخلية.

ناصر زيتين أوغلو: وزيراً للداخلية في شعبان ١٣٨٠ هـ.

١٠ ـ سليم سارير: وزيراً للخارجية.

١١ ـ كمال كورداش: وزيراً للمالية.

١٢ ـ تورهان فيضي أوغلو: وزيراً للتربية الوطنية.

أحمد تختا قليج: وزيراً للتربية في ١٥ رمضان ١٣٨٠ هـ.

١٣ ـ مقبل كركدوغان: وزيراً للأشغال العامة.

١٤ ـ محمد بايدور: وزيراً للتجارة.

١٥ ـ راغب أوزر: وزيراً للصحة والتعاون الاجتماعي.

١٦ ـ فتحي إشقين: وزيراً للجمارك.

١٧ ـ عثمان طوسون: وزيراً للزراعة والغابات والحيوانات.

١٨ ـ أورهان مرسيلي: وزيراً للمواصلات.

١٨ ـ أحمد تختاقليج: وزيراً للعمل.

جاهد طلس: وزيراً للعمل في ١٥ رمضان ١٣٨٠ هـ.

١٩ ـ شهاب قوجاتوبجو: وزيراً للصناعة.

إحسان صبرياك: وزيراً للصناعة في ١٤ ذي القعدة ١٣٨٠ هـ.

٢٠ ـ جهاد بابان: وزيراً للصحافة والإعلام والسياحة.

ساهر قورتلو أوغلو: وزيراً للصحافة والإعلام والسياحة في ٢٤ ربيع الأول ١٣٨١ هـ.

٢١ ـ فهمي ياوز: وزيراً للإعمار والإسكان.

رشدي أوزال: وزيراً للإعمار والإسكان في ٢٢ شعبان ١٣٨٠ هـ.

على أن تركيا جمهورية وطنية علمانية اشتراكية تقوم على مراعاة حقوق الإنسان وحكم القانون. وتتكوّن الجمعية الوطنية الكبرى من مجلسين، أحدهما للنواب والآخر للشيوخ.

أما مجلس النواب فيضم أربعمائة وخمسين نائباً، ينتخبون لمدة أربع سنوات. وأما مجلس الشيوخ فيضمّ مائة وأربعة وثمانين عضواً، يُؤخذ مائة وخمسون عضواً منهم عن طريق الانتخاب على أن ينتخب ثلثهم (خمسين عضواً) كل سنتين، أي أن مدة العضوية ست سنوات، ويُعيّن رئيس الجمهورية خمسة عشر عضواً منهم، أما الباقي وهو تسعة عشر عضواً فهم أعضاء لجنة الاتحاد الوطني.

وينتخب رئيس الجمهورية لمدة سبع سنواتٍ في جلسةٍ مشتركةٍ للجمعية الوطنية الكبرى (مجلسا النواب والشيوخ)، ويجب أن يكون في عداد أعضاء مجلس الشيوخ، ويشترط أن يستقيل من الحزب الذي ينتمي إليه فور انتخابه، وينصّ الدستور على فوز المرشح لرئاسة الجمهورية بالحصول على ثلثي الأصوات في دورتي الانتخاب الأولى والثانية، وبالأكثرية المطلقة في الدورات التالية (النصف + ١) أي ٣١٨ صوتاً.

وتقسم تركيا إلى سبعٍ وستين ولاية، يحكم كلاً منها والٍ، يُعيّن من قبل الحكومة، ويعدّ مسؤولاً أمام وزير الداخلية، ولكل ولايةٍ مجلس ينتخبه سكانها انتخاباً مباشراً، ويختلف عدد أعضائه حسب عدد سكان الولاية، وتنقسم كل ولايةٍ إلى عددٍ من المراكز يختلف حسب مساحتها.

جرت الانتخابات النيابية عام ١٣٨١ هـ، وحصل حزب الشعب الجمهوري الذي عاد إلى الساحة مرة ثانية على ١٧٣ مقعداً، على حين حصل حزب العدالة على ١٥٨ مقعداً، وافتتح المجلس النيابي، وانتخب جمال غورسيل رئيساً للجمهورية، وكان المرشح الوحيد، إذ قلما أن تكون هناك منافسة لمرشحٍ عسكري على رئاسة الجمهورية فإن حدثت غالباً ما

تكون العاقبة وخيمةً، وكلّف عصمت إينونو زعيم حزب الشعب الجمهوري بتشكيل الوزارة، وهكذا انتقلت السلطة من أيدي العسكريين إلى أيدي المدنيين.

ويبدو أن الحكم العسكري الذي جاء ليُوطّد من جديد آراء مصطفى كمال قد أعاد شيئاً من الثقة بحزب الشعب الجمهوري الذي يُقرن اسمه بمصطفى كمال، أو أن الناس قد رأوا الأمن والاستقرار مع انتشار السوء، خيراً من الفوضى والاضطراب مع سوء أقل نسبياً ولذا فقد رجعوا يُعطون أصواتهم لحزب الشعب الجمهوري، وربما كان أهل الشرّ أكثر حركةً ونشاطاً فاستطاعوا أن ينتزعوا أصواتاً من الناخبين بحركتهم ونشاطهم وهذا ما يجري عادةً على الساحة السياسية، وقد تكون الأمور كلها مجتمعة، وعلى كلٍ فإن حزب العدالة يُعلن ولا زال أنه قد قام على أنقاض الحزب الديمقراطي فهو وريثه، وكما سبق أن قلنا وكرّرنا أنه وحزب الشعب الجمهوري يرجعان إلى أصلٍ واحدٍ ويشربان من نبعٍ واحد.

شكّل عصمت إينونو وزارة ائتلافية[1] في ١٢ جمادى الآخرة ١٣٨١هـ

(١) شكل عصمت إينونو وزارته الائتلافية على النحو الآتي:
١ ـ عصمت إينونو: رئيساً لمجلس الوزراء.
٢ ـ عاطف إيي دوغان: (عضو مجلس الشيوخ) نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للدولة.
٣ ـ تورهان فيضي أوغلو: وزيراً للدولة.
٤ ـ عوني دوغان: وزيراً للدولة.
٥ ـ حقي أوغوريكانا (عضو مجلس الشيوخ): وزيراً للدولة في ١٩ ذي الحجة ١٣٨١ هـ.
٦ ـ يحيى أوكتن: وزيراً للدولة.
٧ ـ نهاد سو: وزيراً للدولة.
٨ ـ ساهر قوروتلو أغلو (عضو مجلس الشيوخ): وزيراً للعدل.
٩ ـ إلهامي سانجار: وزيراً للدفاع الوطني.
١٠ ـ أحمد طوبال أوغلو: وزيراً للداخلية.
١١ ـ سليم ساربر: وزيراً للخارجية.

(٢٠ تشرين الثاني ١٩٦١ م) وكانت هذه الوزارة الثامنة بالنسبة إلى عصمت إينونو إلا أنها الوزارة الأولى بالنسبة إلى هذا العهد.

يبدو أن عصمت إينونو قد وجد النفوذ الأمريكي تمكّن في كثير من المناطق التي كان فيها النفوذ لانكلترا، ورأى أن الولايات المتحدة قد غدت صاحبة الكلمة الأولى في حلف شمالي الأطلسي، وأنه قد غدا من الأولى له أن يسير في هذا الركب، وأن يترك الذي كان يجري فيه فقد انقضت أيامه، وأن هذا الوقت يختلف عما كان عليه قبل عشر سنوات، إذ أصبحت الولايات المتحدة هي أقوى دولة في العالم وصاحبة أكبر نفوذ، لذا فإن التيار الجديد قد لفّه، وهذا شأن الذين ينطلقون وراء مصالحهم ولا يؤمنون بالله، يتحركون حسبما تتجه بهم الريح. وربما بقي على ما كان عليه إلا أن أثره في الحزب قد أصبح ضعيفاً فإن الزعامات الجديدة فيه ترى غير ما كانت القيادات قبل عشر سنوات. وعلى كلا الحالين فإن حزب الشعب الجمهوري قد مشى ضمن دائرة النفوذ الأمريكي، وإن قياداته القديمة قد أصبحت هرمة، وتجاوزت سن عصمت

= ١٢ ـ فريدون جمال أركين: وزيراً للخارجية في ٢٠ شوال ١٣٨١ هـ.
١٣ ـ شفيق عنان: وزيراً وزيراً للمالية.
١٤ ـ حلمي أنجه سولو: وزيراً للتربية الوطنية.
١٥ ـ أمين بالقسوت: وزيراً للنافعة.
١٦ ـ إحسان كورسان: وزيراً للتجارة.
١٧ ـ سعاد سران (عضو مجلس الشيوخ): وزيراً للصحة والتعاون الاجتماعي.
١٨ ـ شوكت بولات أوغلو: وزيراً للجمارك.
١٩ ـ جاويد أورال: وزيراً للزراعة والغابات والحيوانات.
٢٠ ـ جاهد أليار (عضو مجلس الشيوخ): وزيراً للمواصلات.
٢١ ـ بولاند أجاويد: وزيراً للعمل.
٢٢ ـ فتحي جلكاش: وزيراً للصناعة.
٢٣ ـ كاموران أوليا أوغلو: وزيراً للصحافة والسياحة والإعلام.
٢٤ ـ محي الدين كوران: وزيراً للإعمار والإسكان.

إينونو الثمانين، وهكذا رجعت القيادات الحزبية التركية الرئيسية ضمن دائرة واحدة، سواء أكانت حاكمة أم معارضة، ولم تعد الولايات المتحدة تخشى كثيراً على نفوذها في تركيا أما الفئات التي تُعد خارجة عن هذه الدائرة فهي ضعيفة مضطهدة سواء أكانت إسلامية أم شيوعية.

وشكّل عصمت إينونو وزارة الثلاثية ثانية[1] في ٢٣ محرم ١٣٨٢ هـ.

---

(١) شكّل عصمت إينونو وزارته الثانية على النحو الآتي:
١ ـ عصمت إينونو: رئيساً للوزراء.
٢ ـ أكرم علي جان: نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للدولة.
٣ ـ حسان دينجر: وزيراً للدولة.
٤ ـ نورهان فيضي أوغلو: وزيراً للدولة.
٥ ـ حقي أوغوزبكاتا (عضو مجلس الشيوخ): وزيراً للدولة.
٦ ـ علي شاكر آغان أوغلو: وزيراً للدولة في ٤ جمادى الآخرة ١٣٨٢ هـ.
٧ ـ رفيق برجي أوغلو: وزيراً للدولة في ٢٦ محرم ١٣٨٣ هـ.
٨ ـ رائف آيبار: وزيراً للدولة.
٩ ـ لمحي أوكان: وزيراً للدولة في ٢٢ رمضان ١٣٨٢ هـ.
١٠ ـ عبد الحق كمال يوروك: وزيراً للعدل.
١١ ـ إلهام ساكفلر: وزيراً للدفاع الوطني.
١٢ ـ ساهر قوروتلو أوغلو (عضو مجلس الشيوخ): وزيراً للداخلية.
١٣ ـ حقي أوغوز بكاتا: وزيراً للداخلية في ٢٠ جمادى الأولى ١٣٨٢ هـ.
١٤ ـ إلياس سحكين: وزيراً للداخلية في ٣ جمادى الآخرة ١٣٨٣ هـ.
١٥ ـ فريدون جمال أركين: وزيراً للخارجية.
١٦ ـ فريد ملان: وزيراً للمالية.
١٧ ـ شوكت راشد حطيب أوغلو: وزيراً للتربية الوطنية.
١٨ ـ إبراهيم أوكتم: وزيراً للتربية الوطنية في ٢٠ محرم ١٣٨٣ هـ.
١٩ ـ إلياس سحكين: وزيراً للنافعة.
٢٠ ـ عارف حكمت أونات: وزيراً للنافعة في ٣ جمادى الآخرة ١٣٨٣ هـ.
٢١ ـ مخلص اته: وزيراً للتجارة.
٢٢ ـ أحمد أوغوز. وزيراً للتجارة في ٢٦ محرم ١٣٨٣ هـ.
٢٣ ـ يوسف عزيز أوغلو: وزيراً للصحة والتعاون الاجتماعي. =

(٢٥ حزيران ١٩٦٢ م)، وجرت انتخابات تكميلية عام ١٣٨٣ هـ، فاز فيها حزب العدالة بعددٍ إضافي من المقاعد النيابية، فانتقضَ الائتلاف الحكومي، ورأى حزب العدالة أنه أحقّ باستلام رئاسة الحكومة، وصعُب التفاهم بين قادة الحزبين، وعهد رئيس الجمهورية جمال غورسيل إلى عصمت إينونو برئاسة الحكومة فشكّل وزارة أقليةٍ[1] من حزبه في ٩

- ٢٤ ـ فخر الدين كريم كوكاي: وزيراً للصحة والتعاون الاجتماعي في ١١ رجب ١٣٨٣ هـ.
- ٢٥ ـ أورهان أوزترك: وزيراً للجمارك.
- ٢٦ ـ محمد ازمن (عضو مجلس الشيوخ): وزيراً للزراعة والحيوانات.
- ٢٧ ـ رفعت أوجان: وزيراً للمواصلات.
- ٢٨ ـ إحسان شرف دورا: وزيراً للمواصلات في ٢١ محرم ١٣٨٣ هـ.
- ٢٩ ـ بولاند أجاويد: وزيراً للعمل.
- ٣٠ ـ فتحي جلكباش: وزيراً للصناعة.
- ٣١ ـ جلال قره صابان: وزيراً للصحافة والإعلام والسياحة.
- ٣٢ ـ نور الدين أرديج أوغلو: وزيراً للصحافة والإعلام والسياحة في ٢٦ محرم ١٣٨٣ هـ.
- ٣٣ ـ فخر الدين كريم كوكاي: وزيراً للإعمار والإسكان.
- ٣٤ ـ خيري موصي أوغلو: وزيراً للإعمار والإسكان في ١١ رجب ١٣٨٣ هـ.

(١) شكل عصمت إينونو وزارته الأخيرة على النحو الآتي:

- ١ ـ عصمت إينونو: رئيساً للوزراء.
- ٢ ـ كمال ساتر: نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للدولة.
- ٣ ـ مالك يولاج: وزيراً للدولة.
- ٤ ـ إبراهيم صفوت أوماي (عضو مجلس الشيوخ): وزيراً للدولة.
- ٥ ـ وفيق برغي أوغلو: وزيراً للدولة.
- ٦ ـ نوريد يتكين: وزيراً للدولة في ٢٤ ذي القعدة ١٣٨٣ هـ.
- ٧ ـ سادات جومرالي: وزيراً للدولة.
- ٨ ـ سزي أطالاي (عضو مجلس الشيوخ): وزيراً للدولة في ٨ شعبان ١٣٨٤ هـ.
- ٩ ـ إلهامي سانجار: وزيراً للدفاع الوطني.
- ١٠ ـ أورهان أوزترك: وزيراً للداخلية.
- ١١ ـ فريدون جمال اركين: وزيراً للخارجية.

شعبان ١٣٨٣ هـ (٢٥ كانون الأول ١٩٦٣ م)، وهذا ما شجّع حزب العدالة المعارض إلى تشديد الهجوم على الحكومة، وتوقّع أنه سيحصل على أغلبيةٍ في الانتخابات فيما إذا جرت، وفي الوقت نفسه فقد أضعف الحكومة إلا أنها توقعت أن تحصل على أكثريةٍ في الانتخابات القادمة وعندها ستكون أقوى أمام المعارضة التي ستضعف قوتها.

وما دام الحزبان الحاكم والمعارض من أصلٍ واحدٍ وفكرٍ واحدٍ فإن المنافسة لم تكن على مشكلاتٍ فكريةٍ أو سياسيةٍ أو منهجيةٍ وإنما منافسة على السلطة فقط، وبالتالي فإن الأحزاب ليست سوى تجمعات سياسيةٍ تسعى وراء مصالحها، وإذا ما استلمت السلطة ملأت المراكز الإدارية بالمُؤيّدين والأتباع، كي تفي بما قطعته على نفسها أثناء الانتخابات وفي الدعاية لها، وهذا شأن معظم الدول المتخلّفة أو التي تُدعى بالنامية.

- ١٢ ـ إبراهيم أوكتم: وزيراً للتربية الوطنية.
- ١٣ ـ فريد ألب اسكندر (عضو مجلس الشيوخ): وزيراً للمواصلات.
- ١٤ ـ محمود وورال: وزيراً للمواصلات في ٨ شعبان ١٣٨٤ هـ.
- ١٥ ـ محمد يوجدان: وزيراً للجمارك.
- ١٦ ـ معمر أرطغ: وزيراً للصناعة.
- ١٧ ـ طوران شاهين: وزيراً للزراعة والحيوانات.
- ١٨ ـ علي اسلجه لي: وزيراً للتجارة.
- ١٩ ـ علي إحسان كوغوش: وزيراً للإعلام والسياحة.
- ٢٠ ـ جلال الدين أوزر: وزيراً للإعمار والإسكان.
- ٢١ ـ صادق كوتلاي: وزيراً للإعمار والإسكان في ٨ شعبان ١٣٨٤ هـ.
- ٢٢ ـ فريد ملان: وزيراً للمالية.
- ٢٣ ـ ليد يورد أوغلو: وزيراً للشؤون القروية.
- ٢٤ ـ عارف حكمت أونات: وزيراً للثقافة.
- ٢٥ ـ بولاندا جاويد: وزيراً للعمل.
- ٢٦ ـ كمال دمير: وزيراً للصحة والتعاون الاجتماعي.
- ٢٧ ـ هداي أورال: وزيراً للطاقة والمصادر الطبيعية.

وأقرب موعد الانتخابات العامة، ولا بدّ من أن تستقيل الحكومة الحزبية لتقوم حكومة مستقلة تُشرف على الانتخابات وتُعطي الفرصة للأحزاب جميعاً حرية العمل والمساواة لتكون النتائج الانتخابية أقرب ما تكون إلى الصحة، وقدّم عصمت إينونو استقالة حكومته في ١٩ شوال ١٣٨٤ هـ (٢٠ شباط ١٩٦٥ م)، وعهد رئيس الجمهورية جمال غورسيل إلى سعاد خيري أوركوبلو (عضو مجلس الشيوخ) لتشكّل حكومة وطنية تضمّ مختلف الأحزاب[1].

---

(١) شكّل سعاد خيري أوركوبلو وزارته الائتلافية على النحو الآتي:

١ - سعاد خيري أوركوبلو (عضو مجلس الشيوخ): رئيساً للوزراء.
٢ - سليمان ديميرل: نائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للدولة.
٣ - حسين أتامان: وزيراً للدولة.
٤ - محمد الطوسنوي: وزيراً للدولة.
٥ - شكيب اينال: وزيراً للدولة.
٦ - عرفان باران: وزيراً للدولة.
٧ - إحسان كوكشل: وزيراً للدولة في ٣ ربيع الثاني ١٣٨٥ هـ.
٨ - حسن دينجر: وزيراً للدفاع الوطني.
٩ - حازم دوغلي وزيراً للدفاع الوطني في ١٣ ربيع الثاني ١٣٨٥ هـ.
١٠ - إسماعيل حقي أقدوغان: وزيراً للداخلية.
١١ - عزت كوتر: وزيراً للداخلية في ٣ ربيع الثاني ١٣٨٥ هـ.
١٢ - حسن أسعد إشيق: وزيراً للخارجية.
١٣ - إحسان كورسان: وزيراً للمالية.
١٤ - جهاد بلكه خان: وزيراً للتربية الوطنية.
١٥ - أورهان آلب: وزيراً للنافعة.
١٦ - ماجد زران: وزيراً للتجارة.
١٧ - فاروق سركان: وزيراً للصحة والتعاون الاجتماعي.
١٨ - أحمد طوبال أوغلو: وزيراً للجمارك.
١٩ - تورهان قابانلي (عضو مجلس الشيوخ): وزيراً للزراعة والحيوانات.
٢٠ - مدحت سان: وزيراً للمواصلات.
٢١ - كاظم يرداقل: وزيراً للمواصلات في ٣ ربيع الثاني ١٣٨٥ هـ.
٢٢ - إحسان صبري: وزيراً للعمل.

لم يكن لهذه الحكومة من مهمة سوى الإشراف على الانتخابات، والعمل أمام الحزبين المتنافسين بنزاهة كي لا ينال أحد أعضائها حقداً عليه من أي من الطرفين، وربما تستدعي الظروف أيّاً منهما لتسلّم السلطة وهو أمر متوقع، لذا كان بذل الجهد والإعداد كبيراً لهذه الانتخابات.

جرت الانتخابات، وأعطت النتيجة لصالح حزب العدالة، وانتهت مهمة الحكومة السابقة وزارة سعاد خيري أوركوبلو، فقدّم استقالة حكومته، وعهد رئيس الجمهورية جمال غورسيل إلى زعيم حزب العدالة سليمان ديميريل[1] بتشكيل حكومة جديدة حسب الأعراف النيابية، فشكّل

---

٢٣ - علي نائلي أردم: وزيراً للصناعة.
٢٤ - محمد تورغوت: وزيراً للطاقة والمصادر الطبيعية.
٢٥ - عمر زكي دورمان: وزيراً للإعلام والسياحة.
٢٦ - إسماعيل حقي أقدوغان: وزيراً للإعلام والسياحة في ٣ جمادى الأولى ١٣٨٥ هـ.
٢٧ - رجائي اسكندر أوغلو: وزيراً للإعمار والإسكان.
٢٨ - سيفي أوزترك: وزيراً للقرى.
٢٩ - مصطفى كبير: وزيراً للقرى في ١٣ ربيع الثاني ١٣٨٥ هـ.

(١) سليمان ديميريل: سامي سليمان ديميريل: ابن يحيى، ولد في اسبارته في ٤ ربيع الثاني ١٣٤٣ هـ (١ تشرين الثاني ١٩٢٤ م)، درس الهندسة وتخرج مهندساً من جامعة استانبول التقنية عام ١٣٦٨ هـ، واشتغل لمدة سنتين إثرها باحثاً في شؤون الري والكهرباء في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان موظفاً في شؤون الكهرباء في إدارة التخطيط (١٣٦٨ - ١٣٧٥ هـ).
مدير مكتب مشروع نهر سيحان ١٣٧٢ - ١٣٧٤ هـ.
ورئيس دائرة السدود ١٣٧٤ - ١٣٧٥ هـ.
مدير عام شؤون المياه الدولية ١٣٧٥ - ١٣٨٠ هـ.
وعمل مقاولاً مهندساً استشارياً ١٣٨٢ - ١٣٨٤ هـ.
وهو عضو في هيئة التدريس في كلية الهندسة في جامعة الشرق الأوسط في أنقرة.
أسس حزب العدالة عام ١٣٨٥ هـ، ونائباً عن ولاية اسبارته.
تسلّم رئاسة الوزراء ١٣٨٥ - ١٣٩١ هـ، ومن ١٣٩٥ - ١٣٩٧ هـ، ومن ١٣٩٧ - ١٣٩٨ هـ ومن ١٣٩٩ - ١٤٠٠ هـ.

الحكومة[1] في ٣ رجب ١٣٨٥ هـ (٢٧ تشرين الأول ١٩٦٥ م).

---

* وكان زعيم المعارضة: ١٣٩٣ - ١٣٩٤ هـ، ومن ١٣٩٨ - ١٣٩٩ هـ.
وأسس حزب الطريق الصحيح عام ١٤٠٧ هـ.

(١) شكل سليمان ديميرل وزارته الأولى على النحو الآتي:
١ - سليمان ديميرل: رئيساً للوزراء.
٢ - جهاد بلكه خان: نائب رئيس الوزراء، ووزيراً للدولة.
٣ - رأفت سركين: وزيراً للدولة.
٤ - حسام الدين أتابيلي: وزيراً للدولة في ٢٣ ذي الحجة ١٣٨٦ هـ.
٥ - كامل أوجاق: وزيراً للدولة.
٦ - علي فؤاد عليشان: وزيراً للدولة.
٧ - صادق تكين مفتي أوغلو: وزيراً للدولة في ٢٣ ذي الحجة ١٣٨٦ هـ.
٨ - سيفي أوزتورك: وزيراً للدولة.
٩ - حسن دينجر: وزيراً للعدل.
١٠ - عنايت أوزير (عضو مجلس الشيوخ): وزيراً للعدل في ١٨ جمادى الأولى ١٣٨٩ هـ.
١١ - أحمد طوبال أوغلو: وزيراً للدفاع الوطني.
١٢ - فاروق سوكان: وزيراً للداخلية.
١٣ - راغب أوزر: وزيراً للداخلية في ١٨ جمادى الأولى ١٣٨٩ هـ.
١٤ - إحسان صبري جاغلايانكيل: وزيراً للخارجية.
١٥ - إحسان كورسان: وزيراً للمالية.
١٦ - جهاد بلكه خان: وزيراً للمالية في ١ شعبان ١٣٨٦ هـ.
١٧ - أورهان ديتكر: وزيراً للتربية الوطنية.
١٨ - إلهامي أرتم: وزيراً للتربية الوطنية في ٢٣ ذي الحجة ١٣٨٦ هـ.
١٩ - أدهم أردلغ: وزيراً للنافعة.
٢٠ - أورهان ألب: وزيراً للنافعة في ٢٣ ذي الحجة ١٣٨٦ هـ.
٢١ - ماجد زوان: وزيراً للتجارة.
٢٢ - صادق تكين مفتي أوغلو: وزيراً للتجارة في ٢٣ جمادى الأولى ١٣٨٦ هـ.
٢٣ - أحمد توركل: وزيراً للصحة والتعاون الاجتماعي في ٢٣ ذي الحجة ١٣٨٦ هـ.
٢٤ - أديب صوموين أوغلو: وزيراً للصحة والتعاون الاجتماعي.
٢٥ - وداد علي أوزكان: وزيراً للصحة والتعاون الاجتماعي في ٢٣ ذي الحجة ١٣٨٦ هـ.

ساءت أوضاع رئيس الجمهورية جمال غورسيل الصحية مما دعاه إلى الاعتزال قبل انتهاء مدة رئاسته بما يقرب من السنتين، وجرى انتخاب رئيس مكانه، فنجح جودت صوناي بالرئاسة.

توطدت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وثبتت دعائم نفوذها، ولم تعد تخشى على السياسة التركية من الخروج عن دائرة فلكها، ولا العودة إلى النظام الإسلامي الذي هجره أصحاب السلطة فيها بل أهملوها من مدة ليست بالقصيرة حسب تقدير الساسة الأمريكيين، وفي الوقت نفسه فإن جيرانها من جهة الجنوب قد ساروا في الفلك الذي تسير فيه وهجروا ما هجرت، وأصبح التفكير في العودة إلى الخلافة أمراً مستبعداً، ولا يُفكّر به إلا بعض الرجعيين، وهم محدودو العدد، ضعيفو

---

* ٢٦ - إبراهيم تكي: وزيراً للجمارك.
٢٧ - ناهد منتشه: وزيراً للجمارك في ٢٣ رمضان ١٣٨٨ هـ.
٢٨ - عرفي دكداش: وزيراً للزراعة والحيوانات.
٢٩ - مسعود أرز: وزيراً للزراعة والحيوانات في ٢٩ جمادى الأولى ١٣٨٩ هـ.
٣٠ - سيفي أوزترك: وزيراً للمواصلات.
٣١ - سعد الدين بيلكج: وزيراً للمواصلات في ٢٣ ذي الحجة ١٣٨٦ هـ.
٣٢ - محمد إزمن: وزيراً للمواصلات في ١٨ جمادى الأولى ١٣٨٩ هـ.
٣٣ - علي نائلي أردم: وزيراً للعمل.
٣٤ - ترغوت توكر: وزيراً للعمل في ٢٩ رمضان ١٣٨٨ هـ.
٣٥ - محمد توركوت: وزيراً للصناعة.
٣٦ - إبراهيم دريز: وزيراً للطاقة والمصادر الطبيعية.
٣٧ - رأفت سزكين: وزيراً للطاقة والمصادر الطبيعية في ٢٣ ذي الحجة ١٣٨٦ هـ.
٣٨ - نهاد كورشاد: وزيراً للإعلام والسياحة.
٣٩ - خلدون منتشه أوغلو: وزيراً للإعمار والإسكان.
٤٠ - ثابت عثمان أوجي: وزيراً للغابات.
٤١ - تورغوت توكر: وزيراً للقرى في ٢٣ ذي الحجة ١٣٨٦ هـ.
٤٢ - صلاح الدين قليج: وزيراً للقرى في ٢٩ رمضان ١٣٨٨ هـ.
٤٣ - ثابت عثمان أوجي: وزيراً للقرى في ٢٨ جمادى الأولى ١٣٨٩ هـ.

الثاني، بعيدون عن السلطة، محاربون من كل جهة، وقد كثر خصومهم بأسماء مختلفة، وأحزاب متفرقة، وواجهات متباينة، وشعارات متضاربة، وخيوط تحركاتهم تلتقي كلها بأيدي سدنة النظام الأمريكي وتُوجّه من هناك، ولذا فإن تركيا يمكنها أن تتصرّف ببعض الحرية كي تتحرك في مسار الجوار ويكون لها بعض الفعالية التي يمكن أن يُحتاج إليها في ظروف مُعينة، لذا نلاحظ أن تركيا قد أخذت تتحدث عن عدم الانحياز، وتسير في هذا الدرب الذي فيه التباين الواضح ورغم أن أكثر ما في هذا الخط متحاز إلى اليمين إلا أنه يدّعي عدم الانحياز وقد يقبل المتفرجون هذا الكلام ويُصدّقونه لأن فيه بعض أهل الشمال، ويجب أن تكون تركيا في هذا المضمار وتأخذ دورها في اللعبة الدولية ولكل دوره فيها، وقد سعى الساسة الأتراك لتحسين علاقاتهم مع الروس، كما وسّعوا علاقاتهم ورفعوا مستواها السياسي مع بقية الدول الشيوعية، وأبدوا الوقوف إلى جانب البلدان العربية عام ١٣٨٧ هـ إثر العدوان اليهودي على مصر والشام وأغلقوا المكتب السياحي الإسرائيلي في تركيا عام ١٣٨٨ هـ. كما ألغوا الاتفاقية التجارية التي كانت قد عقدت بين تركيا وإسرائيل في تركيا عام ١٣٨٠ هـ. وبسبب هذه الحرية تحرّك الشيوعيون سراً وبدؤوا بأعمال الفوضى فأحرق رجال حزب الشباب الإصلاحي الشيوعي السفارة الأمريكية في أنقرة مرتين، وقاد المظاهرات ضد الأسطول الأمريكي عام ١٣٨٨ هـ.

جودت صوناي

جرت الانتخابات النيابية عام ١٣٨٩ هـ، وفاز حزب العدالة فيها بالأكثرية فعهد رئيس الجمهورية جودت صوناي إلى زعيم حزب العدالة سليمان ديميريل بإعادة تشكيل الوزارة، فألّف حكومة جديدة[1] في ٢٣

---

(١) شكل سليمان ديميريل وزارته الثانية على النحو الآتي:

١ ـ سليمان ديميريل: رئيس الوزراء.
٢ ـ رأفت سزكين: نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للدولة.
٣ ـ حسام الدين أتابلي: وزيراً للدولة.
٤ ـ كورهان تيترك: وزيراً للدولة.
٥ ـ تورهان بلكين: وزيراً للدولة.
٦ ـ يوسف ضياء أونتدر: وزيراً للعدل.
٧ ـ أحمد طوبال أوغلو: وزيراً للدفاع الوطني.
٨ ـ خلدون منتشه أوغلو: وزيراً للداخلية.
٩ ـ إحسان صبري جاغلايانكيل: وزيراً للخارجية.
١٠ ـ مسعود أرز: وزيراً للمالية.
١١ ـ أورهان أوغوز: وزيراً للتربية الوطنية.
١٢ ـ تورغوت كوكلر: وزيراً للنافعة.
١٣ ـ أحمد دالي: وزيراً للتجارة.
١٤ ـ كورهان تيترك: وزيراً للتجارة في ١٧ ذي القعدة ١٣٨٩ هـ.
١٥ ـ وداد علي أوزكان: وزيراً للصحة والتعاون الاجتماعي.
١٦ ـ أحمد إحسان برخي أوغلو: وزيراً للجمارك.

شعبان ١٣٨٩ هـ (٣ تشرين الثاني ١٩٦٩ م)، وتابعت السياسة التركية خطها في إظهار عدم الانحياز، والموقف المعتدل بين التيارات العالمية والاختلافات بين الدول العظمى، ويبدو أن الجيش التركي كان هو الرقيب على حركة السياسيين، ومهيأ تهيئة خاصة للقيام بمهمته، ويضع الضوابط لتحرك رجال الحكم حتى لا يخطوا خُطوة أوسع مما هو مسموح لهم فيها، إذ لهم حدود لا يصحّ أن يتجاوزها أحد أبداً، ويبدو أن حزب العدالة أو بالأحرى زعيمه قد تجاوز أحياناً هذه الحدود على حين غفلة من الرقيب أو أبدى أنه لا يزال ضمن الخط على حين أنه قد تخطّاه، لذا فقد أُنذر للرجوع إلى الدائرة المرسومة له والبقاء ضمن الخط المرسوم له، ولكن يبدو أنه لم يبال بهذا الإنذار ولم يكترث به، فهدّد الجيش بتعديل قانون الانتخابات، وحصر حقّ التصويت بالمتعلمين فقط، وهذا التهديد مُوجّه إلى رجالات حزب العدالة بالدرجة الأولى إذ أن أكثرية مُؤيديهم من الفلاحين الأتراك الذين يُقيمون في الأناضول وشرقي البلاد حيث ترتفع نسبة الأمية وتقلّ نسبة التعليم، ولو تمّ هذا لفقد حزب العدالة الكثير من أصواته الانتخابية ومقاعده في المجلس النيابي.

وقدّم سليمان ديميريل استقالة حكومته في ٢٨ الحجة ١٣٨٩ هـ (٦

= ١٧ ـ إلهامي إرتم: وزيراً للزراعة والحيوانات.
١٨ ـ ناهد منتشه: وزيراً للمواصلات.
١٩ ـ سيفي أوزترك: وزيراً للعمل.
٢٠ ـ صلاح الدين قليج: وزيراً للصناعة.
٢١ ـ ثابت عثمان أوجي: وزيراً للطاقة والمصادر الطبيعية.
٢٢ ـ نجم الدين جوهري: وزيراً للإعلام والسياحة.
٢٣ ـ خير الدين نقيب أوغلو: وزيراً للإعمار والإسكان.
٢٤ ـ تورهان قاپانلي: وزيراً للقرى.
٢٥ ـ حسين أوزالپ: وزيراً للغابات.
٢٦ ـ عصمت سزكين: وزيراً للرياضة والشباب.

آذار ١٩٧٠ م) غير أن رئيس الجمهورية جودت صوناي قد كلّفه بإعادة تشكيلها فألّف وزارة جديدة[1].

وكان سليمان ديميريل قد ضعف قليلاً بعد وزارته الأولى إذ انشقّ حزبه

(١) شكّل سليمان ديميريل وزارته الثالثة على النحو الآتي:
١ ـ سليمان ديميريل: رئيساً للوزارة.
٢ ـ رأفت سزكين: نائباً لرئيس الوزارة، ووزيراً للدولة.
٣ ـ حسن ديمجر: وزيراً للدولة في ٢٨ جمادى الأولى ١٣٩٠ هـ.
٤ ـ حسام الدين آتابيلي: وزيراً للدولة.
٥ ـ تورهان بلگين: وزيراً للدولة.
٦ ـ يوسف ضياء أوغلو: وزيراً للعدل.
٧ ـ أحمد طوپال أوغلو: وزيراً للدفاع الوطني.
٨ ـ خلدون منتشه أوغلو: وزيراً للداخلية.
٩ ـ إحسان صبري چاغلايانگل: وزيراً للخارجية.
١٠ ـ مسعود أرز: وزيراً للمالية.
١١ ـ أورهان أوغوز: وزيراً للتربية الوطنية.
١٢ ـ أورغوت كولر: وزيراً للنافعة.
١٣ ـ گورهان تيترك: وزيراً للتجارة.
١٤ ـ وداد علي أوزكان: وزيراً للصحة والتعاون الاجتماعي.
١٥ ـ أحمد إحسان برغي أوغلو: وزيراً للجمارك.
١٦ ـ إلهامي إرتم: وزيراً للزراعة والحيوانات.
١٧ ـ ناهد منتشه: وزيراً للمواصلات.
١٨ ـ أورهان طغرل: وزيراً للمواصلات في ٧ ذي القعدة ١٣٩٠ هـ.
١٩ ـ سيفي أوزترك: وزيراً للعمل.
٢٠ ـ صلاح الدين قليج: وزيراً للصناعة.
٢١ ـ ثابت عثمان أوجي: وزيراً للطاقة والمصادر الطبيعية.
٢٢ ـ نجم الدين جوهري: وزيراً للإعلام والسياحة.
٢٣ ـ خير الدين نقيب أوغلو: وزيراً للإعمار والإسكان.
٢٤ ـ تورهان قاپانلي: وزيراً للقرى.
٢٥ ـ حسين أوزالپ: وزيراً للغابات.
٢٦ ـ عصمت سزكين: وزيراً للرياضة والشباب.

حيث انفصل عنه عدد من النواب بعد أن أخرج بعضهم من وزارته مثل (فاروق سوكان) وزير الداخلية، و(محمد تورغوروت) وزير الصناعة، (وسعد الدين بيلكج) وزير المواصلات، وانضمّ إليهم رئيس المجلس النيابي (فروح بوزبايلي) الذي كانت له طموحات واسعة، وأعادوا تشكيل الحزب الديمقراطي مُغاضبين رئيس حزبهم سليمان ديميريل، كما انضمّ إليهم (بوكسيت مندريس نجل عدنان مندريس) و(نوليفر غوروسوي بايار) ابنة محمود جلال بايار. وكان هذا قد قوّى المعارضة، وقلّل عدد نواب حزب العدالة، وأوجد حزباً له ماضٍ، وسبق له أن حكم البلاد مدة عشر سنوات فله أنصاره ومؤيدوه.

ومع هذا الضعف الذي حلّ بحزب العدالة فقد بقي سليمان ديميريل يتجاوز الحدّ المرسوم له، ويتخطّى أحياناً الجيش الرقيب عليه الذي كره رئيس الوزراء وضاق به ذرعاً، وهذا ما جعله يتدخّل في السياسة من جديد ويُقيل وزارة سليمان ديميريل وذلك في ١٥ محرم ١٣٩١ هـ (١٢ آذار ١٩٧١ م)، وبقيت البلاد دون وزارة حتى ٢٩ محرم أي مدة أربعة عشرة يوماً حيث تمّ الاتفاق بين قادة الأحزاب والجيش على تشكيل وزارة ائتلافية[1] من أحزاب العدالة، والديمقراطي، والشعب الجمهوري برئاسة نهاد إيريم.

(١) شكّل نهاد إيريم وزارته الأولى على النحو الآتي:
١ ـ نهاد إيريم: رئيساً للوزراء.
٢ ـ سعدي قوجاش: نائب رئيس الوزراء، ووزيراً للدولة.
٣ ـ اليلاقره عثمان أوغلو: نائب رئيس الوزراء، ووزيراً للدولة.
٤ ـ مسعود أرز: نائب رئيس الوزراء، ووزيراً للدولة في ١٥ شوال ١٣٩١ هـ.
٥ ـ محمد ازكونش: وزيراً للدولة.
٦ ـ دوغان كتابلي: وزيراً للدولة.
٧ ـ إسماعيل أرار: وزيراً للعدل.
٨ ـ فريد ملاك: وزيراً للدفاع الوطني.

وغالباً ما تكون الوزارات الائتلافية مترنّحة، ويضطر رؤساؤها إلى مسايرة هذا الحزب وذاك، ويخشى من الموافقة على آراء جانب من الجوانب لئلا يُتّهم أنه يمالئه ولا يوافق الجانب الآخر، وأخيراً لا بدّ من أن يخرج حزب من الائتلاف فتسقط الوزارة، ونلاحظ هنا أن حزب العدالة يملك الأكثرية النيابية غير أن الجيش غير راضٍ عنه لذا فهو على حذرٍ من كل تصرّف، فهو يتكلّم بأكثريته ويلمح بالتهديد بها ولكنه لا

٩ ـ حمدي عمر أوغلو: وزيراً للداخلية.
١٠ ـ عثمان أولغاي: وزيراً للخارجية.
١١ ـ سعيد ناجي ارگين: وزيراً للمالية.
١٢ ـ شناسي أورال: وزيراً للتربية الوطنية.
١٣ ـ جاهد قره قاش: وزيراً للنافعة.
١٤ ـ مقدر أوزتكين: وزيراً للنافعة في ٢٢ رمضان ١٣٩١ هـ.
١٥ ـ أوز درملي: وزيراً للعلاقات الخارجية الاقتصادية.
١٦ ـ تركان أكيول: وزيراً للصحة والتعاون الاجتماعي.
١٧ ـ حيدر أوزالب: وزيراً للتجارة.
١٨ ـ أورهان دكيان: وزيراً للزراعة والحيوانات.
١٩ ـ خلوق أريق: وزيراً للمواصلات.
٢٠ ـ صلاح الدين بابور أوغلو: وزيراً للمواصلات في ٢٥ شعبان ١٣٩١ هـ.
٢١ ـ جاهد قره قاش: وزيراً للمواصلات في ٢٢ رمضان ١٣٩١ هـ.
٢٢ ـ اتيلا صاو: وزيراً للعمل.
٢٣ ـ اتيلا صاو: وزيراً للطاقة في ١٤ رمضان ١٣٩١ هـ.
٢٤ ـ إحسان طوبال أوغلو: وزيراً للطاقة والمصادر الطبيعية.
٢٥ ـ نزيه دورس: وزيراً للطاقة والمصادر الطبيعية في ٢٢ رمضان ١٣٩١ هـ.
٢٦ ـ ايهان جلنكر أوغلو: وزيراً للصناعة والتكنولوجيا.
٢٧ ـ أرول يلماز: وزيراً للإعلام والسياحة.
٢٨ ـ صلاح الدين بابر أوغلو: وزيراً للإعمار والإسكان.
٢٩ ـ جودت ايكان: وزيراً للقرى.
٣٠ ـ صلاح الدين اتال: وزيراً للغابات.
٣١ ـ سزائي اركون: وزيراً للرياضة والشباب.
٣٢ ـ طلعت حلمان: وزيراً للثقافة في ٢٣ جمادى الأولى ١٣٩١ هـ.

يلبث أن يخضع بسبب عدم الرضا فلما مرّت مدة تقرب من التسعة شهور ولم يحدث شيء أخذ يُهدِّد بالانسحاب من الائتلاف عسى أن يعود إلى الانفراد بالحكم، ويتسلَّم زعيمه رئاسة الحكومة، وهذا ما قام به أخيراً.

سحب حزب العدالة وزراءه من الحكومة فسقطت، فاضطر نهاد إيرم إلى إعادة تشكيل الوزارة من جديد[1] دون اشتراك حزب العدالة فيها

---

(١) شكل نهاد ايرم وزارته الثانية على النحو الآتي:

١ ـ نهاد ايرم: رئيساً للوزراء.

٢ ـ علي إحسان كوغوش: نائب رئيس الوزراء، ووزيراً للدولة.

٣ ـ دوغان كتالي: وزيراً للدولة.

٤ ـ الهان أوزترك: وزيراً للدولة.

٥ ـ الياس قره أوز: وزيراً للدولة.

٦ ـ سعاد بلكه: وزيراً للعدل.

٧ ـ فريد ملان: وزيراً للدفاع الوطني.

٨ ـ فريد كوبات: وزيراً للداخلية.

٩ ـ خلوق بايولكان: وزيراً للخارجية.

١٠ ـ سعيد ناجي أركين: وزيراً للمالية.

١١ ـ إسماعيل أرار: وزيراً للتربية الوطنية.

١٢ ـ مقدر أوزتكين: وزيراً للثقافة.

١٣ ـ نعيم طالو: وزيراً للتجارة.

١٤ ـ مسعود أرز: وزيراً للصناعة.

١٥ ـ جودت ايكان: وزيراً للصحة والتعاون الاجتماعي.

١٦ ـ حيدر أوزالب: وزيراً للجمارك.

١٧ ـ أورخان دكيان: وزيراً للزراعة والحيوانات.

١٨ ـ رفقي دانشمان: وزيراً للمواصلات.

١٩ ـ علي رضا أوزونر: وزيراً للعمل.

٢٠ ـ نزيه دورس: وزيراً للطاقة والمصادر الطبيعية.

٢١ ـ أورول يلاز الحال: وزيراً للإعلام والسياحة.

٢٢ ـ سربولند بنكول: وزيراً للإعمار والإسكان.

٢٣ ـ فيضي سوفلار: وزيراً للقرى.

وذلك بتكليف من رئيس الجمهورية جودت صوناي بتاريخ ٢٣ شوال ١٣٩١ هـ (١١ كانون الأول ١٩٧١ م)، ويبدو لم ينل حزب العدالة ما كان يحلم به من استلام السلطة فيما إذا سقطت حكومة الائتلاف، وهذا مؤشر إلى عدم رضا الجيش عنه لا يزال قائماً فعليه إذن لزوم الصمت، وحتى المعارضة يجب أن تكون هادئة لا تثير للحكومة إشكالات أمام الشعب، ولكن هذا الأمر لم يدم أكثر من ستة أشهر حيث أخذت الأمور ترجع إلى حالتها الطبيعية نتيجة الصمت الذي لزمه حزب العدالة، وإن كان نسبياً.

وفي ٩ ربيع الثاني ١٣٩٢ هـ (٢٢ أيار ١٩٧٢ م) شكَّل فريد ملان[1] وزارة جديدة[2]. وفي هذه المرحلة نشأ حزب جديد هو حزب

---

٢٤ ـ صلاح الدين آنال: وزيراً للغابات.

٢٥ ـ عدنان قره جوك: وزيراً للرياضة والشباب.

(١) فريد ملان: ابن محمد مدحت، ولد عام ١٣٢٤ هـ في مدينة (وان) وتخرج من كلية العلوم السياسية بأنقرة، وشغل منصب المدير العام للموارد، ورفع نائباً عن ولاية وان، وعيّن عضواً في مجلس الشيوخ، كما تسلّم وزارة المالية في عام ١٣٨٣ ـ ١٣٨٤ هـ في وزارة عصمت إينونو، كما تسلّم وزارة الدفاع الوطني في وزارتي نهاد إيرم السابقتين، ثم عُهِد إليه برئاسة الحكومة، وانضم إلى حزب الثقة الجمهوري الذي ألّفه تورهان فيضي أوغلو بعد أن انشقّ عن حزب الشعب الجمهوري.

(٢) شكل فريد ملان وزارته على النحو الآتي:

١ ـ فريد ملان: رئيساً للوزراء.

٢ ـ دوغان كتالي: نائب رئيس الوزراء، ووزيراً للدولة.

٣ ـ إسماعيل أرار: وزيراً للدولة.

٤ ـ زياد بايقارا: وزيراً للدولة.

٥ ـ إلهان أوزترك: وزيراً للدولة.

٦ ـ فهمي ألب أصلان: وزيراً للعدل.

٧ ـ محمد إزمان: وزيراً للدفاع الوطني.

٨ ـ فريد كوبات: وزيراً للداخلية.

٩ ـ خلوق بايولكان: وزيراً للخارجية.

السلامة الوطني الذي يحمل اتجاهاً إسلامياً، وهذه للمرة الأولى ينشأ مثل هذا الحزب في ظلّ تركيا الكمالية أو العهد الذي يتبنّى أفكار مصطفى كمال العلمانية المعادية للإسلام صراحةً.

وحدث انشقاق في حزب الشعب الجمهوري، إذ ألّف تورهان فيضي أوغلو حزب الثقة الجمهوري مُنفصلاً عن بولاند أجاويد الذي غدا زعيم حزب الشعب الجمهوري، وقد خلف عصمت إينونو في هذه الزعامة أو المنصبها سائراً في الفلك الجديد كما سبق أن ألمحنا.

وانتهت مدة الرئيس جودت صوناي في الحكم، وحدثت أزمة في انتخاب رئيسٍ جديدٍ، إذ رشّح الجيش فخري كورتورك رئيس الأركان التركي، فاستقال من رئاسة الأركان، كما استقال في الوقت نفسه وزير الدفاع الوطني محمد أزمان من منصبه الوزاري، ومن عضويته في مجلس

---

١٠ - ضياء مؤذن أوغلو، وزيراً للمالية.

١١ - صباح الدين أورتك، وزيراً للتربية الوطنية.

١٢ - مقدر أوزتكين، وزيراً للثقافة.

١٣ - نعيم طالو، وزيراً للتجارة.

١٤ - مسعود أرز، وزيراً للصناعة والتكنولوجيا.

١٥ - كمال دمير، وزيراً للصحة والتعاون الاجتماعي.

١٦ - حيدر أوزالب، وزيراً للجمارك.

١٧ - إلياس قره أوز، وزيراً للزراعة والحيوانات.

١٨ - رفقي دانشمان، وزيراً للمواصلات.

١٩ - علي رضا أوزوتو، وزيراً للعمل.

٢٠ - ورري قوداسن أوغلو، وزيراً للطاقة والمصادر الطبيعية.

٢١ - أرول يلماز أقجال، وزيراً للإعلام والسياحة.

٢٢ - تورغوت توكر، وزيراً للإعمار والإسكان.

٢٣ - لطفي سوفلاز، وزيراً للقرى.

٢٤ - صلاح الدين انال، وزيراً للغابات.

٢٥ - عدنان قره جوك، وزيراً للرياضة والشباب.

الشيوخ ليفسح المجال لرئيس الجمهورية لتعيين فخري كورتورك عضواً في مجلس الشيوخ مكانه لأن القانون التركي ينصّ على وجوب انتخاب رئيس الجمهورية من بين أعضاء مجلس الشيوخ، ولم يكن رئيس الأركان فخري كورتورك من بينهم. أما حزب العدالة فقد رشّح تاكين أريبون الذي كان قائد سلاح الطيران عندما وقع الانقلاب العسكري الأول بقيادة جمال غورسيل، ولكنه لم يشترك في هذا الانقلاب، ولم يؤيّده، لذا فقد حوكم بعد نجاح الانقلاب، وحُكم عليه بالسجن مدة ستة أشهر، كما جُرّد من رتبته العسكرية. كما حكم على زوجته بالسجن مدة سنتين ونصف إذ كانت عضواً في المجلس النيابي يومذاك، وهي حفيدة الصدر الأعظم أيام السلطان عبد الحميد، وقد قضت المدة في السجن، وحُرمت من حقوقها المدنية. وكان تاكين أريبون رئيس مجلس الشيوخ، وسيتولّى منصب الرئاسة بحكم القانون إن لم يتوصّل المجلسان إلى انتخاب رئيسٍ جديدٍ.

وخشي المراقبون من وقوع صدامٍ مع العسكريين لأن حزب العدالة كان يرى التمسّك برأيه والتعنت فيه لأن ذلك يجعلهم يحصلون على الرئاسة بحكم القانون فيما إذا فشل الانتخاب، لذا فقد بحث الساسة موضوع تمديد مدة الرئيس جودت صوناي عامين آخرين. ولكن الانتخاب قد تمّ وأعطى الرئاسة إلى فخري كورتورك، وهو عديل جودت صوناي إذ أن زوجتيهما شقيقتان.

وقد كان لصمت حزب العدالة في هذا الوقت خير كثير إذ أن العسكريين لا يُواجهون بالتحدي، وإنما بإبداء اللين، وإظهار الانصياع، وبعدها يمكن السير بهم إلى الجهة التي يريدها من يريد تحريكهم، ولو أعلنوا الإصرار على موقفهم لنالهم أذى، ولوقعت البلاد في أزمةٍ، والبلاد في غنى عنها.

وانتهت رئاسة جودت صوناي، وتسلّم بعده أمرها مرشح العسكريين فخري ثابت كورتورك.

فخري ثابت كورتورك

تسلّم فخري كورتورك رئاسة الجمهورية، واقترب موعد الانتخابات النيابية، وأخذت الأحزاب تستعدّ للصراع، وكان رئيس الوزراء فريد ملان قد انضمّ إلى تورهان فايز أوغلو في تأسيس حزب الثقة الجمهوري الذي انشقّ عن حزب الشعب الجمهوري وزعيمه بولاند أجاويد، وكان لا بدّ من تشكيل وزارةٍ مُحايدةٍ تقوم بالإشراف على الانتخابات، فاستقالت حكومة فريد ملان في ١٣ ربيع الأول ١٣٩٣هـ (١٥ نيسان ١٩٧٣م)، وعهد رئيس الجمهورية إلى نعيم طالو[1] بتشكيل حكومةٍ جديدةٍ[2]، وهو

(١) نعيم طالو: محمد نعيم بن محمد نظام الدين طالو، ولد في استانبول في ٢٤ شوال ١٣٣٧ هـ (٢٢ تموز ١٩١٩ م)، تخرج من كلية الاقتصاد جامعة استانبول، وشغل عدة مناصب منها: نائب رئيس مجلس إدارة البنك، ومدير عام البنك المركزي، ثم رئيس مجلس إدارة البنك المركزي، وممثل دولي، ووزيراً للتجارة في وزارة نهاد ايرم الثانية، وفي وزارة فريد ملان، ثم عهد إليه برئاسة الحكومة، وبعدها أصبح نائب رئيس مجلس الشيوخ.

(٢) شكل نعيم طالو وزارته على النحو الآتي:

١ ـ نعيم طالو: رئيساً للوزراء.

٢ ـ نجم الدين أركمن: نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للدولة.

٣ ـ كمال ساتر: نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للدولة.

٤ ـ إسماعيل حقي تكنل: وزيراً للدولة.

٥ ـ إلهان أوزتراك: وزيراً للدولة.

وزير التجارة في الحكومة، ومديراً لأحد المصارف من قبل.

وقد جرت الانتخابات، وتقدّم حزب الشعب الجمهوري على بقية الأحزاب في عدد المقاعد، وتلاه حزب العدالة، وكانت النتائج الانتخابية كالآتي:

حزب الشعب الجمهوري	وحصل على	١٨٩ مقعداً.
حزب العدالة	وحصل على	١٤١ مقعداً.
حزب السلامة الوطني	وحصل على	٤٩ مقعداً.
الحزب الديمقراطي	وحصل على	٤٠ مقعداً.

= ٦ ـ خيري موبجي أوغلو: وزيراً للعدل.

٧ ـ إلهامي ساكجار: وزيراً للدفاع الوطني.

٨ ـ مقدر أورتكين: وزيراً للداخلية.

٩ ـ خلوق بايولكان: وزيراً للخارجية.

١٠ ـ صادق تكين مفتي أوغلو: وزيراً للمالية.

١١ ـ أورهان دنكيز: وزيراً للتربية الوطنية.

١٢ ـ نور الدين أوق: وزيراً للثقافة.

١٣ ـ أحمد تركل: وزيراً للتجارة.

١٤ ـ وفاء طاتير: وزيراً للصحة والتعاون الاجتماعي.

١٥ ـ فتحي جلكباش: وزيراً للصحة والتعاون الاجتماعي.

١٦ ـ أحمد نصرت طونا: وزيراً للزراعة والحيوانات.

١٧ ـ صباح الدين أوزبك: وزيراً للمواصلات.

١٨ ـ علي نائل أردم: وزيراً للعمل.

١٩ ـ نوري بايار: وزيراً للصناعة.

٢٠ ـ كمال دمير: وزيراً للطاقة والمصادر الطبيعية.

٢١ ـ أحمد إحسان قرملي: وزيراً للإعلام والسياحة.

٢٢ ـ محمد نبيل أوقتاي: وزيراً للإعمار والإسكان.

٢٣ ـ أورهان كورموغلو: وزيراً للشؤون القروية.

٢٤ ـ عيسى بنكول: وزيراً للغابات.

٢٥ ـ جلال الدين جرشقون: وزيراً للرياضة والشباب.

حزب الحركة الملية	وحصل على	١٣ مقعداً
حزب الثقة الجمهوري	وحصل على	١٢ مقعداً
المستقلون	وحصل على	٦ مقاعد
		٤٥٠ مقعداً، وهو عدد مقاعد المجلس النيابي التركي.

وصعب الاتفاق على تشكيل وزارة حزبية، كما صعب قيام الائتلاف بين الحزبين الرئيسين حزب الشعب الجمهوري، وحزب العدالة، لذا بقيت البلاد دون وزارة مائة يوم، وكُلِّفت الوزارة السابقة حكومة (نعيم طالو) بتسيير شؤون الدولة ريثما يتم الاتفاق على تأليف حكومة جديدة، وأخيراً تم ائتلاف بين حزب الشعب الجمهوري، وحزب السلامة الوطني على تأليف حكومة ائتلافية، وتشمل هذه الحكومة تأييد مائتين وثمانية وثلاثين نائباً.

حزب الشعب الجمهوري	وحصل على	١٨٩ مقعداً
حزب السلامة الوطني	وحصل على	٤٩ مقعداً
		٢٣٨ مقعداً

على حين وقف حزب العدالة والحزب الديمقراطي وبقية الفئات في المجلس النيابي في صف المعارضة.

كانت الحكومة برئاسة زعيم حزب الشعب الجمهوري بولاند أجاويد[1]، أما نجم الدين أربكان[2] زعيم حزب السلامة الوطني فقد تسلّم

(١) بولاند بن فخري أجاويد: ولد في استانبول في ٦ ذي القعدة ١٣٤٣ هـ (٢٨ أيار ١٩٢٥ م). تخرج من كلية اللغات والتاريخ والجغرافيا والأدب الإنكليزي عام ١٣٦٣ هـ، ووُظِّف في المديرية العامة للطباعة والنشر، وأصبح موظفاً في ملحق الصحيفة بلندن، وعمل صحفياً ومترجماً، ثم باحثاً في تاريخ الشرق الأوسط في جامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٣٧٧ هـ، وانتخب نائباً عن القرة عن حزب الشعب الجمهوري، وكان عضو المجلس التأسيسي عام ١٣٨١ هـ، ثم نائباً عن زونغلداك، وتسلّم وزارة العمل في حكومة عصمت إينونو، ثم أصبح الأمين العام =

منصب نائب رئيس الوزراء، وأعطي حزبه سبع حقائب وزارية من بينها وزارتا العدل والداخلية. شكّل بولاند أجاويد وزارته[1] في ٣ محرم

= للحزب، وعهد إليه برئاسة الوزارة.

(٢) نجم الدين أربكان: ولد في سينوب عام ١٣٤٤ هـ، تخرج من جامعة استانبول التقنية، وعمل رئيساً للغرفة التجارية في تركيا ثم استقال، وحصل على الدكتوراه من جامعات ألمانيا، ورجع إلى البلاد ليعمل أستاذاً في جامعة نفسها، ونجح نائباً عن قونية من ١٣٨٩ - ١٤٠٠ هـ، وأسس حزب السلامة، وأوكلت إليه مهمة نائب رئيس مجلس الوزراء، في ثلاث حكومات: أولاها حكومة بولاند أجاويد هذه، ثم في حكومتي الجبهة الوطنية الأولى والثانية واللتين رأسهما سليمان ديميريل عام ١٣٩٥، و١٣٩٧ هـ.

أسس حزب الرفاه عام ١٤٠٧ هـ بعد إلغاء الأحزاب السابقة كلها إثر الانقلاب العسكري الثاني.

(١) شكّل بولاند أجاويد وزارته الأولى على النحو الآتي:

١ - بولاند أجاويد: رئيساً للوزراء.
٢ - نجم الدين أربكان: نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للدولة.
٣ - أورهان أيوب أوغلو: وزيراً للدولة.
٤ - إسماعيل حقي برلار: وزيراً للدولة.
٥ - سليمان عارف عمرو: وزيراً للدولة.
٦ - شوكت قازان: وزيراً للعدل.
٧ - حسن أسعد إشق: وزيراً للدفاع الوطني.
٨ - أوغوز خان أصيل ترك: وزيراً للداخلية.
٩ - توران كونش: وزيراً للخارجية.
١٠ - دنيز بيكال: وزيراً للمالية.
١١ - مصطفى اوستونداغ: وزيراً للتربية الوطنية.
١٢ - أرول جوكجة: وزيراً للثقافة.
١٣ - فهيم أداق: وزيراً للتجارة.
١٤ - صباح الدين جزرلي أوغلو: وزيراً للصحة والتعاون الاجتماعي.
١٥ - محمود تركمان أوغلو: وزيراً للجمارك.
١٦ - قورقوت أوزال: وزيراً للزراعة والحيوانات.
١٧ - فردا كولي: وزيراً للمواصلات.
١٨ - أوتغر ساو: وزيراً للعمل.
١٩ - عبد الكريم دوغرو: وزيراً للصناعة والتكنولوجيا.

١٣٩٤ هـ (٢٦ كانون الثاني ١٩٧٤ م)...

ورغم أن هذه الوزارة غير متجانسة إذ تضمّ عناصر علمانية في حزب الشعب الجمهوري إلى جانب عناصر إسلامية في حزب السلامة الوطني، رغم هذا كله فقد قدّمت خدمات إسلامية في المجالات الدينية والاقتصادية والسياسية ففي الجانب الديني اتفقت أطراف الوزارة كلها على العناية بالثقافة الإسلامية في المدارس، والسماح للجمعيات الإسلامية بممارسة نشاطها ودعم الحكومة لها، وتوثيق الصلات مع البلدان العربية والعالم الإسلامي كله، وإذا كان هذا يُناقض الفكر العلماني الذي يحمله الحزبان الشعب والثقة الجمهوريان إلا أنهما قد رضخا لرأي حزب السلامة الوطني في هذا الجانب حرصاً على استلام السلطة. أما في المجال الاقتصادي فقد أقامت هذه الحكومة عدداً من المصانع أربكت أصحاب رؤوس الأموال، وأنصار الغرب. أما في المجال السياسي فكان أعظم الإنجازات وهو الإنزال التركي في جزيرة قبرص، واحتلال أكثر من ثلث الجزيرة، وكان الدافع لهذا التحرك إيقاف أعمال الإجرام التي تحدث في الجزيرة ضدّ المسلمين، والمذابح التي يتعرّضون بين المدة والأخرى، وإيقاف القبارصة اليونانيين النصارى عند حدّهم، وقد نالت الحكومة بعد عملية الإنزال هذه تأييداً شعبياً واسعاً، وارتفعت أسهمها في الأوساط الرسمية، ورغب كلا الطرفين الأساسيين في الحكم وهما حزب الشعب الجمهوري وحزب السلامة الوطني كسب هذا التأييد وادعاء شرف هذا العمل، فأعلن رئيس الحكومة بولاند

---

٤٠ ـ جاهد قايرا: وزيراً للطاقة والمصادر الطبيعية.
٤١ ـ أورهان بركيت: وزيراً للإعلام والسياحة.
٤٢ ـ علي طوبوز: وزيراً للإعمار والإسكان.
٤٣ ـ مصطفى أوق: وزيراً للشؤون القروية.
٤٤ ـ أحمد شنر: وزيراً للغابات.
٤٥ ـ مصلح الدين يلمازت: وزيراً للرياضة والشباب.

أجاويد أن حزب السلامة الوطني شريكه في الحكم كان يُعارض هذا الإنزال التركي في جزيرة قبرص، وذلك بغية الاحتفاظ لنفسه فقط بشرف القيام بهذا العمل وخاصة بعد أن لاحظ ارتفاع أسهم حزب السلامة الوطني وعلو شأن زعيمه نجم الدين أربكان فتُمت له الفضل بظهور قوة تركيا. وردّ حزب السلامة الوطني على دعوى بولاند أجاويد بأن حزب الشعب الجمهوري كان شريكاً في الحكم يوم حدثت مذابح للمسلمين في قبرص عام ١٣٨٣ هـ، ولم يفعل شيئاً سواء أكان داخل الحكومة أم خارجها في الأوساط الشعبية، كما أن حزب العدالة كان يحكم تركيا يوم وقعت المذابح مرة أخرى في قبرص عام ١٣٨٧ هـ، ولم تحدث مساعدات للمسلمين في الجزيرة، ولم تدع المعارضة التي كانت مُتمثّلة في حزب الشعب الجمهوري إلى تلك المساعدات أو إلى دعم وإنزال وإنما بقيت معارضةً صامتةً كأن الأمر لا يهمّها، ولكن الإنزال الذي رفع رأس تركيا قد حدث يوم شارك حزب السلامة الوطني في الحكم الأمر الذي يدلّ أنه كان من ورائه، وكان عامل الضغط الأساسي للتحرّك باتجاه قبرص وإنهاء مذابح المسلمين التي تقع بين مدةٍ وأخرى. وكان حزب السلامة الوطني يرى يومذاك ضمّ الجزء التركي من قبرص إلى تركيا بينما يرى حزب الشعب الجمهوري الحكم الاتحادي في الجزيرة.

ولما ارتفعت شعبية حزب السلامة الوطني وزعيمه نجم الدين أربكان ندم قادة حزب الشعب الجمهوري على الائتلاف الذي أقاموه مع حزب السلامة الوطني، وجعلوه مُشاركاً لهم في الحكم وهذا ما أدّى إلى زيادة نفوذه، ولذا أخذ الحزب يعمل على فكّ الائتلاف وإنهاء المشاركة في السلطة، وربما كان بولاند أجاويد يُفكّر في أن بعض وزراء حزب السلامة الوطني تدفعهم الرغبة الى البقاء في الحكم إلى ترك نجم الدين أربكان فيما إذا أقدم على تقديم استقالته، وطلب من إخوانه وزراء حزبه تقديم استقالاتهم أيضاً. وجاءت الفرصة المناسبة إلى بولاند أجاويد ـ حسب زعمه ـ عندما غادر

البلاد في زيارة إلى البلاد الاسكندينافية، فاختار أحد وزراء الدولة لينوب عنه في رئاسة الوزراء أثناء غيابه، وتجاوز نائب رئيس مجلس الوزراء الوحيد نجم الدين أربكان لإحراجه إما بقبول الإهانة بمخالفة الأعراف السياسية التي تقضي أن يتسلّم نائب الرئيس مكان الرئيس أثناء غيابه، أو يتقدّم بالاستقالة ويتخلّى عن السلطة وهذا ما يريده بولاند أجاويد وحزبه. وفعلاً عدّ نجم الدين أربكان هذا التصرّف إهانة له ولحزبه فقدّم استقالته وقدّم وزراء الحزب استقالاتهم وسقطت الوزارة.

والواقع أن حزب الشعب الجمهوري بقيادة بولاند أجاويد لم يكن ليُمانع في هذه الآونة بالإنزال التركي في جزيرة قبرص، ولو كان يمانع لما تمّ، وتعود عدم الممانعة الآن في أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تؤيّد ذلك ولم تكن قبل هذا الوقت تؤيّد، إذ أصبحت من سياستها الآن منافسة انكلترا صاحبة النفوذ الأول في الجزيرة وتملك قاعدتين جويتين فيها، وقد أعطت الولايات المتحدة الضوء الأخضر لبولاند أجاويد لهذا الإنزال ولكن لم تكن تتوقع أن يحصل حزب السلامة الوطني على تلك الشعبية كما حدث.

ولا شك أن نجاح نجم الدين أربكان بالمشاركة في الحكم كان له إيجابيات في تقدّم الحزب وشعور الجماعة الإسلامية بنشوة الظفر إلا أنه في الوقت نفسه كانت له سلبيات إذ أخافت الدوائر الغربية من هذا النجاح وبدأ التفكير بالتخطيط لضرب الحزب أو تغيير الواجهات السياسية كلها، وهذا ما يحدث بعد قليل.

وكان من الصعب تشكيل حكومة ائتلافية للمنافسة بين الحزبين الرئيسيين حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة وعدم تفاهمها، وكذا فقد أصبح الحزب الثالث وهو حزب السلامة الوطني على خلاف بل على نفور مع حزب الشعب الجمهوري، ولذا اضطر رئيس الجمهورية إلى تكليف أحد المستقلين برئاسة حكومة جديدة.

عهد رئيس الجمهورية إلى سعدي ايرماق بتشكيل حكومة جديدة[1] بعد سقوط وزارة بولاند أجاويد بانسحاب وزراء حزب السلامة الوطني منها في ٣ ذي القعدة ١٣٩٤ هـ (١٧ تشرين الثاني ١٩٧٤ م). ولكن هذه

---

(١) شكّل سعدي إيرماق وزارته على النحو الآتي:
١ ـ سعدي ايرماق: رئيساً للوزراء.
٢ ـ زياد بايقار: نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للدولة.
٣ ـ محمد أزكونش: وزيراً للدولة.
٤ ـ مصلح فر: وزيراً للدولة.
٥ ـ صالح يلدز: وزيراً للدولة.
٦ ـ خيري مرعي أوغلو: وزيراً للعدل.
٧ ـ إلهامي ساتجار: وزيراً للدفاع الوطني.
٨ ـ مقدر أوزتكين: وزيراً للداخلية.
٩ ـ مليح اسنل: وزيراً للخارجية.
١٠ ـ بدري كوروسوي: وزيراً للمالية.
١١ ـ صفا رئيس أوغلو: وزيراً للتربية الوطنية.
١٢ ـ وفاء طانر: وزيراً للنافعة.
١٣ ـ خلوق جتلو: وزيراً للتجارة.
١٤ ـ كمال دمير: وزيراً للصحة والتعاون الاجتماعي.
١٥ ـ باران توتغر: وزيراً للجمارك.
١٦ ـ رشاد آلتان: وزيراً للزراعة والحيوانات.
١٧ ـ صباح الدين أوزبك: وزيراً للمواصلات.
١٨ ـ تورهان اسر: وزيراً للعمل.
١٩ ـ محمد كورقان: وزيراً للصناعة والتكنولوجيا.
٢٠ ـ أرهان اشيل: وزيراً للطاقة والمصادر الطبيعية.
٢١ ـ إلهان أوليا أوغلو: وزيراً للإعلام والسياحة.
٢٢ ـ صلاح الدين باير أوغلو: وزيراً للإعمار والإسكان.
٢٣ ـ إسماعيل حقي آيدن أوغلو: وزيراً للشؤون القروية.
٢٤ ـ فكرت سماقي أوغلو: وزيراً للغابات.
٢٥ ـ زكائي بال أوغلو: وزيراً للرياضة والشباب.
٢٦ ـ ترمين للطجي أوغلو: وزيراً للثقافة.
٢٧ ـ صادق شده: وزيراً للتأمينات الاجتماعية.

الحكومة لم تزد أيام حكمها على أربعة أشهر ونصف إذ لم يلبث أن قدّم سعدي إيرماق استقالة حكومته في ١٩ ربيع الأول ١٣٩٥ هـ (٣١ آذار ١٩٧٥ م)، أي بعد أربعة أشهر ونصف فقط من تشكيلها، وكان بولاند أجاويد زعيم حزب الشعب الجمهوري في زيارة لألمانيا فقطع تلك الزيارة وعاد إلى البلاد، غير أنه قد رفض التكليف بتشكيل حكومة بصفته صاحب الأكثرية في المجلس النيابي وذلك بغية إيجاد أزمة وزارية يضطر إثرها رئيس الجمهورية إلى حلّ المجلس النيابي، ويُقدّر أن حزبه سيحصل على الأكثرية في المجلس النيابي الجديد، فيتحكّم هو في حلفائه الذين يختارهم للحكم معاً، ولا يخضع لهم في سبيل الحصول على الثقة بالمجلس النيابي، غير أن رئيس الجمهورية فخري ثابت كورتورك بحكم التقاليد الدستورية يمكنه أن يكلف زعيم الحزب الثاني بتشكيل الحكومة، وقد عمل بالفعل بهذا حيث عهد إلى سليمان ديميريل زعيم حزب العدالة بتشكيل حكومة جديدة[1] غير أنه لا يمكنه أن يُؤلّف وزارة من حزبه إذ لا

(١) شكل سليمان ديميريل وزارته الائتلافية على النحو الآتي:

١ - سليمان ديميريل: رئيساً للوزراء.
٢ - نجم الدين أربكان: نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للدولة.
٣ - تورهان فيضي أوغلو: نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للدولة.
٤ - ألب أرسلان توركيش: نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للدولة.
٥ - سيفي أوزترك: وزيراً للدولة.
٦ - مصطفى كمال أرقوات: وزيراً للدولة.
٧ - عثمان ألتباراق: وزيراً للدولة في ١٥ جمادى الأولى ١٣٩٧ هـ.
٨ - حسن أقصاي: وزيراً للدولة.
٩ - إسماعيل مفتي أوغلو: وزيراً للعدل.
١٠ - زياد بايقارا: وزيراً للعدل في ٢٢ ربيع الثاني ١٣٩٧ هـ.
١١ - فريد ملان: وزيراً للدفاع الوطني.
١٢ - أوغوزخان أصيل ترك: وزيراً للداخلية.
١٣ - صباح الدين أوزبك: وزيراً للداخلية في ٢٢ ربيع الثاني ١٣٩٧ هـ.
١٤ - إحسان صبري جاغلايانكل: وزيراً للخارجية.

يستطيع أن ينال الثقة من المجلس النيابي لذا فقد تحالف مع الأحزاب الصغيرة كي يحرز ولو أغلبية ضئيلة، فقد تحالف مع حزب السلامة الوطني، وحزب الحركة الملية، وحزب الثقة الجمهوري وبهذا حصل على مائتين وخمسة عشر صوتاً في المجلس النيابي إضافة إلى بعض أصوات النواب المستقلين.

١٥ - يلماز أرگانكوت: وزيراً للمالية.
١٦ - علي نائلي أردم: وزيراً للتربية الوطنية.
١٧ - فهيم أداق: وزيراً للنافعة.
١٨ - خليل باشول: وزيراً للتجارة.
١٩ - كمال دمير: وزيراً للصحة والتعاون الاجتماعي.
٢٠ - وفاء طانر: وزيراً للصحة والتعاون الاجتماعي في ٣٠ ربيع الثاني ١٣٩٧ هـ.
٢١ - أورهان أوزتراك: وزيراً للجمارك.
٢٢ - قورقوت أوزال: وزيراً للزراعة والحيوانات.
٢٣ - ناهد منتشه: وزيراً للمواصلات.
٢٤ - إبراهيم أقصوي: وزيراً للمواصلات في ٢٢ ربيع الثاني ١٣٩٧ هـ.
٢٥ - أحمد توفيق باكسو: وزيراً للعمل.
٢٦ - شوكت قازان: وزيراً للعمل في ٢٠ ذي القعدة ١٣٩٦ هـ.
٢٧ - عبد الكريم دوغرو: وزيراً للصناعة والتكنولوجيا.
٢٨ - صلاح الدين قليچ: وزيراً للطاقة والمصادر الطبيعية.
٢٩ - لطفي طوق أوغلو: وزيراً للإعلام والسياحة.
٣٠ - ناهد منتشه: وزيراً للإعلام والسياحة في ٢٢ ربيع الثاني ١٣٩٧ هـ.
٣١ - نور الدين أوق: وزيراً للإعمار والإسكان.
٣٢ - وفاء طانر: وزيراً للشؤون القروية.
٣٣ - تورهان قاپانلي: وزيراً للغابات.
٣٤ - علي شوقي أرك: وزيراً للرياضة والشباب.
٣٥ - رفقي دانشمان: وزيراً للثقافة.
٣٦ - أحمد ماهر أبلوم: وزيراً للتأمينات الاجتماعية.

حزب العدالة	١٤١
حزب السلامة الوطني	٤٩
حزب الحركة الملية[1]	١٣
حزب الثقة الجمهوري	١٢
	ــــ
	٢١٥

وتسلّم زعماء الأحزاب الثلاثة المؤتلفة في الحكم مع حزب العدالة نواباً لرئيس الوزراء، أما المعارضة فقد تمثلت في حزب الشعب الجمهوري ١٨٩ نائباً، والحزب الديمقراطي ٤٠ نائباً، وبذا فإن الثقة التي حصلت عليها الوزارة كانت ضعيفة.

وفي هذه المرحلة انشقّ الحزب الديمقراطي، وأصبح جناحين: الأول يُعرف بالهلالي، ويفخر بالخلافة العثمانية، وقد انضم هذا الفريق، وهو القليل، إلى حزب السلامة الوطني، ويُعرف ثانيهما بالذئبي وذلك لأنه يتخذ الذئب شعاراً له إشارة إلى الذئب معبود الأتراك قبل دخولهم في الإسلام، ويشمل هذا الفريق أكثرية الحزب، وقد انضمّ إلى حزب الشعب الجمهوري، وبذا فقد انتهى الحزب الديمقراطي نهائياً، ولكن سليمان ديميريل زعيم حزب العدالة يدّعي أن حزبه إنما هو تتمة الحزب الديمقراطي.

وقد تمكّنت هذه الوزارة بجهود نجم الدين أربكان أن تدفع بالصناعة

---

(١) حزب الحركة الملية (الوطنية) ويتزعمه ألب أرسلان توركيش، وقلما يلفظ الأتراك الراء، فيقولون آلبسلان. وهو عقيد ركن متقاعد، ولد في قبرص في مدينة نيقوسيا في حي الكفرتة، وذلك عام ١٣٣٥ هـ (١٩١٧ م)، وكان عام ١٣٨٠ عضو الوحدة الوطنية، وأصبح مستشاراً في رئاسة الوزراء، أسس حزب الحركة الملية، له عدد من المؤلفات منها: قضية القومية، وتسعة أنوار، والتوجهات الأساسية، وسياستنا الخارجية وقبرص.

خطوة نحو الأمام وأن تقيم بعض المعامل والمؤسسات.

كان كل من حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة يحرص على الإسراع في إجراء الانتخابات ويتوقع كلاهما أن يحصل فيها على الأكثرية، ثم تقدّم كلاهما بطلبٍ إلى رئيس الجمهورية لتقديم الانتخابات العامة وفعلاً فقد تم تقديمها ثلاثة أشهر من خريف عام ١٣٩٨ هـ إلى صيفه.

قدّم سليمان ديميريل استقالة حكومته في ٥ رجب ١٣٩٧ هـ (٢١ حزيران ١٩٧٧ م) وعهد رئيس الجمهورية فخري ثابت كورتورك إلى زعيم حزب الشعب الجمهوري بتشكيل حكومة جديدة، فألّف وزارة[1] لم

---

(١) شكل بولاند أجاويد وزارته الثانية على النحو الآتي:
١ ـ بولاند أجاويد: رئيساً للوزراء.
٢ ـ أورهان أيوب أوغلو: نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للدولة.
٣ ـ تورهان كوتش: نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للدولة.
٤ ـ لطفي دوغان: وزيراً للدولة.
٥ ـ كنعان بولوط أوغلو: وزيراً للدولة.
٦ ـ سلجوق الوردي: وزيراً للعدل.
٧ ـ حسن أسعد إشيق: وزيراً للدفاع الوطني.
٨ ـ نجدت أوغور: وزيراً للداخلية.
٩ ـ كوندوز أوكجون: وزيراً للخارجية.
١٠ ـ بسيم اوستونال: وزيراً للمالية.
١١ ـ مصطفى اوستونداغ: وزيراً للتربية الوطنية.
١٢ ـ عبد الكريم زيلان: وزيراً للثقافة.
١٣ ـ ضياء مؤذن أوغلو: وزيراً للتجارة.
١٤ ـ جلال أورلوغ: وزيراً للصحة والتعاون الاجتماعي.
١٥ ـ محمد جان: وزيراً للجمارك.
١٦ ـ فكرت كوندوغان: وزيراً للزراعة والحيوانات.
١٧ ـ أرول جوكجه: وزيراً للمواصلات.
١٨ ـ باهر ارسوي: وزيراً للعمل.
١٩ ـ تورهان آردم: وزيراً للصناعة والتكنولوجيا.

تدم سوى شهرٍ واحدٍ من ٥ رجب إلى ٥ شعبان من العام نفسه، وذلك لأن الحكومة لا تملك أكثريةً نيابيةً تدعمها، وبمجرد طرح الثقة على المجلس النيابي تحجب عنها الثقة فتضطر إلى الاستقالة، وهذه إحدى عيوب الحياة النيابية، إذ تُعطى الثقة أو تُحجب بناءً على الانتماء الحزبي، وليس على أساس الحق والباطل، أو الموافقة على منهجٍ أو رفضه لأسبابٍ شرعيةٍ أو على الأقل عقليةٍ، ومع هذه السلبيات فإن أنصار هذا النظام يُدافعون عنه دفاعاً عجيباً، ويعتقدون أنه لا صلاح دونه، حتى إن بعض الذين ينتمون إلى الإسلام يظنّون أنه من أساس التشريع، أو أقرب ما يكون إلى الإسلام، ولا يبنون كلامهم هذا على علمٍ ومعرفةٍ، وإنما عن جهلٍ بالإسلام، وافتتانٍ بالأنظمة الغربية التي صدّرت لنا هذا النظام، وما دام قد جاء منها فهو - حسب زعمهم - النظام الأمثل، ويجب العمل به، والتمسّك به، وكل ما عداه باطل، ولا يأتي بخير.

وفي ٥ شعبان ١٣٩٧ هـ (٢١ تموز ١٩٧٧ م) شكّل سليمان ديميريل زعيم حزب العدالة وزارة جديدة[1] بالتحالف مع حزب السلامة الوطني

= ٢٠ - نشأت ألتاندمير: وزيراً للطاقة والمصادر الطبيعية.
٢١ - ألطان أوزيان: وزيراً للإعلام والسياحة.
٢٢ - أرول توغاي: وزيراً للإعمار والإسكان.
٢٣ - علي طوبوز: وزيراً للشؤون القروية.
٢٤ - وحدي إلهان: وزيراً للغابات.
٢٥ - يوكسل جاقمور: وزيراً للرياضة والشباب.
٢٦ - خير الدين أوزيصال: وزيراً للتأمينات الاجتماعية.

(١) شكّل سليمان ديميريل وزارته الجديدة وهي خامس وزارة يشكلها على النحو الآتي:
١ - سليمان ديميريل: رئيساً للوزراء.
٢ - نجم الدين أربكان: نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للدولة.
٣ - ألب أرسلان توركش: نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للدولة.
٤ - سيفي أوزترك: وزيراً للدولة.
٥ - سليمان عارف عمرو: وزيراً للدولة.

وحزب الحركة الملية، وقد شعر بالظفر فقد انهارت حكومة خصمه السياسي بولاند أجاويد بسرعةٍ، ومعنى هذا أن وزارته ستطول مدتها إذ هي قوية وخاصةً أنه حزب السلطة مع حلفائه ووجد في زعمائهم نجم الدين أربكان، وألب أرسلان توركيش دعامة للحكم وسنداً، ودائماً تتداعى إلى

= ٦ - سعدي صوموغلي أوغلو: وزيراً للدولة.
٧ - علي شوقي أرك: وزيراً للدولة.
٨ - نجم الدين جومعري: وزيراً للعدل.
٩ - سعد الدين بلكيج: وزيراً للدفاع الوطني.
١٠ - تورهان قابانلي: وزيراً للدفاع الوطني في ٢٠ ذي القعدة ١٣٩٧ هـ.
١١ - قورقوت أوزال: وزيراً للداخلية.
١٢ - إحسان صبري جاغلايانكيل: وزيراً للخارجية.
١٣ - جيهاد بلكه خان: وزيراً للمالية.
١٤ - ناهد منتشه: وزيراً للتربية الوطنية.
١٥ - صلاح الدين قليج: وزيراً للنافعة.
١٦ - أكاه اوقتاي كونر: وزيراً للتجارة.
١٧ - جنكيز كوكجك: وزيراً للصحة.
١٨ - كون سازاك: وزيراً للجمارك.
١٩ - فهيم أداق: وزيراً للزراعة والحيوانات.
٢٠ - يلماز أركتكون: وزيراً للمواصلات.
٢١ - إسماعيل فهمي جعفل أوغلو: وزيراً للعمل.
٢٢ - أغورخان أصيل ترك: وزيراً للصناعة والتكنولوجيا.
٢٣ - كامران إنان: وزيراً للطاقة والمصادر الطبيعية.
٢٤ - اسكندر جنات أكه: وزيراً للإعلام والسياحة.
٢٥ - محمد رجائي قوتان: وزيراً للإعمار والإسكان.
٢٦ - تورغوت يوجل: وزيراً للشؤون القروية.
٢٧ - صلاح الدين ساوجي: وزيراً للغابات.
٢٨ - أوتول شاقار: وزيراً للرياضة والشباب.
٢٩ - علي شوقي أرك: وزيراً للرياضة والشباب في ٢٠ ذي القعدة ١٣٩٧ هـ.
٣٠ - عوني أقيول: وزيراً للثقافة.
٣١ - تورهان قابانلي: وزيراً للتأمينات الاجتماعية.

فكر الإنسان الأمور التي هي في صالحه، وينسى الجوانب الثانية التي قد تنغّص عليه ما هو فيه أو ما حصل عليه من ظفر، فقد نسي سليمان ديميريل أن سقوط حكومة خصمه سيجعله يبذل جهداً كبيراً لإسقاط الحكومة القائمة أيضاً، وأن العسكريين، ورئيس الجمهورية منهم، لا يسمحون لغيرهم أن يتبوأ مقعداً دائماً في السلطة إذ يرون في ذلك تقليلاً من شخصيتهم ومنافسة لهم على مركزهم، ولذا إن عجزت المعارضة عن إسقاط الحكومة فإن رئيس الجمهورية سيقيلها بعد مدة، ويكون قد وقف موقف المعارضة، وهذا ليس له فقط وإنما لخصمه أيضاً عندما تؤول إليه السلطة، غير أن سليمان ديميريل لم يُفكّر في هذا الموضوع.

وفي ٢٦ محرم ١٣٩٨ هـ (٥ كانون الثاني ١٩٧٨ م) قدّم سليمان ديميريل استقالة حكومته فعهد رئيس الجمهورية إلى بولاند أجاويد بتشكيل حكومةٍ جديدةٍ[1]، ولم تصل مدة حكم سلفه إلى ستة أشهرٍ، حيث سقطت

(١) شكل بولاند أجاويد وزارته الثالثة على النحو الآتي:

١ ـ بولاند أجاويد: رئيساً للوزراء.
٢ ـ أورهان أيوب أوغلو: نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للدولة.
٣ ـ تورهان فيضي: نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للدولة.
٤ ـ فاروق سوكان: نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للدولة.
٥ ـ حكمت جيتين: وزيراً للدولة.
٦ ـ أنور أقوفا: وزيراً للدولة.
٧ ـ لطفي دوغان: وزيراً للدولة.
٨ ـ صالح يلدز: وزيراً للدولة.
٩ ـ مصطفى قليج: وزيراً للدولة.
١٠ ـ حسن قورقوت: وزيراً للدولة في ١٠ رجب ١٣٩٩ هـ.
١١ ـ علي رضا سبتي أوغلو: وزيراً للدولة في ١ شعبان ١٣٩٩ هـ.
١٢ ـ أحمد شنر: وزيراً للدولة.
١٣ ـ محمد جان: وزيراً للعدل.
١٤ ـ حسن أسعد اشيق: وزيراً للدفاع الوطني.
١٥ ـ نشأت أقالدمور: وزيراً للدفاع الوطني في ١٧ صفر ١٣٩٩ هـ.

وجاءت حكومة حزب الشعب الجمهوري، وما انشق عنه من رجالات حزب الثقة الجمهوري مثل تورهان فيضي أوغلو، ومن بعض من كانوا يؤلفون الحزب الديمقراطي الذين انشقوا عن حزب العدالة أمثال فاروق سوكان، ولم تكن حال هذه الحكومة بأفضل من سابقتها بكثير، إذ لم يزد

١٦ ـ عرفان أوز ايدنلي: وزيراً للداخلية.
١٧ ـ حسن فهمي كونش: وزيراً للداخلية في ١٧ صفر ١٣٩٩ هـ.
١٨ ـ وجدي الغان: وزيراً للداخلية في ١٩ ذي القعدة ١٣٩٩ هـ.
١٩ ـ كوندوز اكتجون: وزيراً للخارجية.
٢٠ ـ ضياء مؤذن أوغلو: وزيراً للمالية.
٢١ ـ نجدت أوغور: وزيراً للتربية الوطنية.
٢٢ ـ شرف الدين الجي: وزيراً للنافعة.
٢٣ ـ تأومان كوبرولولار: وزيراً للتجارة.
٢٤ ـ منة طان: وزيراً للصحة والتعاون الاجتماعي.
٢٥ ـ تونجاي مطرجي: وزيراً للجمارك.
٢٦ ـ كونش أونكوت: وزيراً للمواصلات.
٢٧ ـ محمد يوجلار: وزيراً للزراعة والحيوانات.
٢٨ ـ باهر ارصوي: وزيراً للعمل.
٢٩ ـ أورهان ألب: وزيراً للصناعة والتكنولوجيا.
٣٠ ـ كنعان بولوط أوغلو: وزيراً للمؤسسات.
٣١ ـ دينز بايقال: وزيراً للطاقة والمصادر الطبيعية.
٣٢ ـ آلاوجوشقون: وزيراً للإعلام والسياحة.
٣٣ ـ أحمد قره أصلان: وزيراً للإعمار والإسكان.
٣٤ ـ محمد يوجلار: وزيراً للإعمار والإسكان في ٢٦ ذي القعدة ١٣٩٩ هـ.
٣٥ ـ علي طوبوز: وزيراً للشؤون القروية.
٣٦ ـ وجدي إلغان: وزيراً للغابات.
٣٧ ـ أحمد شنر: وزيراً للغابات في ٣ ذي الحجة ١٣٩٩ هـ.
٣٨ ـ يوكسل جاقمور: وزيراً للرياضة والشباب.
٣٩ ـ حلمي ايشكوزار: وزيراً للتأمينات الاجتماعية.
٤٠ ـ صالح يلدز: وزيراً للتأمينات الاجتماعية في ٢٨ رجب ١٣٩٩ هـ.
٤١ ـ أحمد طاهر قشلالي: وزيراً للثقافة.
٤٢ ـ محمود أوزدمير: وزيراً للإدارات المحلية.

حكمها كثيراً على الأحد عشر شهراً.

ويبدو أن قصر مدة أيام الحكومات لم يكن بسبب المعارضة فقط، ولا بسبب طبيعة رئيس الجمهورية العسكرية فحسب، وإنما بسبب الحرية التي زادت قليلاً عن الحدّ المرسوم لها، حيث كثر النقد، وتوسّع النشاط الإسلامي ووجد المجال له في المساجد والمدارس الشرعية التي وجدت وهذا ما لا تجده بقية الأحزاب، وتنشّط حزب الحركة الملية أيضاً، وكلما زاد النشاط الإسلامي فهو مؤشر إلى اقتراب موعد التغيير حيث لا يمكن لأصحاب النفوذ ان يسمحوا بذلك أو يسمعوا فيه. وفي ٢٢ ذي الحجة ١٣٩٩ هـ (١٢ تشرين الثاني ١٩٧٩ م) قدّم بولاند أجاويد استقالة حكومته وعهد رئيس الجمهورية فخري ثابت كورتورك إلى سليمان ديميريل بتشكيل وزارة جديدة[1]، واستمرت هذه الوزارة حتى الانقلاب العسكري

---

(١) شكل سليمان ديميريل وزارته السادسة على النحو الآتي:

١ ـ سليمان ديميريل: رئيساً للوزراء.
٢ ـ أورهان أرن: نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للدولة.
٣ ـ أكرم جيهون: وزيراً للدولة.
٤ ـ محمد كلجي: وزيراً للدولة.
٥ ـ أحمد قره خان: وزيراً للدولة.
٦ ـ متين موسى أوغلو: وزيراً للدولة.
٧ ـ كوكسال طوبتان: وزيراً للدولة.
٨ ـ عمر أوجوزال: وزيراً للعدل.
٩ ـ أحمد إحسان برغي أوغلو: وزيراً للدفاع الوطني.
١٠ ـ مصطفى كوجكل: وزيراً للداخلية.
١١ ـ أورهان أرن: وزيراً للداخلية في ٢٤ رمضان ١٤٠٠ هـ.
١٢ ـ خير الدين أركمن: وزيراً للخارجية.
١٣ ـ عصمت سزكين: وزيراً للمالية.
١٤ ـ أورهان جمال فرسوي: وزيراً للتربية الوطنية.
١٥ ـ صلاح الدين قليج: وزيراً للنافعة.
١٦ ـ خليل باشول: وزيراً للتجارة.

الثاني في ٣ ذي القعدة ١٤٠٠ هـ (١٢ أيلول ١٩٨٠ م) بقيادة كنعان إيفيرين.

فسح المجال سليمان ديميريل بالحرية أكثر من الحكومة السابقة فكان على موعد مع الانقلاب.

---

١٧ ـ صليف إسلام أوغلو: وزيراً للصحة والتعاون الاجتماعي.
١٨ ـ أحمد جاقاق: وزيراً للجمارك.
١٩ ـ حسين أوزالب: وزيراً للمواصلات.
٢٠ ـ جمال كولاخلي: وزيراً للزراعة والحيوانات.
٢١ ـ جاويد أردمير: وزيراً للعمل.
٢٢ ـ نوزي بايار: وزيراً للصناعة والتكنولوجيا.
٢٣ ـ أسعد قرا كلي أوغلو: وزيراً للطاقة والمصادر الطبيعية.
٢٤ ـ بارلاس كونتاي: وزيراً للإعلام والسياحة.
٢٥ ـ نورهوت توكر: وزيراً للإعمار والإسكان.
٢٦ ـ أحمد قره يحيث: وزيراً للشؤون القروية.
٢٧ ـ حسن أكيجي: وزيراً للغابات.
٢٨ ـ طلعت أصال: وزيراً للرياضة والشباب.
٢٩ ـ سومار أورال: وزيراً للتأمينات الاجتماعية.
٣٠ ـ توفيق كورالتان: وزيراً للثقافة.

الانقلاب العسكري الثاني

كنعان إيفرين

كانت الدوائر الاستعمارية من شرقيةٍ وغربيةٍ وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة النفوذ الأول في تركيا تُراقب الحركات السياسية والنشاطات الفكرية - كعادتها - وتُتابع التحركات، وتقوم بالدراسات، فأخافها النشاط الإسلامي الذي برز من جديدٍ، ويُريد أن يقضي على الآراء الإلحادية والعنصرية التي بذرها مصطفى كمال بتوجيهٍ من النصرانية، وتعهّدتها الدول الغربية، ورعتها اليهودية، والإرساليات التنصيرية، واتحاد الكنائس العالمي.

ومع وجود ثغرةٍ في النشاط الإسلامي وهي عدم الوعي السياسي التام الناتج عن عدم التقدير الكامل لإمكانات الأعداء، وطريقة تصرّفهم، ومُتابعة الدراسة الكاملة للمجتمع، ومن عدم معرفة الواقع الذي يعيش فيه، والوسط الذي يتعامل معه، وربما كان هذا ناشئاً من الإيمان العميق لرجال الدعوة الإسلامية وتصميمهم على حقهم، وإيمانهم بنصر الله فيما لو استقاموا على الطريق، وعدم مُبالاتهم بالأعداء، ولا شك فإن في هذا قوة وهي التي جعلتهم يحصلون على بعض النتائج الطيبة والنجاح، وفيه سلبيات جعلتهم يُخفقون أحياناً في متابعة سيرهم ويجدون الصعاب أثناء تقدّمهم، غير أن النجاح عندهم قد غطّى هذه السلبيات فلم يروها.

لقد أخاف هذا النشاط الإسلامي الذي ظهر من حزب السلامة الوطني

الدوائر الاستعمارية فكان لا بدّ لها من أن تعمل على الحدّ منه وتقليم أظافره على حدّ زعمها قبل أن يشتدّ عوده، وتعجز بعدها عن إخماده بصورةٍ سهلةٍ، وإن أكثر ما تخافه تلك الدوائر هو الإسلام، وهو أكثر ما تحقد عليه، وتبذل جهدها لضربه، وتعدّ أن مهمتها في الحياة إنما هي القضاء عليه لذا لا بدّ لها من أن تتحرك وقد رأت النشاط له قد أخذ يحبو.

كما أخاف تلك الدوائر الاستعمارية النشاط العنصري الذي لا يُعادي الإسلام، بل يسكت عنه، وربما يُسايره أحياناً، وهو يتمثّل في حزب الحركة الملية الذي يتزعمه ألب أرسلان توركيش، والذي أصبح يملك قوةً ليست سياسيةً فحسب وإنما شبه عسكريةٍ، إذ كانت له مجموعات من الشباب عندها القدرة على القتال، وربما كانت مُدربةً عليه، وقد قامت بعض الصدامات مع خصوم حزبها ووقعت مظاهرات وإضرابات، وكان النجاح غالباً بجانب هذا الحزب، وإذا كان أقواها قد حدث في أضنة ومرعش مكان نفوذ ألب أرسلان توركيش إلا أن نشاطه قد تجاوز هذا، وامتدّ إلى أكثر جهات البلاد، وتخشى تلك الدوائر الاستعمارية أن ينفلت ذلك النشاط من عقاله ويتحرك في جهةٍ لا تُريدها هي، وربما سار نحو الإسلام فليس من حائلٍ يحول دون ذلك سوى الفكرة العنصرية التي يحملها، والتي ربما كانت واجهةً يتستّر تحتها، أو عنواناً يتخذه مظلةً يتقي بها. وإن كانت العنصرية لا تُشكّل خطراً أبداً على أعداء الإسلام بل يتخذونها عادةً وسيلةً لضرب الإسلام وأبنائه، ولكنها هنا تخيل إليهم أنها ليست عنصريةً بمفهوم التعصّب القومي وإنما في إطارٍ يضمّ الإسلام ويشمله ومن هنا جاء الخوف من هذه الحركة وإن كان أقلّ بكثيرٍ من الخوف من الإسلام بل لا يمكن مقارنته معه.

ويخشى ساسة الغرب من انتشار الشيوعية التي تسلك طريق السرية في بداية أمرها، وتترعرع في مجتمعات الجهل والفقر حيث يمكن جرّ الأفراد

نحوها بالأماني ودعايات الإنقاذ، وهذا ما يتوفر في تركيا، كما تمهد الشيوعية طريقاً لها تحت غطاء الفوضى والصراعات الداخلية فتقوم بأعمال الإجرام فيضطر المجرمون إلى الارتباط بها بغية الخلاص وتحتضنهم في سبيل زيادة حوادث الفوضى والفساد، ويزداد هذا وذاك، وتبدأ الشيوعية بالتغلغل في صفوف اليائسين الجهلة وتستفيد من وراء ذلك، أو يركب التيار ويقوده المتسلقون ليصلوا إلى ما يريدون من تحقيق مصالح وربما إلى تسلّم السلطة ليرضوا شهواتهم في التحكّم والاستبداد، وأخذت الأحداث تُشير إلى وجود مُنظّماتٍ شيوعيةٍ تعمل في الخفاء وتُسعر نار الفوضى. والشيوعية أقلّ خطراً على الغرب ونظامه حسب تصوّر ساسته وسدنته من الإسلام بكثيرٍ بل لا يمكن المقارنة بينهما إذ أن الشيوعية والرأسمالية نظامان ماديان يلتقيان ويفترقان على أمورٍ ماديةٍ منها استغلال الشعوب، وبسط النفوذ، والسيطرة على المناطق، كما يتفقان على محاربة الإسلام إضافةً إلى ذلك فإن المحرك لها واحد، أو له الأثر الكبير عليها وهو اليهودية وإمكاناتها المادية، ولقد اتفق الفريقان في كثيرٍ من الأحيان على تقسيم مناطق النفوذ، وإشعال نار الحرب، وإن كان هذا قد يُعطى بأدوارٍ تمثيلية، حيث يأخذ كل طرفٍ دوراً في اللعبة الدولية.

ولهذا فقد رأت الولايات المتحدة صاحبة النفوذ في تركيا أن توقف من النشاط الإسلامي، وتحدّ من الفوضى التي يتستّر بها الأخطبوط الشيوعي، وتضرب الحركات المسلحة، وتُلغي ولو مؤقتاً شعار الحرية الذي يتحرك هذا كله تحته، وهذا يقتضي تحرك الجيش المهيأ لمثل هذا الأمر والمتربّص لحماية النظام القائم بأفكاره واتجاهه لا برجاله وأشخاصه.

وفي ٣ ذي القعدة ١٤٠٠ هـ (١٢ أيلول ١٩٨٠ م) تحرّك الجيش بقيادة رئيس الأركان، وتسلّم الأمر، وبعد تسعة أيام من وقوع الانقلاب عهد رئيسه كنعان إيفرين الذي تسلّم رئاسة الدولة إضافةً إلى رئاسة الأركان العامة ورئاسة المجلس العسكري الوطني المعتمد عهد إلى بولاند

أولصو(1) بتشكيل الحكومة(2).

---

(١) صافت بولاند أولصو: ابن محمد صالح، ولد في أوسكدار في استانبول في ٢٢ رمضان ١٣٤١ هـ (٧ أيار ١٩٢٣ م) تخرج من الأكاديمية الحربية البحرية عام ١٣٦٠ هـ، وترقى في الرتب العسكرية حتى تسلم رئاسة الأركان في القوات البحرية، ثم مستشاراً لوزير الدفاع. ورشح نفسه للانتخابات عام ١٤٠٣ هـ، ونجح نائباً عن مدينة استانبول.

(٢) شكّل بولاند أولصو وزارته على النحو الآتي:

١ ـ بولاند أولصو: رئيساً للوزراء.
٢ ـ زياد بياقره: نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للدولة.
٣ ـ تورغوت أوزال: نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للدولة.
٤ ـ سرمد رفيق باشق: وزيراً للدولة في ٢٣ رمضان ١٤٠٢ هـ.
٥ ـ إلهان أوزتراك: وزيراً للدولة.
٦ ـ محمد أوزگونش: وزيراً للدولة.
٧ ـ نعمت أوزداش: وزيراً للدولة.
٨ ـ جاويد منتش: وزيراً للعدل.
٩ ـ رفعت بيازيد: وزيراً للعدل في ٤ جمادى الأولى ١٤٠٣ هـ.
١٠ ـ كاظم أكدوغان: وزيراً للعدل في ٩ شعبان ١٤٠٣ هـ.
١١ ـ طغرل بايتكان: وزيراً للدفاع الوطني.
١٢ ـ صلاح الدين جيتم: وزيراً للداخلية.
١٣ ـ إيلتر تورکمان: وزيراً للخارجية.
١٤ ـ كايا إردم: وزيراً للمالية.
١٥ ـ عدنان بشير كافاوغلو: وزيراً للمالية في ٢٣ رمضان ١٤٠٢ هـ.
١٦ ـ حسن سكلام: وزيراً للتربية الوطنية.
١٧ ـ تحسين أوناللب: وزيراً للثقافة.
١٨ ـ كمال كنتورك: وزيراً للتجارة.
١٩ ـ فخري أيلوغلو: وزيراً للصحة والتعاون الاجتماعي.
٢٠ ـ كايا كيليشتورغي: وزيراً للصحة والتعاون الاجتماعي في ٢٦ صفر ١٤٠٢ هـ.
٢١ ـ رجائي بالتورالب: وزيراً للجمارك.
٢٢ ـ علي بوزر: وزيراً للجمارك في ٢٦ صفر ١٤٠٢ هـ.
٢٣ ـ ظفر ظيار ساونكر: وزيراً للجمارك في ١١ شعبان ١٤٠٣ هـ.
٢٤ ـ فخري أوزلغو: وزيراً للمواصلات.

بقيت الأحكام العرفية مدةً ليست قصيرةً، ثم بدأت الحياة المدنية تعود تدريجياً، وأخذت الأحزاب تنشأ من جديدٍ، فقد أسّس تورغوت أوزال[1] حزب الوطن الأم، وأسّس اللواء المتقاعد تورغوت صونالب الحزب الديمقراطي، وشكّل نجدت جالب الحزب الشعبي حيث كان يُنادي بالعدالة الاجتماعية، واستمرت هذه الأحزاب وحدها، وهي التي خاضت انتخابات

---

٢٥ - مصطفى عيسان: وزيراً للمواصلات في ٨ جمادى الأولى ١٤٠٢ هـ.

٢٦ - صباح الدين أوزيك: وزيراً للزراعة والغابات.

٢٧ - تورهان أزبار: وزيراً للعمل.

٢٨ - شهاب كوجاتوغو: وزيراً للصناعة والتكنولوجيا.

٢٩ - محمد تورغوت: وزيراً للصناعة والتكنولوجيا في ٢٦ صفر ١٤٠٢ هـ.

٣٠ - شارولت بيحول: وزيراً للطاقة والمصادر الطبيعية.

٣١ - فهر إيلكل: وزيراً للطاقة والمصادر الطبيعية في ٢٦ صفر ١٤٠٢ هـ.

٣٢ - إلهان أوتا أوغلو: وزيراً للإعلام والسياحة.

٣٣ - شريف تونان: وزيراً للإعمار والإسكان.

٣٤ - أحمد شمشوغلو: وزيراً للإعمار والإسكان في ٢٣ رمضان ١٤٠٢ هـ.

٣٥ - منير رئيف غوناي: وزيراً للشؤون القروية.

٣٦ - وجدي أوزغول: وزيراً للرياضة والشباب.

٣٧ - صادق شيدا: وزيراً للتأمينات الاجتماعية.

٣٨ - جهاد بابان: وزيراً للثقافة في ١٨ صفر ١٤٠٢ هـ.

٣٩ - إلهان أوتا أوغلو: وزيراً للثقافة والإعلام.

(١) تورغوت أوزال: ابن محمد صديق، ولد في ملاطية عام ١٣٤٦ هـ، وتخرج من جامعة استانبول التقنية عام ١٣٧٠ هـ مهندساً كهربائياً. شغل منصب وكيل شؤون إدارة الكهرباء، وأصبح بعدها مستشاراً خاصاً لرئاسة الوزراء للشؤون التقنية، وهو عضو هيئة التدريس بجامعة الشرق الأوسط عام ١٣٨٦ هـ، ومستشار التخطيط لشؤون الدولة ١٣٩١ - ١٣٩٣، ومدير بنك الدنيا (أمريكا) ١٣٩٧ هـ.
كان مرشحاً لحزب السلامة في ولاية أزمير، وشغل منصب نائب رئيس الوزراء في حكومة سالم بولاند أولصو التي قامت بعد الانقلاب العسكري الثالث، والمسؤول عن الشؤون المالية فيها، والمستشار للتخطيط. أسّس حزب الوطن الأم، ورشّح نفسه عن استانبول وفاز، وفاز حزبه بالانتخابات وشكّل الوزارة كما نجح في الانتخابات التالية وعاد لرئاسة الوزراء أيضاً.

عام ١٤٠٣ هـ، ولما كان تورغوت أوزال نائب رئيس الوزراء ووزيراً للدولة فقد قدّم استقالته من منصبه هذا في الحكومة ليستطيع خوض المعركة الانتخابية، وقد استقال بتاريخ ٢٣ رمضان ١٤٠٢ هـ (١٤ تموز ١٩٨٢ م)، وعدّلت الحكومة قانون الانتخابات حيث أصبح الحزب الذي لا يحصل على ١٠٪ من الأصوات يفقد أصواته، وتُعطى للحزب الذي ينال أكثر الأصوات، ولهذا فقد حصل حزب الوطن الأم على أكثر الأصوات إذ نال ٣٦٪ من مجموع الأصوات، وذلك لأنه لم يجد منافساً قوياً أمامه، فالناس لا يميلون إلى العسكريين، كما أن الحزب الشعبي لا يزال يعدّ ضعيفاً، ويعدّه بعضهم اشتراكياً، وبذا فقد اتجه الناخبون إلى تأييد حزب الوطن الأم.

عهد كنعان ايفرين الذي أصبح رئيساً للجمهورية بتأليف حكومية جديدةٍ بعد انتهاء الانتخابات وحسب نتائجها إلى تورغوت أوزال زعيم حزب الوطن الأم، فتشكّل الوزارة[1] في ٩ ربيع الأول ١٤٠٤ هـ (١٣ كانون الأول ١٩٨٣ م).

---

(١) شكّل تورغوت أوزال وزارته الأولى على النحو الآتي:

١ - تورغوت أوزال: رئيساً للوزراء.

٢ - كايا إردم: نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للدولة.

٣ - إسماعيل أوز داغلار: وزيراً للدولة في ١٣/٤/١٤٠٥ هـ.

كمال بوبركناس: وزيراً للدولة في ٢٨/١٢/١٤٠٥ هـ.

٥ - كورتكين البمقش: وزيراً للدولة.

٦ - أحمد قره وفي: وزيراً للدولة.

٧ - سعود طغرل: وزيراً للدولة.

٨ - لبناز غطر: وزيراً للدولة في ١٣/٤/١٤٠٥ هـ.

٩ - مسعود يلماز: وزيراً للدولة.

١٠ - حسن جلال غوزال: وزيراً للدولة ١٣/٢/١٤٠٧ هـ.

١١ - عبد الله تنكجي: وزيراً للدولة.

١٢ - كاظم أوركساي: وزيراً للدولة.

واستمرت هذه الحكومة مدة المرحلة الانتخابية كلها، ولما جرت الانتخابات في ٨ ربيع الثاني ١٤٠٨ هـ (٢٩ تشرين الثاني ١٩٨٧ م) بقي الحزب الوطن الأم يتصدّر مقاعد المجلس النيابي، وإن كانت قد انخفضت نسبته إلى ٣١٪ من الأصوات بعد أن كانت ٣٦٪ في الانتخابات

---

١٣ ـ علي بوزر: وزيراً للدولة ١٣/٢/١٤٠٧ هـ.
١٤ ـ نشأت إلدم: وزيراً للعدل.
١٥ ـ محمود أولتان سونغورلو: وزيراً للعدل في ١٣/٢/١٤٠٧ هـ.
١٦ ـ خليل إرطم: وزيراً للعدل في ٢٣/١/١٤٠٨ هـ.
١٧ ـ زكي ياوزتورك: وزيراً للدفاع الوطني.
١٨ ـ علي تانريار: وزيراً للداخلية.
١٩ ـ يلديرم أكبولوت: وزيراً للداخلية في ١ صفر ١٤٠٥ هـ.
١٩ ـ أحمد سلجوق: وزيراً للداخلية في ٢٣ محرم ١٤٠٨ هـ.
٢٠ ـ وحيد خلف أوغلو: وزيراً للخارجية.
٢١ ـ ورال أريكان: وزيراً للمالية.
٢٢ ـ كورتكب ألبتمشن: وزيراً للمالية في ١ صفر ١٤٠٥ هـ.
٢٣ ـ وهبي دينجرلر: وزيراً للتربية الوطنية.
٢٤ ـ متين أمير أوغلو: وزيراً للتربية الوطنية في ١٣/٩/١٤٠٥ هـ.
٢٥ ـ صفا غيراي: وزيراً للنافعة.
٢٦ ـ محمد أيدين: وزيراً للصحة والتعاون الاجتماعي.
٢٧ ـ مصطفى كالاملي: وزيراً للصحة والتعاون الاجتماعي في ١٣/٢/١٤٠٧ هـ.
٢٨ ـ يوزال عطاسوي: وزيراً للمواصلات.
٢٩ ـ إحسان ناكل: وزيراً للمواصلات في ٢٣ محرم ١٤٠٨ هـ.
٣٠ ـ حسنو دوغان: وزيراً للغابات.
٣١ ـ مصطفى كالاملي: وزيراً للتأمينات الاجتماعية.
٣٢ ـ مكرم تاشجيوغلو: وزيراً للتأمينات الاجتماعية في ١٣ صفر ١٤٠٧ هـ.
٣٣ ـ جاهد أرال: وزيراً للصناعة والتجارة.
٣٤ ـ كمال بويوكباش: وزيراً للطاقة والمصادر الطبيعية.
٣٥ ـ سعودي طورل: وزيراً للطاقة والمصادر الطبيعية في ١٣/٩/١٤٠٥ هـ.
٣٦ ـ مكرم تاشجيوغلو: وزيراً للثقافة والإعلام.
٣٧ ـ مسعود يلماز: وزيراً للثقافة في ١٣/٢/١٤٠٧ هـ.

الماضية، وقد تم له هذا النجاح رغم عودة الأحزاب السابقة التي كانت قبل الانقلاب العسكري إلى الساحة ودخولها المعركة الانتخابية، وكان تحقيق هذا الفوز بسبب قانون الانتخابات الذي ذكرناه والذي يُعطي أصوات الأحزاب التي لم تحصل ١٠٪ من الأصوات إلى الحزب الذي يحصل على أعلى نسبة، وبذا فقد عاد حزب الوطن الأم الى الحكم، وعهد رئيس الجمهورية كنعان إيفيرين إلى تورغوت أوزال بتشكيل حكومة جديدة[1]،

---

(١) شكل تورغوت أوزال وزارته الثانية على النحو الآتي:
١ ـ تورغوت أوزال: رئيساً للوزراء.
٢ ـ كايا إردم: نائباً لرئيس الوزراء، ووزيراً للدولة
٣ ـ كاظم أوكساي: وزيراً للدولة.
٤ ـ عبد الله تنكجي: وزيراً للدولة.
٥ ـ يوزال عطاسوي: وزيراً للدولة.
٦ ـ علي بوزر: وزيراً للدولة.
٧ ـ يوسف أوزال: وزيراً للدولة.
٨ ـ عدنان قهوجي: وزيراً للدولة.
٩ ـ أحمد بازار: وزيراً للدولة.
١٠ ـ جميل جيجك: وزيراً للدولة.
١١ ـ نهاد كتيجي: وزيراً للدولة.
١٢ ـ محمود أولتان سونغورلو: وزيراً للعدل
١٣ ـ أركان يورغان: وزيراً للدفاع الوطني.
١٤ ـ مصطفى كالاملي: وزيراً للداخلية.
١٥ ـ مسعود يلماز: وزيراً للخارجية.
١٦ ـ كورتكب ألبتمشن: وزيراً للمالية.
١٧ ـ حسن جلال كوزل: وزيراً للتربية الوطنية.
١٨ ـ صفا غيراي: وزيراً للنافعة.
١٩ ـ بولاند آقارجالي: وزيراً للصحة والتعاون الاجتماعي.
٢٠ ـ أكرم باكدميرلي: وزيراً للمواصلات.
٢١ ـ حسنو دوغان: وزيراً للغابات.
٢٢ ـ عمران أيكوت: وزيراً للتأمينات الاجتماعية.
٢٣ ـ شكرو يوروك: وزيراً للصناعة والتجارة.

فقدّم استقالة حكومته السابقة وألّف وزارة جديدة بتاريخ ١ جمادى الأولى ١٤٠٨ هـ (٢١ كانون الأول ١٩٨٧ م).

وقد عادت تركيا للتقرب من دول العالم الإسلامي فهي إحدى دول مؤتمر العالم الإسلامي، وتحسنت علاقاتها مع أكثر الأمصار ومنها المملكة العربية السعودية التي قام رئيس الوزراء تورغوت أوزال بزيارتها، كما تطورت العلاقات الاقتصادية بين هاتين الدولتين وغدت اللحوم وبعض البضائع التركية تجد لها سوقاً في المملكة، إضافة إلى الذين يذهبون إلى تركيا من أرض العرب ليقضوا الصيف في ربوعها.

جرت الانتخابات المحلية في شعبان ١٤٠٩ هـ (آذار ١٩٨٩ م). واستطاع حزب الوطن الأم من الاحتفاظ بالتفوق.

وخلف تورغوت أوزال في رئاسة الجمهورية كنعان إيفرين في ربيع الثاني ١٤١٠ هـ (تشرين الثاني ١٩٨٩ م)، وكلّف يلديرم أكبولوت برئاسة الوزارة، واستمرت هذه الوزارة حتى ٥ ذي الحجة ١٤١١ هـ (١٧ حزيران ١٩٩١ م) حيث طلب من رئيسها الاستقالة، وكلّف مسعود يلماز بتشكيل وزارة جديدة.

وفي ١٢ ربيع الثاني ١٤١٢ هـ (٢٠ تشرين الأول ١٩٩١ م) جرت الانتخابات العامة وحصلت الأحزاب الرئيسة على النسب التالية:

الحزب	النسبة	المقاعد
حزب الطريق القويم	٢٧,٣٪ من الأصوات،	ويمثّله ١٧٨ نائباً
حزب الوطن الأم	٢٣,٩٪ من الأصوات،	ويمثّله ١١٥ نائباً
حزب الشعب الديمقراطي الاجتماعي	٢٠,٦٪ من الأصوات،	ويمثّله ٨٨ نائباً
حزب الرفاه	١٨,٠٠٪ من الأصوات،	ويمثّله ٦٢ نائباً
الحزب الديمقراطي اليساري	١٠,٢٪ من الأصوات،	ويمثّله ٧ نواب

٢٤ - فخر الدين كورت: وزيراً للطاقة والمصادر الطبيعية.

٢٥ - محمد تيناز خطر: وزيراً للثقافة والإعلام.

ومن المعلوم أن الأحزاب التي تحصل على أقل من ١٠٪ من الأصوات تفقد ما حصلت عليه، ولا تمثل في المجلس النيابي.

شكّل سليمان ديميريل وزارة ائتلافية من حزبه (الطريق القويم)، وقد مثّل بعشرين وزيراً، ومن حزب (الشعب الديمقراطي الاجتماعي) وقد مثّل باثني عشر وزيراً وتسلّم أردال أينونو زعيم هذا الحزب نيابة رئاسة مجلس الوزراء.

مات رئيس الجمهورية تورغوت أوزال في شوال ١٤١٣ هـ (نيسان ١٩٩٣ م) إثر أزمة قلبية، ونجح سليمان ديميريل في تسلّم منصب رئاسة الجمهورية في ٢٥ ذي القعدة عام ١٤١٣ هـ (١٦ أيار ١٩٩٣ م)، وتسلّمت (تانسو تشيلر)[1] رئاسة حزب الطريق القويم، وشكلت وزارة ائتلافية من حزبها وحزب الشعب الديمقراطي الاجتماعي، في ٦ المحرم ١٤١٤ هـ (٢٥ حزيران ١٩٩٣ م).

وجرت الانتخابات البلدية في ١٥ شوال ١٤١٤ هـ (٢٧ آذار ١٩٩٤ م) وحصل حزب الرفاه على ١٨٪ من مجموع الأصوات، وفاز ببلدية إستانبول وأنقرة وعشرين بلدية أخرى.

توالت على تركيا في هذه المرحلة الجمهورية النيابية اثنتان وثلاثون حكومة من ٥ شعبان ١٣٦٩ هـ إلى آخر عام ١٤١٥ هـ.

منها:

٥ وزارات متتابعة شكّلها عدنان مندريس في عهد رئاسة محمود جلال بايار وهي مدة حكم الحزب الديمقراطي. (١٣٦٩ - ١٣٧٩ هـ).

و ٢ وزارة شكّلها جمال غورسيل أيام الانقلاب العسكري الأول الذي قام به. (١٣٧٩ - ١٣٨٠ هـ).

(١) تانسو تشيلر، ولدت في إستانبول عام ١٣٦٥ هـ (١٩٤٦ م)، وحملت شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من الولايات المتحدة الأمريكية. وانتخبت عضواً في المجلس النيابي عام ١٤١١ هـ (١٩٩١ م)، وتسلّمت منصب وزيرة دولة للشؤون الاقتصادية. ثم شكّلت الوزارة.

و ٥ وزارات في عهد رئاسة جمال غورسيل (١٣٨٠ - ١٣٨٧ هـ).
شكّل عصمت إينونو ثلاثاً متتابعة، وسعاد خيري أورگوبلو ووزارة سليمان ديميريل المشتركة مع أيام رئاسة جودت صوناي.

و ٥ وزارات في عهد رئاسة جودت صوناي (١٣٨٧ - ١٣٩٣ هـ)
شكّل سليمان ديميريل وزارتين متتابعتين، ونهاد إيريم وزارتين أخريين، وفريد ملان آخر وزارة ولم تنته مدة حكم جودت صوناي ولكن المرض أنهاها.

---

١ - عدنان مندريس: ٥ شعبان ١٣٦٩ - ١ جمادى الآخرة ١٣٧٠ هـ
(٢٢ أيار ١٩٥٠ - ٩ آذار ١٩٥١ م).

٢ - عدنان مندريس: ١ جمادى الآخرة ١٣٧٠ - ١٥ رمضان ١٣٧٣ هـ
(٩ آذار ١٩٥١ - ١٧ أيار ١٩٥٤ م).

٣ - عدنان مندريس: ١٥ رمضان ١٣٧٣ - ٢٤ ربيع الثاني ١٣٧٥ هـ
(١٧ أيار ١٩٥٤ - ٩ كانون الأول ١٩٥٥ م).

٤ - عدنان مندريس: ٢٤ ربيع الثاني ١٣٧٥ - ٣ جمادى الأولى ١٣٧٧ هـ
(٩ كانون الأول ١٩٥٥ - ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٧ م).

٥ - عدنان مندريس: ٣ جمادى الأولى ١٣٧٧ - ٢ ذي الحجة ١٣٧٩ هـ
(٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٧ - ٢٧ أيار ١٩٦٠ م).

٦ - جمال غورسيل: ٦ ذي الحجة ١٣٧٩ - ١٨ رجب ١٣٨٠ هـ
(٣١ أيار ١٩٦٠ - ٥ كانون الثاني ١٩٦١ م).

٧ - جمال غورسيل: ١٨ رجب ١٣٨٠ - ١٢ جمادى الآخرة ١٣٨١ هـ
(٥ كانون الثاني ١٩٦١ - ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦١ م).

٨ - عصمت إينونو: ١٢ جمادى الآخرة ١٣٨١ - ٢٢ محرم ١٣٨٢ هـ
(٢٠ تشرين الثاني ١٩٦١ - ٢٥ حزيران ١٩٦٢ م).

٩ - عصمت إينونو: ٢٢ محرم ١٣٨٢ - ٩ شعبان ١٣٨٣ هـ
(٢٥ حزيران ١٩٦٢ - ٢٥ كانون الأول ١٩٦٣ م).

١٠ - عصمت إينونو: ٩ شعبان ١٣٨٣ - ١٩ شوال ١٣٨٤ هـ
(٢٥ كانون الأول ١٩٦٣ - ٢٠ شباط ١٩٦٥ م).

١١ - سعاد خيري أورگوبلو: ١٩ شوال ١٣٨٤ - ٣ رجب ١٣٨٥ هـ
(٢٠ شباط ١٩٦٥ - ٢٧ تشرين الأول ١٩٦٥ م).

و ٨ وزارات في عهد الرئيس فخري كورتورك (١٣٩٣ - ١٤٠٠ هـ)
شكّل محمد نعيم طالو وزارة واحدة، وبولاند أجاويد ثلاث وزارات متفرقة، ومثلها سليمان ديميريل، وسعدي إيرماق وزارة واحدة.

---

١٢ - سليمان ديميريل: ٣ رجب ١٣٨٥ - ٢٣ شعبان ١٣٨٩ هـ
(٢٧ تشرين الأول ١٩٦٥ - ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩ م).

١٣ - سليمان ديميريل: ٢٣ شعبان ١٣٨٩ - ٢٨ ذي الحجة ١٣٨٩ هـ
(٣ تشرين الثاني ١٩٦٩ - ٦ آذار ١٩٧٠ م).

١٤ - سليمان ديميريل: ٢٨ ذي الحجة ١٣٨٩ - ١٥ محرم ١٣٩١ هـ
(٦ آذار ١٩٧٠ - ١٢ آذار ١٩٧١ م).

١٥ - نهاد إيريم: ٢٩ محرم ١٣٩١ - ٢٣ شوال ١٣٩١ هـ
(٢٦ آذار ١٩٧١ - ١١ كانون الأول ١٩٧١ م).

١٦ - نهاد إيريم: ٢٣ شوال ١٣٩١ - ٩ ربيع الثاني ١٣٩٢ هـ
(١١ كانون الأول ١٩٧١ - ٢٢ أيار ١٩٧٢ م).

١٧ - فريد ملان: ٩ ربيع الثاني ١٣٩٢ - ١٣ ربيع أول ١٣٩٣ هـ
(٢٢ أيار ١٩٧٢ - ١٥ نيسان ١٩٧٣ م).

١٨ - محمد نعيم طالو: ١٣ ربيع الأول ١٣٩٣ - ٣ محرم ١٣٩٤ هـ
(١٥ نيسان ١٩٧٣ - ٢٦ كانون الثاني ١٩٧٤ م).

١٩ - بولاند أجاويد: ٣ محرم ١٣٩٤ - ٣ ذي القعدة ١٣٩٤ هـ
(٢٦ كانون الثاني ١٩٧٤ - ١٧ تشرين الثاني ١٩٧٤ م).

٢٠ - سعدي إيرماق: ٣ ذي القعدة ١٣٩٤ - ١٩ ربيع الأول ١٣٩٥ هـ
(١٧ تشرين الثاني ١٩٧٤ - ٣١ آذار ١٩٧٥ م).

٢١ - سليمان ديميريل: ١٩ ربيع الأول ١٣٩٥ - ٥ رجب ١٣٩٧ هـ
(٣١ آذار ١٩٧٥ - ٢١ حزيران ١٩٧٧ م).

٢٢ - بولاند أجاويد: ٥ رجب ١٣٩٧ - ٥ شعبان ١٣٩٧ هـ
(٢١ حزيران ١٩٧٧ - ٢١ تموز ١٩٧٧ م).

٢٣ - سليمان ديميريل: ٥ شعبان ١٣٩٧ - ٢٦ محرم ١٣٩٨ هـ
(٢١ تموز ١٩٧٧ - ٥ كانون الثاني ١٩٧٨ م).

٢٤ - بولاند أجاويد: ٢٦ محرم ١٣٩٨ - ٢٢ ذي الحجة ١٣٩٩ هـ
(٥ كانون الثاني ١٩٧٩ - ١٢ تشرين الثاني ١٩٧٩ م).

٢٥ - سليمان ديميريل: ٢٢ ذي الحجة ١٣٩٩ - ٣ ذي القعدة ١٤٠٠ هـ
(١٢ تشرين الثاني ١٩٧٩ - ١٢ أيلول ١٩٨٠ م).

و ٣ وزارات أيام الرئيس كنعان ايفيرين (١٤٠٠ ـ ١٤٠٩ هـ) شكّل منها وزارةً واحدةً بولاند أولصو، ووزارتين تورغوت أوزال.

و ٣ وزارات أيام الرئيس تورغوت أوزال (١٤١٠ ـ ١٤١٣ هـ) شكّل يلديرم أكبولوت وزارة، وأخرى مسعود يلماز، وثالثة سليمان ديميريل.

و ١ وزارة واحدة أيام الرئيس سليمان ديميريل شكلتها تانسو تشيلر.

الانقلاب العسكري الثاني:

٢٦ ـ بولاند أولصو: ١٢ ذي القعدة ١٤٠٠ ـ ٩ ربيع الأول ١٤٠٤ هـ
(٢١ أيلول ١٩٨٠ ـ ١٣ كانون الأول ١٩٨٣ م).

٢٧ ـ تورغوت أوزال: ٩ ربيع أول ١٤٠٤ ـ ١ جمادى الأولى ١٤٠٨ هـ
١٣ كانون الأول ١٩٨٣ ـ ٢١ كانون الأول ١٩٨٧ م).

٢٨ ـ تورغوت أوزال: ١ جمادى الأولى ١٤٠٨ ـ شعبان ١٤٠٩ هـ
(٢١ كانون الأول ١٩٨٧ ـ آذار ١٩٨٩ م).

٢٩ ـ يلديرم أكبولوت: ربيع الثاني ١٤١٠ ـ ٥ ذي الحجة ١٤١١ هـ
(تشرين الثاني ١٩٨٩ ـ ١٧ حزيران ١٩٩١ م).

٣٠ ـ مسعود يلماز: ٥ ذي الحجة ١٤١١ ـ ١٥ ربيع الثاني ١٤١٢ هـ
(١٧ حزيران ١٩٩١ ـ ٢٣ تشرين الأول ١٩٩١ م).

٣١ ـ سليمان ديميريل: ١٥ ربيع الثاني ١٤١٢ ـ شوال ١٤١٣ هـ
(٢٣ تشرين الأول ١٩٩١ ـ نيسان ١٩٩٣ م).

٣٢ ـ تانسو تشيلر: شوال ١٤١٣ هـ ....
(نيسان ١٩٩٣ م ....).

الفصل الثالث

الصراعات الداخلية

يبلغ عدد سكان تركيا حسب تقديرات عام ١٤٠٨ هـ حوالي خمسين مليوناً، وتزيد مساحة البلاد على ٧٨٠ ألف كم٢ أي ما يزيد على مساحة بلاد الشام والعراق، وتكون الكثافة ٦٥ شخصاً في الكيلو المتر المربع الواحد. والزيادة كبيرة إذ تصل إلى ٢,٥٪ أي أن السكان يزيدون في كل عام ما ينوف على المليون وربع، وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع نسبة المواليد، وهي ظاهرة عامة في العالم الإسلامي كله.

ويُقيم أكثر السكان في الريف إذ تزيد نسبتهم فيه على ٧٠٪ بينما يُقيم في المدن ٣٠٪ فقط. ولا تهتم الحكومات بالمشروعات الإنمائية كثيراً، أو هكذا يُطلب منها، لذا فالفقر ينتشر، ويُعاني السكان أزمات، ويضطرون إلى الانتقال خارج الحدود، فنلاحظ أعداداً منهم في أوربا الغربية وخاصة في ألمانيا الاتحادية إلا أن الضغوط أصبحت تصل إليهم، وتُطالب الحكومات من قبل رعاياها بإخراج الأجانب من بلادها على الرغم من أن الأتراك يقومون بالأعمال الشاقة والوضيعة، ويعيشون حياة قاسية غير أنهم يرونها أفضل مما هي في بلادهم نتيجة التقصير في خدمة البلاد.

وفي الآونة الأخيرة أصبحت جموع تفد إلى دول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية ويؤدي معظمهم أعمالاً يدوية وخاصة أن العلاقات حسنة بين البلدين، كما تطوّرت المبادلات التجارية بينهما.

هذا مع العلم أن تركيا غنية زراعياً وغنية في ثرواتها المعدنية، ومع ذلك فالصناعة لا تزال متأخرة فيها، وتستورد الكثير مما تحتاج إليه، والنشاط الزراعي ضعيف، وهو بحاجة إلى دفع عجلة التطوّر فيه، وإقامة المشروعات الكثيرة لتقدّمه، من سدود وغيرها، كما أن الفلاحين بحاجة إلى المساعدات والتوجيه.

الصراع بين المجموعات البشرية:

لا نجد صراعاً بالمعنى الصحيح بين المجموعات المتعددة التي تعيش في تركيا وذلك لأن هذه المجموعات قليلة نسبياً، وأعدادها تجعلها تعيش بهدوء، إذ نجد أنه يعيش في تركيا المجموعات الآتية:

١ - الترك:

وهم المجموعة الرئيسية في البلاد، ويُشكّلون ٩٠٪ من مجموع السكان، إذ يبلغ عددهم خمسة وأربعين مليوناً، وينتمون إلى العرق الأصفر، ويسودون في البلاد كافة.

٢ - الأكراد:

وهم المجموعة الثانية، ويقرب عددهم من أربعة ملايين، أي أنهم يُشكّلون ٨٪ من مجموع السكان، وينتشرون في المنطقة الجبلية في جنوب شرقي البلاد، وعلى مقربة من الحدود السورية، وهم فقراء لطبيعة بلادهم وإهمال أرضهم.

٣ - العرب:

ويقدّر عددهم بثلاثة أرباع المليون، فتكون نسبتهم ١,٥٪ من مجموع السكان، ويعيشون في اسكندرون، وأضنة، وشمال الأرض الشامية.

٤ - الشركس:

ويعيش أكثرهم في الشمال الشرقي من تركيا، ويتناثر بعضهم في مناطق مختلفة إذ جاءوا مهاجرين فارين بدينهم خوفاً من الروس، ولا يزيد عددهم على مائتي ألف.

٥ - اليونانيون:

وأكثرهم يُقيم في المناطق الغربية على حدود اليونان، وفي مدينة إزمير، ويُقدّر عددهم بمائة وثلاثين ألفاً.

٦ - الكرج:

ويُساوي عددهم عدد اليونانيين، ويعيشون في الشمال الشرقي، ويرجعون في أصولهم إلى جورجيا التي عاصمتها تفليس، والتي تخضع الآن لسيطرة الروس.

٧ - الأرمن:

ولا يصل عددهم إلى المائة الألف، ويُقيم أكثرهم في شرقي البلاد، وفي منطقة كيليكيا، كما تعيش جالية منهم في مدينة استانبول.

٨ - البلغار:

ويُقيمون في الغرب، ويُقدّر عددهم بسبعين ألفاً.

٩ - اليهود:

ويبلغ عددهم أربعين ألفاً، ويسكنون في مدينتي استانبول وإزمير.

ويلاحظ أن أعداد الجماعات البشرية قليلة، وهذا ما لا يسمح لها بالصراع مع المجموعة الرئيسية التي هي التركية، كما أن معظمها يعيش في

مناطق الحدود، وهي غالباً ما تكون خاضعة للرقابة الشديدة، كما أنها متناثرة على الحدود فهي غير متداخلة بعضها مع بعض ليقوم بينها صراع أو تقع خلافات عصبية، إذ أن كل مجموعة تعيش متباعدة عن الأخرى إلا إذا استثنينا الأكراد والأرمن الذين تتقارب مناطقهم بعضها من بعض، وقد تتداخل لذا فإنه يقع بين الجانبين صراع، وربما أصبح صراعاً تاريخياً متوارثاً.

وربما كان الأكراد وحدهم من بين الجماعات البشرية التي تعيش في تركيا، وتسمح لهم أعدادهم للصراع مع المجموعة التركية الرئيسية مع أن نسبتهم لا تزيد على ٨٪ من مجموع السكان غير أنه يساعدهم على ذلك طبيعة بلادهم الجبلية، وشدة بأسهم التي ورثوها، والتي أثرت فيها بيئتهم أيضاً، وقربهم من الحدود، وحياة أبناء جنسهم وراء الحدود على مناطق طويلة في سوريا والعراق، إضافة إلى ظهير وراء ذلك في إيران، وأذربيجان الخاضعة لسيطرة الروس، وكلها تعيش في مناطق جبلية وعرة تساعد على الاعتصام فيها، وربما عاشت أيضاً مناهضة للحكم الذي تعيش في ظله، وتُعدّ من بين رعاياه.

دخل الأكراد في الإسلام بعد أن وصلت الفتوحات الإسلامية إلى بلادهم واجتازتها، وعاش الأكراد في ظلّ الدولة الإسلامية يشعرون أنهم جزء منها، وشعب من شعوبها، وأن عليهم واجب الجهاد فانخرطوا في صفوف المجاهدين، وواجب السمع والطاعة، وواجب النصح، وقد قاموا بما عليهم، وربما قامت بعض الحركات أو الأحداث الفردية إذ لم تكن لتعمّ الأكراد جميعها شأنها في ذلك شأن أي شعب من الشعوب، إذ ما منها إلا وحدثت فيه مخالفات أو قام بعض أبنائه بحركات سواء أكانوا على حق دعوا له أم ادّعوه أم على باطل تزيلوا به، كما أن ليس من إقليم إلا وقامت فيه أحداث تُنغص على ساكنيه معيشتهم. واستمر شأن الأكراد كذلك حتى الحرب العالمية الأولى.

اندلعت نار الحرب العالمية الأولى، وقامت حركات تدعو إلى العصبية القومية والأكراد ينظرون، وإثر تلك الحرب أُلغيت الخلافة، وكانت قد قُسّمت دولتها، ونشأت مكانها دول حديثة على أساس العصبية القومية، لقد قامت إيران تدعو إلى العصبية الفارسية، وبرزت العراق، وقُسّمت الشام إلى دول، وتأخذ كلها بفكرة العصبية للقومية العربية وتقوقعت تركيا على نفسها تأخذ الفكرة الطورانية وتتبنّاها وتدعو لها، حتى الروس الذين تمكّنوا من السيطرة على بلاد القفقاس وما وراءها قد أقاموا فيها جمهورياتٍ شيوعية على أساس قومي - حسب زعمهم - ومنها جمهوريتا أذربيجان وأرمينيا على تخوم مواطن الأكراد، وزعم الروس عارٍ عن الصحة إذ نلاحظ أن الشركس جعلوهم في ست جمهورياتٍ ومقاطعاتٍ ذات استقلالٍ ذاتي وترتبط كلها بموسكو مباشرةً باستثناء جمهورية أوستينا الجنوبية، وأبخازيا اللتين ترتبطان بجمهورية جورجيا الاتحادية النصرانية، وتقسيم الشعب الواحد إلى هذه المجموعات المتعددة إنما جاء هكذا لأنه مسلم، وكانت كل جمهورية ذات رقعةٍ صغيرةٍ محدودةٍ، وعددٍ من السكان قليل، وما ذلك إلا لتفتيت هذا الشعب الذي كان مُتمسكاً بعقيدته، مُدافعاً عنها، ويملك قسطاً كبيراً من الشجاعة وفنّ القتال، والتضحية.

وجد الأكراد أنفسهم بعد الحرب العالمية الأولى إذن في وضعٍ غريبٍ فكل من حولهم قام على أساس العصبية القومية إلا هم فقد جُزّئت مواطنهم بين عددٍ من الدول ايران - العراق - سوريا - تركيا - أذربيجان، فعاشوا كأقلياتٍ بين عدة شعوب، وهذا ما جعلهم يقومون بحركاتٍ في كل دولةٍ يعيشون فيها وتسمح لهم بذلك أعدادهم وهذا ما كان في تركيا، والعراق، وإيران، كما نمى ذلك عندهم دعوة العصبية القومية بل إن أكثرهم قد اتخذها شعاراً له، ولم يكن للمسلمين بينهم إمكانية مُقاومة تلك الدعوة للجهل المنتشر، ولما تمّ من التقسيم لهم على حين تجمّع غيرهم، وللضغط والملاحقة المستمرة بسبب عدم الخضوع والاستسلام

الطلق لمن وَضعوا بينهم وخاصة أنهم لم يقوموا على أساس إسلامي يُسكتهم، وحتى ليس على أساس المساواة لتُخفف شيئاً من غلوائهم وتردعهم. ولعله تبدو هنا أخطار العصبية القومية المُفرقة للأمة المُجزّئة لأبناء الدولة ومن هنا كانت حركات الأكراد في تركيا، هذا إضافةً إلى صراعهم مع جيرانهم الأرمن الذين يختلفون معهم بالعقيدة كما يختلفون معهم بالجنس.

وأصبح الأكراد نتيجة خلافاتهم مع دولهم ورقةً رابحةً بيد الدول الكبرى تضغط بهم على تلك الدول حين تريد، وتُمنّيهم بأماني ليكونوا إلى جانبها تُنفّذ عن طريقهم بعض ما تهدف إليه. فالروس يُلوّحون لهم بتجميعهم ضمن جمهوريةٍ سوفيتيةٍ واحدةٍ، وقد وافق بعضهم على هذا العرض، وبدأ يعمل له مُتذرعاً بأن المرّ الذي يتجرّعه الأكراد هو الذي دفعه للالتجاء إلى الارتماء في هذا الوحل.

والأمريكيون يدعون أنهم يعملون إلى لم شتاتهم في دولةٍ واحدةٍ تقف في وجه الأطماع الروسية، بشرط البعد عن الإسلام وعالميته، وعن الشيوعية وتهديمها، وإلحادها، ووافق فريق من الأكراد على العمل ضمن هذا المخطط ما دام يحفظ للأكراد عصبيتهم، ويؤمّن رغبتهم بالتجمع في إطارٍ واحدٍ، وهذا يضمن لهم كرامتهم، ويدفعهم للعطاء والإنتاج ـ حسب تقدير هذا الفريق وزعمه ـ.

والواقع أن كلا الفريقين كاذب في عرضه إذ لا يرغب في جمع الأكراد في دولةٍ واحدةٍ حيث يخشى بأسهم، ويخاف من مناطقهم الوعرة التي تُعدّ حصوناً طبيعية تحميهم من مداهمة العدو، وتقيهم شرّه، ويفضل بالواقع كلا الفريقين أن يبقى الأكراد مُشتتين يتلاعب بهم ضدّ حكوماتهم فالأمريكيون لتنفيذ مخططاتهم، والروس لنشر إلحادهم وشيوعيتهم، وهكذا تبقى مشكلة الأكراد قائمةً، وبين المدة والأخرى يتحرك الأكراد في شرقي تركيا يدعون إلى استقلالهم الذاتي أو إلى تحسين أوضاعهم المتردية.

ويجب ألا ننسى دور انكلترا التي تخاف على نفط المنطقة فيما إذا تجمع الأكراد، وقامت لهم دولة، لذا تُفضّل بقاءهم متفرقين، وتنعم هي بخيرات المنطقة وتُدلي بدلوها بالضغط أحياناً على حكومات المنطقة لتنفيذ سياستها وذلك عن طريق الأعوان لها الذين تمكّنت بالاتصال بهم من الأكراد.

وما أظنّ دولة كبرى إلا ولها يد في الموضوع وإن دورها أقلّ من أدوار الذين تكلمنا عنهم، لذا يبقى بروزهم في سياسة المنطقة ضعيفاً.

وأخيراً فإن مما يُساعد الأكراد على القيام بحركاتٍ أنهم على عقيدةٍ واحدةٍ فجميعهم من المسلمين ولا يشذّ عنهم سوى قلّة قليلة جداً من أتباع عبدة الشيطان (اليزيديين).

أما العرب وهم المجموعة الثالثة فإن عددهم قليل، وقد لاحظنا أن نسبتهم لا تزيد على ١،٥٪ من مجموع السكان، وهم مُوزّعون في مناطق واسعةٍ على طول الحدود، ويُقدّر ذلك الطول بحوالي ألف كيلو متر إضافة إلى الدخول في عمق البلاد حتى دياربكر، وماردين، وفي مدن (كلس) و(عينتاب)، وفي مناطق كيليكيا واسكندرون، ويُضاف إلى هذا التوزع والتبعثر أنهم ليسوا على عقيدةٍ واحدةٍ إذ أن بعضهم من المسلمين، وبعضهم الآخر من فرقة النصيرية التي يعيش أفرادها في اسكندرون وكيليكيا. ويجب أن نعلم أن أوضاع العرب في الدول المجاورة لتركيا ليس بأفضل حالاً من وضع العرب في تركيا بل أكثر سوءاً فما الذي يدفعهم للحركة أهو العمل من أجل الانتقال إلى مناطق لا يجدون فيها عملاً ولا يعرفون الحرية ولا يذوقون طعم الحياة أم للانضمام إلى بلد يكتوون فيها بنار الظلم وينالون مرّ العذاب؟ كما أن البلد العربي الذي يجاورهم لا يتصل بهم ولا يهتم بل لا يسعى لمساعدتهم فيما إذا نزل بهم بأس كما تفعل الدول التي تحترم نفسها بالنسبة إلى أقلياتها التي تعيش خارج حدودها. ثم إن تركيا التي قامت على أساسٍ قوميٍ، وعملت على محاربة الإسلام في بلادها، وأدارت ظهرها للعرب كلياً، كما أداروا لهم ظهورهم أيضاً عندما تبنّوا

فكرة العصبية القومية لذا فإن الحكم يُراقبهم ويرصد حركاتهم، وخاصة أنهم يعيشون في مناطق الحدود المعرّضة عادةً للمراقبة.

أما الشركس فقد رحل الفوج الأول منهم عن بلادهم بعد هزيمة الشيخ محمد شامل أمام الروس ووقوعه أسيراً بأيديهم عام ١٢٨١ هـ حيث انطلقت مجموعات منهم، ومن الشاشان، والداغستان نحو الدولة العثمانية، فأقاموا في بلادهم، وقد وضعت الدولة جزءاً منهم في جبهة القتال في أوربا لما عُرف عنهم من شجاعةٍ، وقد أبدوا هناك الكثير من فنون البطولة حتى كان مؤتمر برلين في رجب ١٢٩٥ هـ (١٨٧٨ م) بعد هزيمة الدولة أمام الروس، واشترطت الدول النصرانية على العثمانيين نقل الشركس من جبهة القتال، وكان هذا أحد بنود المؤتمر، فاضطرت الدولة على الموافقة، ونقلتهم من أوربا حيث وزّعتهم في أراضي الدولة العثمانية فمنهم من أقام في العراق، ومنهم من سكن الشام، وقد وضعوا على أطراف البادية لردّ غارات البدو عن المراكز الحضارية، ومنهم من عاش في الأراضي التركية متفرّقين في المدن المختلفة. ثم جاءت موجات أخرى نتيجة الضغط الروسي، وكان أشهرها هجرة عام ١٢٩٦ هـ. ثم ما كان بعد الحرب العالمية الأولى، وقيام الثورة الشيوعية، وخضوع بلاد الشركس للروس البيض ثم انتصار الشيوعيين ودخول بلاد الشركس حيث فرّ عدد آخر منهم، وأكثر من رحل في هذه الموجات الأخيرة أقام في شمال شرقي البلاد.

ويجب أن ننتبه إلى أن كلمة «شركس» تشمل الشركس وغيرهم من الشاشان، والداغستان، وحتى الآجار، إذ أصبح هذا هو المتعارف عليه، وإن لم يكن هو الحقيقة إذ أن كل مجموعةٍ تشكل شعباً وحده.

عاش الشركس في بداية أمرهم في البلدان التي هاجروا إليها، ولم يشعروا بفارقٍ كبيرٍ إذ انتقلوا إلى ديار إخوانهم، وتقوم الدولة على أساس الإسلام وهم من أتباعه، فهم جزء من الدولة، غير أنهم قد أحسّوا

بالاختلاف عندما حلّت العصبية القومية على الفكرة الإسلامية، فشعروا أنهم غرباء، فأخذت تنمو عندهم العصبية القومية، ولكن لم يكن لهذه العصبية أي أثرٍ ما دام أتباعها قلّة إذ ذكرنا أن عددهم لا يزيد على المائتي ألف، إلا أن السير في تيار العصبية القومية معناه الابتعاد عن الاسلام، وهم الذين خرجوا في سبيل التمسّك به والدفاع عنه. ثم حدث أمر أشدّ خطورةً وهو الوقوع في براثن الشيوعية ذلك أنه عندما انحرفوا عن طريق الإسلام وساروا في طريق العصبية القومية سهل عليهم التحرّك في أي فلكٍ من أفلاك الضلال، حيث بدأ الروس يتصلون بهم، وينشرون في أوساطهم الدعايات، ويذكّرونهم ببلادهم ومغانيها، وأهليهم، ومواطنهم فحنّت قلوب بعضهم وتأثروا بالدعاية الشيوعية فجرفوا في تيارها، وغدوا ضمن الصراع بين الحكم والأفكار الاشتراكية.

وأما اليونانيون فإنه رغم قلّتهم يُعدّون ذا أثرٍ حيث يعيشون في المناطق القريبة من بلاد اليونان، على الحدود تقريباً، وفي جزر بحر ايجه التركية، وفي مدينة إزمير، وهم يلقون الدعم والمساعدات من دولة اليونان، ولما كانت هناك نقاط خلافٍ بين دولتي تركيا واليونان، في تراقيا، في الجزر الإيجية، في قبرص فإن اليونان تتخذ من المساعدات التي تقدّمها لهم مجالاً للاتصال بهم واستغلالهم ليكونوا عيوناً لها، وهم كذلك فكل ما يجري في تركيا ويهمّ اليونان تصل أنباؤه مباشرةً إلى أثينا. ويشعر الأتراك بهذا ويُعانون منه الكثير. ومعظم اليونانيين يتبعون عقيدةً واحدةً هي النصرانية الأرثوذكسية، ويلتقون مع دولة اليونان بهذه العقيدة فيرتبطون معها لهذا، ولما كانت الدولة التركية تُنادي بالعلمانية فإنه يصعب عليها الوقوف ضدّ اليونانيين الذين من عقيدةٍ تُخالف عقيدتها إذ تخشى أن تتهم بالتعصب الديني ومُعاداة أصحاب الديانات الأخرى لذا تعمل دائماً على إرضائهم ومداراتهم، وتتودّد إليهم وهم لا يُبالون اتُّهموا بالتعصب أم لم يُتّهموا، وُصفوا بالعمالة للأعداء، أم لم يُوصفوا ما دامت العقيدة تجمع

بينهم وبين دولة اليونان.

وأما **الكرج** فغالبيتهم من النصارى، وهم يميلون إلى جورجيا إحدى جمهوريات الإمبراطورية الروسية، فالشيوعية تنتشر بين أفرادهم عصبية لأبناء جنسهم سواء أكانوا مُقتنعين بالنظام الشيوعي أم غير مُقتنعين، ويحرص الروس أن يُلوّحوا بالدعوة للانضمام إلى جورجيا التي ستضمّ في دولتها الكرج جميعاً. ويخضعون غالباً لرقابة الحكم التركي خوفاً من القيام بأعمال التخريب التي يقوم بها عادةً الشيوعيون، وإن وجد أفراد مسلمون بين الكرج وهم قلّة فالمشكلة أنهم جهلة بمبادىء دينهم كما أنهم جهلة بالشيوعية لذا يمكن - مع الأسف - جذبهم إلى الشيوعية من باب العصبية القومية، وربما يدفعهم إلى هذا أيضاً عدم تطبيق الإسلام في تركيا، والدعوة القومية، والتعصّب لها. فلم يجد هؤلاء الكرج مجالاً للتنظيم أو التحرك إلا ضمن أبناء جنسهم ومن هنا يكون الانزلاق.

وأما **الأرمن** فهم أشدّ المجموعات تعصّباً لجنسهم، لذا كانوا أكثر انغلاقاً أو تقوقعاً على أنفسهم، ويُحافظون على لغتهم، والذين يُقيمون منهم في شرقي البلاد يعملون على بقاء صلتهم مع إخوانهم في جمهورية أرمينيا التي تخضع للسيطرة الروسية، والتي تقع وراء الحدود التركية مباشرةً، وإن كانت الشيوعية بينهم قليلة الانتشار إلا أن العصبية القومية هي التي تجعل نفوسهم تهفو إلى سكان تلك الجمهورية الشيوعية، ويتأثرون من باب التضامن، أو يقعون تحت تأثير الدعاية الشيوعية بسبب الارتباط بالعصبية. والذين يعيشون في منطقة كيليكيا يحلمون بإقامة دولةٍ أرمنيةٍ أو إحياء الدولة التي سبق لها أن قامت في تلك الجهات بل يُطلقون على المنطقة اسم «أرمينيا الصغرى» هذا رغم قلّة عددهم، غير أنهم يعتمدون على وجود النصيرية هناك والذين لا وزن لهم، وهذا ما يجعل مقاومة فكرة الدولة الأرمنية ضعيفةً، بل ربما وافق النصيريون الأرمن في إقامة دولتهم حيث يصبحون فيها ذا عددٍ يُحسب له حساب، ولكن لم يكن لهم شأن في

الماضي ليُقدّموا دعماً، أو يعتمد عليهم في المساعدة. والأرمن الذين يعيشون في استانبول يتقوقعون على أنفسهم ويدعمون كأقليةٍ إقامة دولةٍ أرمنيةٍ في منطقة كيليكيا، وإقامة أخرى في شرقي تركيا أو انضمام الأرمن إلى جمهورية أرمينيا الشيوعية أو على الأقلّ هم ضدّ الأتراك في كل حين، وعلى استعداد للعمل مع كل ناعقٍ ضدّ الأتراك سواء أكانوا مدفوعين من الشيوعيين أم من الرأسماليين، والأرمن بينهم من يتبع كلا النظامين ارتباطاً، وبحرارة واحدة.

وأما **البلغار** فهم قلّة أيضاً ويعيشون في الجزء التركي الأوربي على مقربةٍ من حدود بلغاريا، ومعظمهم ضدّ الأتراك، وذلك لأن أكثريتهم من أتباع الديانة النصرانية ثم للخلاف القائم بين تركيا وبلغاريا عقيدةً، ونظاماً، وسياسةً إضافةً إلى ظلم حكام بلغاريا الشيوعيين الدائم للمسلمين فيها ومُحاولة إذابتهم ضمن المجتمع النصراني الأرثوذكسي الشيوعي البلغاري، والعمل المستمر لطرد الأتراك من بلغاريا إذ يعدّونهم من بقايا الحكم العثماني ورمزاً لذلك الحكم على بلغاريا إضافةً إلى الحقد الصليبي الممزوج بالإلحاد ضد الإسلام.

وأما **اليهود** فهم مجموعة عقيدية رغم ادّعاءاتهم أنهم مجموعة تعود لأصلٍ واحدٍ هو إسرائيل (يعقوب) بن إسحاق، عليهما السلام، وهو ادّعاء كاذب لا صحة له أبداً إذ اعتنق اليهودية عدد من الشعوب كان من أبرزهم الخزر، لذا نعدّ صراعهم مع الصراعات العقيدية في تركيا، ونهمل وضعهم ضمن المجموعات البشرية.

الصراع بين العقائد:

إذا كانت الأقليّات من حيث المجموعات البشرية لا تشكل سوى ١٠٪ من مجموع السكان فإن الأقليّات العقيدية تقلّ عن ذلك كثيراً، ولا تزيد على ١٪ من مجموع السكان، أي أن نسبة المسلمين تُعادل ٩٩٪

وذلك لأن الأتراك كلهم من المسلمين والأقليات من أكراد، وعرب، وشركس وهي المجموعات الرئيسية وغالبيتها من المسلمين إن لم نقل جميعها، أما الأقليات المحدودة وهي اليونانيون، والكرج، والأرمن، والبلغار فغالبيتهم من أتباع الديانة النصرانية الأرثوذكسية، وجميعهم دون نصف مليون، وهؤلاء، مع الأسف لا يقيمون أي وزن للدولة التي يعيشون في ظلها، رعايا لها، ويعادون دائماً الحكم فيها، ويتصلون بالدول الأوربية والولايات المتحدة ويعدّون أنفسهم أتباعاً لها. ولم يستطع المسلمون - مع الأسف أيضاً - أن يحتووهم ويكسبوهم إلى صف الإسلام رغم المدة الطويلة التي عاشوا فيها بينهم، وربما كان يعود ذلك إلى الحروب المستمرة بين الدولة العثمانية وأتباع الديانة النصرانية التي تنتمي إليها هذه الأقليات فقد كانوا هم دائماً بجانب أبناء عقيدتهم غير أنهم لم يستطيعوا فعل شيء يومذاك لأن النظام العثماني الذي يستمد تشريعاته من الإسلام لم يكن ليسمح لأهل الكتاب أو لغيرهم من الانخراط في صفوف جيش الدولة. ثم جاءت مرحلة ضعف العثمانيين وقوة الدول النصرانية فحصل أتباع ديانات الدول الأوربية النصرانية على امتيازات واسعة تفوق ما يحصل عليه المسلمون فكان هذا مشجعاً لبقائهم على عقيدتهم رغم فسادها معتمدين على دعم تلك الدول النصرانية لهم، وعلى تلك الامتيازات التي تعطيهم فوائد جمة.

ثم جاءت دولة تركيا الحديثة تتبنى القومية، وتعمل على الانسلاخ من الإسلام، فما كان لهؤلاء أن يؤمنوا وأهل الإسلام يعملون على تركه تحت تأثير الدعوة الى العصبية، والتوجه نحو الحضارة المادية التي فتن بها الناس، وتشجيع الدول النصرانية وكنائسها المستمر على السير في ركاب العلمانية للمسلمين ليتخلوا عن دينهم على حين تدعو أتباعها للتمسك بعقيدتهم هذا إضافة إلى الشائعات التي تروجها بين المسلمين أن أوربا لم تتقدم علمياً وتتطور مادياً إلا عندما تخلت عن دينها، وقد قبل هذه الفكرة بعض

ضعفاء المسلمين، واقتنعوا بها، وعملوا لها فأيدتهم الدول الأوربية التي غدت صاحبة النفوذ، ودعمهم نصارى البلاد، ومنهم مصطفى كمال و... هذا إضافة إلى ما يصاب به كثير من المسلمين من هزيمة نفسية، وملاحقة المسلمين الملتزمين، ونشر الشائعات ضدهم.

فالنصارى ضدّ أي عملٍ لمصلحة البلاد، ومع كل عدوٍّ لها، ويعملون في التخطيط لهذا، وينتمون إلى مختلف الأحزاب غير الإسلامية طبعاً، ويعملون من داخلها لبقاء أفكار مصطفى كمال المعادية للإسلام ومنها العلمانية، والقومية، وتقليد الأعداء والسير على نهجهم.

أما اليهود فدورهم الاقتصادي كبير، وإمكاناتهم التخطيطية ضخمة، وقدرتهم على بذر الفتن عظيمة، وهم يُعادون الإسلام خاصة، والأديان الأخرى عامةً ويُسخّرون طاقاتهم كافةً لضرب الإسلام وأهله، ويستخدمون أصحاب الديانات الثانية في سبيل الحصول على هذا الهدف، وقد دعموا النصارى ومشوا وراءهم لهدم الخلافة وتمكنوا، وأخذوا وعداً منهم بتقديم جزء من جنوبي الشام (فلسطين) لهم بعد انتصار الحلفاء، وتقطيع أوصال الدولة الخلافة، وتقسيم أجزائها فيما بينهم، وقد حدث هذا، ثم دعم تركيا لليهود في فلسطين والاعتراف بدولتهم، وقد تم ذلك، ثم التعاون بين الدولتين، وهم يعملون على إبقاء أفكار مصطفى كمال المعادية للإسلام، ومنها العلمانية، والقومية، وتقليد أعداء الإسلام والسير على نهجهم.

واليهود دورهم المالي في استانبول وازمير واضح، ويعملون على تسخير الناس لتنفيذ مخططاتهم ويتخذون الوسائل كلها في سبيل هذه الغاية وأبرزها المال والجنس ثم الوسائل التي تسير عن هذه الطريق مثل وسائل الإعلام كلها، والسلطة والعمل على ظهور الرجال.

الصراعات الحزبية:

يمكن أن تُقسم الصراعات الحزبية في تركيا إلى ثلاث مراحل.

المرحلة الأولى: منذ إلغاء الخلافة وإعلان الجمهورية في ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ حتى ٥ شعبان ١٣٦٩ هـ، أي ما يزيد على سبعة وعشرين عاماً.

المرحلة الثانية: وتمتد من ٥ شعبان ١٣٦٩ هـ حتى الانقلاب العسكري الأول في ٢ ذي الحجة ١٣٧٩ هـ، أي ما يزيد على عشر سنوات.

المرحلة الثالثة: وتمتد من ٢ ذي الحجة ١٣٧٩ هـ إلى يومنا هذا..

المرحلة الأولى: ألغيت السلطنة، وأعلنت الجمهورية في ٢٠ ربيع الأول ١٣٤٢ هـ (٣٠ تشرين الأول ١٩٢٣م)، ثم ألغيت الخلافة في ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ (٣ آذار ١٩٢٤ م)، ولم يكن في البلاد سوى حزب واحد هو حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه مصطفى كمال، وعندما عمل رؤوف أورباي، وعلي فؤاد، وجعفر الطيار، وجمال المرسيني، ورفعت باشا، وكاظم باشا على تشكيل الحزب الجمهوري الديمقراطي، تخلص منهم مصطفى كمال بطريقة من الطرق، كما تخلص من الحزب بحلّ المجلس، وتعيين مجلس جديد استبعد منه مؤيديهم كافة أو من كل من لم يكن مؤيداً له مائة بالمائة.

ولما أسس عبد القادر كمالي حزب الأهالي وُجهت عليه السهام فزال الحزب ومؤسسه.

كما زالت بقايا جماعة الاتحاد والترقي عندما فكّر بعضهم بإحياء حزبهم من جديد مثل جاويد، وشكري، ورشدي، وعابدين.

إذن لم تكن هناك مُعارضة، ولم تكن صراعات حزبية في هذه المرحلة.

ولذا فكّر مصطفى كمال بإيجاد معارضة فأوعز إلى رفيقه علي فتحي أوقيار بتشكيل «الحزب الحر»، وما أن نشأ هذا الحزب حتى لقي نجاحاً مُخالفة لرئيس الجمهورية زعيم حزب الشعب الجمهوري، وارتفعت أسهم علي فتحي أوقيار فخاف مصطفى كمال مغبة الأمر فقضى على الحزب، ورجع عن فكرة المعارضة، وأصرّ على فكرة الحزب الواحد واكتفى بذلك.

إذن لم يجد حزب الشعب الجمهوري أمامه حزباً يُنافسه، ويقف في صف المعارضة، ويقع الصراع بين الحزبين، وإنما كان الصراع كله منصباً على الإسلام والمسلمين والعادات الأصلية التي تنبع من العقيدة، بل وكل ما يمتّ إليها بصلة من لغة وتاريخ وتقاليد فتراه يُلغي الخلافة، ويُجزّئ دولتها، ويقطع أواصر الصلة، ويُنهي الكتابة التركية بالحرف العربي، ويجعل العطلة يوم الأحد مقلداً بذلك النصارى، وأبطل عطلة يوم الجمعة يوم عبادة المسلمين، وفرض لبس القبعة، وأبطل مجلة الأحكام الشرعية، وطبق القانون السويسري، وسخر من العلماء و... وهذه اهتمامات رئيس الحزب وخلفائه في مدة تزيد على سبع وعشرين سنة.

وجاءت المرحلة الثانية حيث تأسس الحزب الديمقراطي في نهاية المرحلة الأولى ولقي تأييداً شعبياً كبيراً كرهاً بحزب الشعب الجمهوري، ومؤسسه، وسياسته، وقفز فجأة إلى الصدارة وتسلّم السلطة، وبدأ الصراع بين الحزبين على أشدّه، واتخذ الحزب الحاكم السلطة وسيلة فألغى الحزب المعارض، واعتقل زعماءه، وصادر أملاكه، ولكنه لم يلبث أن ظهر من جديد باسم جديد هو الحزب القومي الجمهوري، كما ظهر حزب الحرية، وحزب الفلاحين الجمهوري واندمج الأحزاب الثلاثة في جبهة واحدة للمعارضة، واشتدّ الصراع بين الفريقين، وأخرجت المعارضة المظاهرات ضدّ السلطة فقمعتها الحكومة بعنف واتخذت ضدها الإجراءات التعسفية مما جعل الحزب الديمقراطي الذي بيده زمام الأمر يخسر كثيراً، ويفقد من شعبيته، وخاصة أنه والمعارضة ينبعان من أصلٍ واحدٍ، ولم يحصل على

التأييد إلا لكره الناس بحزب الشعب الجمهوري ومؤسسه مصطفى كمال، غير أنه سار على الدرب نفسه لذا استحق الكراهية نفسها التي استحقها الأول.

لجأت السلطة كما يلجأ غيرها عادةً عندما يرى نفسه ضعيفاً ولم يستطع الصمود في وجه المعارضة إلى الادّعاء بوجود مؤامرة بين الضباط، لتغيير نظام الحكم فادّعت السلطة ذلك، وقامت بالضغط، واعتقلت الناس، وأعدمت بعض الذين ادّعت أنهم يُخطّطون لاستلام السلطة، غير أن هذا لم يفدها شيئاً إلا التأخير اليسير لترك المسؤولية.

لجأت الحكومة إلى أسلوبٍ آخر للوقوف في وجه المعارضة وهو استجداء تأييد المسلمين رغم أنها والمعارضة سواء في العلمانية والوقوف في وجه الإسلام غير أن ضعفها أمام المعارضة قد ألزمها هذا، وأقدمت على افتتاح بعض المشروعات الإسلامية فحصلت فعلاً على بعض ما ترمي إليه، ولكنها لم تدر أنها قد حفرت قبرها لنفسها إذ خشيت الدوائر الغربية التي تدعمها من هذا التوجّه البسيط نحو الإسلام من أن يكون مقدمةً لإعادة تركيا إلى الخط الإسلامي لذا أسرعت تلك الدوائر وقضت على الحكومة بانقلابٍ عسكري بقيادة رئيس الأركان جمال غورسيل في ٢ ذي الحجة ١٣٧٩ هـ، وانتهت بذلك هذه المرحلة التي دامت ما يزيد على عشر سنوات وكانت صراعاً بين حزب الشعب الجمهوري أو بين رجاله عندما اضطروا إلى تغيير اسم حزبهم الأول عندما ألغته الحكومة وبين الحزب الديمقراطي مُتمثّلاً بالسلطة، وبالواقع فإن هذه المرحلة كانت صراعاً بين نفوذين: النفوذ الإنكليزي الذي يُريد أن يتشبّث بمواقعه والنفوذ الأمريكي الذي يُريد أن يحلّ محله وكلاهما ضمن إطارٍ عام هو حلف شمالي الأطلسي حيث يحرص كلا النفوذين أن تبقى تركيا تجري في فلكه.

وجاء الحكم العسكري كمرحلةٍ انتقاليةٍ لم تدم طويلاً إذ لم تزد مدتها كثيراً على السنة، توطّد خلالها النفوذ الأمريكي بشكلٍ قوي، وتبدلت

المراكز القيادية في حزب الشعب الجمهوري مع بقاء عنوانه في شخصية رئيسه عصمت إينونو الذي اضطر إلى مسايرة الوضع الراهن للاحتفاظ بمركزه، وإذا كان العسكريون قد أنهوا الحزب الديمقراطي مع أن النفوذ الجديد قد أسّس دعائمه عليه إلا أنه قد تخلّى عنه، فما هو إلا بضاعة استهلكت وليس من مصلحةٍ في إبقائها بل من الضرورة إلقاؤها فقُذف بحيث قادته، وزال الحزب من الوجود للتعمية وتغطية اللعبة الدولية عن أنظار المراقبين والمتفرجين إلا أنه قد نشأ مكانه حزب العدالة يحمل العنوان نفسه والسياسة ذاتها، وما دامت قد توطّدت دعائم النفوذ الأمريكي فلا مانع من إعادة الحياة النيابية والصراع الحزبي من جديد فهو رمز النظام الرأسمالي، وتكون قد بدأت مرحلة جديدة من الصراعات الحزبية.

بدأت المرحلة الثالثة بظهور قوة حزب الشعب الجمهوري من جديدٍ، وقد تصدّر بأعداد نوابه مقاعد المجلس النيابي، وتلاه حزب العدالة الذي تأسّس حديثاً على أنقاض الحزب الديمقراطي، ولم يعد هناك من تنافرٍ بين الحزبين حيث سارا في مسارٍ واحدٍ، وتسلّما السلطة معاً في حكومةٍ ائتلافيةٍ برئاسة زعيم حزب الشعب الجمهوري عصمت إينونو بلونه الجديد وثوبه الحديث، واستمرّ التعاون بين الحزبين في حكومتين، غير أن الانتخابات التكميلية أعطت الفوز لحزب العدالة فتغيّرت النفسيات، وصعب التفاهم بين الحزبين فشكّل عصمت إينونو وزارة أقليةٍ من حزبه.

وفي الانتخابات النيابية العامة فاز حزب العدالة، وبدأ الصراع على السلطة بين الحزبين الكبيرين، غير أن حزب العدالة حظي بتشكيل حكومتين لتفوّقه في أعداد نواب حزبه غير أن الجيش قد كره الحرية الزائدة التي ادّعى حزب العدالة أنه قد منحها للمواطنين، والتي أدّت إلى تحركاتٍ سياسيةٍ مُضادةٍ فأُقيل سليمان ديميريل من الحكم عن طريق الجيش، غير أن قوة حزبه قد حفظت له مركزه، ولم يكن لبقية الأحزاب أو لرئيس الجمهورية أن يتجاهل هذا الحزب فتشكّلت حكومة ائتلافية ضمّت حزب

العدالة، والشعب الجمهوري، والديمقراطي برئاسة رجلٍ مستقلٍ هو نهاد إيرم، وأراد حزب العدالة أن يبيِّن للشعب مكانته فانسحب من الحكم فسقطت الوزارة، واضطرّ نهاد إيرم إلى إعادة تشكيل الوزارة دون دخول حزب العدالة فيها.

وضعف حزب الشعب الجمهوري بالانشقاق الذي حدث فيه إذ انشقّ تورهان فيقي أوغلو عنه، وألّف حزب الثقة الجمهوري، وانضم إليه فريد ملان الذي تسلّم منصب رئاسة الوزراء، أما حزب العدالة خصمه فقد شعر بقوته، وأراد منافسة الجيش في رئاسة الجمهورية غير أنه قد فشل ونجح فخري ثابت كورتورك مرشح الجيش.

كانت المنافسة سياسية والصراع حزبياً دون خلافٍ فكري فالجميع تجمعهم العلمانية، ويدّعون أنهم يسيرون على نهج مصطفى كمال، والجيش حامي هذا الخط وحائل دون الحيدان عنه، غير أنه في هذه الأثناء وجد حزب السلامة الوطني الذي يدعو إلى نهجٍ إسلامي فأصبح هو المنافس الفكري للأحزاب الأخرى التي وقفت في وجهه وعملت على القضاء عليه، ولكنها في الوقت نفسه لم تستطع التخلّي عن الصراع على السلطة فيما بينها فكانت تضطر للتعاون معه في سبيل الحصول على الثقة النيابية للحكومة التي يُشكّلها أحد الحزبين الكبيرين إذ كان حزب السلامة الوطني الحزب الثالث من حيث عدد المقاعد النيابية. لقد اشترك مع حزب الشعب الجمهوري في حكومة ائتلافية رأسها بولاند أجاويد زعيم حزب الشعب، وفي عهد هذه الوزارة حدث الإنزال التركي في قبرص فكان تأييد الشارع لها كبيراً، وحصل حزب السلامة الوطني وزعيمه نجم الدين أربكان على تأييد شعبي كبير نتيجة ذلك الإنزال وعلى دعاية واسعة لأنه كان المحرّك الأساسي لدعم المسلمين في قبرص، وقد نافسه على ذلك شريكه في الحكم، حتى حدث صراع بين الطرفين وكل يدّعي أنه هو السبب في ذلك العمل المشرّف، وأن لاحظ الشارع أن نجم الدين أربكان هو صاحب الفضل بعد

الله في تلك العملية، وانفصمت عرا الائتلاف الوزاري بعمليةٍ مقصودةٍ من زعيم حزب الشعب الجمهوري، تخلّصاً من شريكه ومنافسه.

كما اشترك حزب العدالة مع حزب السلامة الوطني في حكومةٍ ائتلافية وإن كان نجم الدين أربكان أضعف مما كان عليه في حكومة بولاند أجاويد حيث لم يحصل في الانتخابات على ما حصل عليه من قبل، وإن كان قد بذل جهداً في الحكم مرةً ثانيةً بدا في الجانب الاقتصادي. وكرّر الحزبان الائتلاف في حكومةٍ ثانية.

وانشق الحزب الديمقراطي على نفسه ففريق قليل من انضمّ إلى حزب السلامة الوطني وهو الذي عند أفراده عاطفة دينية، وأكثره انضمّ إلى حزب الشعب الجمهوري، وبذا خرج هذا الحزب من الميدان، وزال نهائياً وانتهى الصراع معه.

ونشأ حزب الحركة الملية[١] الذي يرأسه ألب أرسلان توركيش، وكان ذا نشاطٍ ودخل في صراعٍ مع بقية الأحزاب وخاصةً الشيوعية منها والتي كان له معها جولات، وقد كثرت الفئات الشيوعية وتعدّدت تجمّعاتها، وكانت تعمل في السرّ، ولم يكن مرخصاً إلا لواحدٍ منها وهو الحزب الاشتراكي العمالي الذي ظهر حديثاً، أما الأخرى فكان منها حزب العمل التركي الذي يدعو إلى الإصلاح الزراعي، وانسحاب تركيا من الأحلاف السياسية والعسكرية، وإعطاء الأكراد، والأرمن استقلالهم الذاتي، وعلى رأس هذا الحزب بهيجة بوران، وقد قوي هذا الحزب حتى استطاع الحصول على خمسة عشر مقعداً في المجلس النيابي. ومنها حزب الشباب الإصلاحي الذي له جناح عسكري يُعرف باسم جيش التحرير الشعبي التركي، وقد قام بمظاهرات ضدّ الأسطول الأمريكي عام ١٣٨٨ هـ، وقد أحرق المتظاهرون من رجاله السفارة الأمريكية في أنقرة مرتين، وكان

(١) تعني الملية: الوطنية.

من هذه التجمعات الحزب الشيوعي الذي له خلايا سرّية، ومركز في تراقيا أي في الجزء الأوربي من تركيا، ويعمل هذا الحزب بصورة سرية منذ عام ١٣٤٤ هـ. وعلى الرغم من أن حزب الحركة المليّة كان يعمل بالدرجة الأولى ضد التنظيمات الشيوعية التي تُعارض الأنظمة الرأسمالية وتُعادي الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنه لم يكن في هذا رضا عن هذا الحزب من قبل الدوائر الاستعمارية وذلك لأنه لا يدور في فلكها، ولا يعمل بتوجيهها، ويملك تنظيماً شبه عسكري فهو حسب نظرها إن كان يعمل الآن بما يتّفق وخطّها إلا أنه لا يوجد ما يمنع من أن يأتي يوم يعمل فيه ضدّها وهذا أمر طبيعي لذا كانت النظرة إليه نظرة العداوة والرغبة في إزالته من الساحة السياسية.

ويوم قام الانقلاب العسكري الثاني في ٣ ذي القعدة ١٤٠٠ هـ (١٢ أيلول ١٩٨٠ م) كانت الأحزاب المتصارعة في تركيا هي:

١ - حزب الشعب الجمهوري:

وشعاره ستة أسهم، ويعني كل سهم فكرةً مما يلي: (وطنيون - علمانيون - جمهوريون - ثوريون - تقدميون - شعبيون)، ويرأسه آنذاك بولاند أجاويد، ويعدّ مصطفى كمال المؤسس الأول له، ثم خلفه في رئاسة الحزب عصمت إينونو، وقد أُلغي هذا الحزب مدةً في أواخر حكم الحزب الديمقراطي، وتُوفي عصمت إينونو عام ١٣٩٣ هـ، وأصبح زعيم الحزب بولاند أجاويد وإن وقع خلاف بينه وبين عصمت إينونو من قبل. ويعدّ هذا الحزب أكثر الأحزاب التي آل إليها حكم البلاد.

٢ - حزب العدالة:

ويرأسه سليمان ديميريل، وشعاره الحصان الأبيض، وقد تأسّس هذا الحزب عقب الانقلاب العسكري الأول عام ١٣٧٩ هـ، وقام على أنقاض

الحزب الديمقراطي، ومن أعضاء هذا الحزب تاكين أريبون الذي رشحه الحزب لرئاسة الجمهورية بعد انتهاء رئاسة جودت صوناي.

٣ - الحزب الديمقراطي:

وقد انتهى قبل مدةٍ، وزال عن المسرح السياسي، وقد أسّسه محمود جلال بايار، وحكم تركيا عشر سنوات ١٣٦٩ - ١٣٧٩ هـ، وشعاره كفٌّ ممدودة، وتعني حسب اصطلاح أعضائه أن الكلام كله للشعب. وقد قضى عليه جمال غورسيل قائد الانقلاب العسكري الأول، وأُعيد تأسيسه بعد انشقاقٍ في حزب العدالة، إذ تولّى المنشقون هذا التأسيس لأن حزب العدالة إنما قام بالأساس على بقايا الحزب الديمقراطي، وكانت رئاسة الحزب الديمقراطي قبل انحلاله تتألف من:

أ - فروح بوزبايلي: كان من حزب العدالة، وتسلّم رئاسة المجلس النيابي.

ب - يوكسيت منديريس: نجل عدنان منديريس.

جـ - توليفر غورسوي: ابنة محمود جلال بايار.

د - فاروق سوكان: كان من حزب العدالة، وتسلم وزارة الداخلية.

هـ - سعد الدين بيلجق: كان من حزب العدالة، وتسلم وزارة المواصلات.

و - محمد توركوت: كان من حزب العدالة، وتسلم وزارة الصناعة.

ثم انسحب هؤلاء الذين كانوا في حزب العدالة، وبقي فروح بوزبايلي زعيم الحزب الديمقراطي، وكان هذا الحزب يعد الحزب الرابع قبل زواله.

٤ - حزب السلامة الوطني:

ويرأسه نجم الدين أربكان، وتأسس عام ١٣٩٢ هـ، وشعاره سبابة متجهة إلى الأعلى، وتعني عندهم (الله واحد)، وقد شارك في الحكم في ثلاث وزارات ائتلافية إحداها مع حزب الشعب الجمهوري، واثنتان مع حزب العدالة إضافة إلى حزب الحركة المليّة، وحزب الثقة الجمهوري، ويعدّ حزب السلامة الوطني الحزب الثالث في تركيا يومذاك.

٥ - حزب الحركة الملية:

ويرأسه ألب أرسلان توركيش، وشعاره ثلاثة أهلّة.

٦ - حزب الثقة الجمهوري:

ويرأسه تورهان فيضي أوغلو، وقد انشقّ عن حزب الشعب الجمهوري.

٧ - حزب الوحدة الوطنية:

ويرأسه مصطفى تيمبي، وشعاره الأسد محاطاً بنجوم، ويكثر النصيريون بين أعضائه، وهو ذو ميول شيوعية.

٨ - الحزب الاشتراكي العمالي:

ورئيسه أوبايبدر، ومن عنوانه تعرف ميوله.

هذه هي الأحزاب التي كانت تعمل على الساحة التركية يوم وقع الانقلاب، ومرخص لها، ولكن كانت هناك تجمعات شيوعية وأحزاب تعمل في الظلام دون أن يكون لها رخصة بالعمل، ومنها:

أ - حزب العمل التركي:

وترأسه امرأة هي بهيجة بوران، وللحزب ممثلون في المجلس النيابي، وقد وصل عددهم إلى خمسة عشر عضواً.

ب - حزب الشباب الإصلاحي:

وهو ذو ميول شيوعية أيضاً، وله جناح عسكري يُعرف باسم جيش التحرير الشعبي التركي.

جـ - الحزب الشيوعي:

ومنطقة نفوذه القسم الأوربي التركي، وهو قديم برز منذ قيام الجمهورية وإلغاء الخلافة.

لما وقع الانقلاب العسكري الثاني تشتت أمر الأحزاب فزال الصراع فيما بينها ولكنه من ناحية ثانية انتقل إلى صراع مع العسكريين الذين ألغوا الأحزاب، وعلّقوا الدستور، وفرضوا الأحكام العرفية، وألقوا برؤساء الأحزاب في السجون، وإن كان يبدو أن الانقلاب يقصد أحزاباً دون أخرى، أو كان يشتدّ على حزب أكثر من ثانٍ. وربما كان المقصود بالدرجة الأولى حزب السلامة الوطني وزعيمه نجم الدين أربكان، ويليه حزب الحركة المليّة وزعيمه ألب أرسلان توركيش، وأخيراً الفئات الشيوعية لأن هذه الأحزاب لا تسير على العلمانية ومنهج مصطفى كمال. ولكن كانت الشدّة على التجمعات الشيوعية ذات التأييد الشعبي الضعيف الذي لا يخشى بأسه، ولمعرفة أن النظام قائم على محاربة الشيوعية ولا يخفي زعماء الانقلاب ذلك بل يُبدونه علناً. أما الإسلام فلا يُعلن أي نظام الحرب عليه في الأمصار الإسلامية مهما كان يُعاديه أو يحقد عليه، وأقل من ذلك الفخر بالأصول والاعتزاز بالأمجاد، ويمكن أن نؤكد هذا أن أحد رؤساء البلديات أعلن عندما نجح في انتخاب البلديات في شعبان عام

١٤٠٩ هـ أنه غير علماني ولا يقبل هذا الفكر، فقد أعلنت السلطة فوراً رفضه وأنه غير مؤهل ليكون رئيساً للبلدية. وتستبق الأحداث قليلاً لتبرهن على أن محاربة الإسلام هي المقصودة بالدرجة الأولى، لقد بدأ لباس الحشمة ينتشر في الجامعة فاحتج بعض الأعداء باستنكار هذه الظاهرة التي تدلّ حسب مفهومهم على الرجعية والتخلّف، ورفعت الجامعات الأمر إلى الوزارة فأبدى تورغوت أوزال رئيس الحكومة عدم ممانعته فلكل امرىء الحرية التامة في ارتداء ما يراه مناسباً غير أن رئيس الجمهورية كنعان ايفيرين قد رفض ذلك وعدّه مخالفاً للعلمانية ولتعاليم مصطفى كمال.

قبض الانقلابيون على زعماء الأحزاب وأودعوهم السجن، وحلّوا أحزابهم، ومن بينها حزب العمل التركي ذو الميول الشيوعية حيث سحب ترخيص الحزب، وصودرت أملاكه وممتلكاته، وقُدّم أعضاء المكتب السياسي للحزب إلى محكمة عسكرية خاصة، فسجن جميع أعضاء المكتب والرئيسة بهيجة بوران، وجرت محاكمة بقية زعماء الأحزاب: بولاند أجاويد، وسليمان ديميرل، ونجم الدين أربكان، وألب أرسلان توركيش، ويبدو أن الأخيرين استمرّا أكثر من غيرهما، وأخيراً أفرج عن الجميع.

وانتهت المرحلة الانتقالية التي حكم فيها العسكريون، وعادت الأحزاب، فظهرت أحزاب جديدة، ورُخّص للقديم بأسماء جديدة.

لقد ظهر حزب الوطن الأم لأول مرة برئاسة تورغوت أوزال، ولم يلبث أن ارتقى إلى الطليعة وحصل في الانتخابات الأولى التي جرت بعد الانقلاب العسكري على أكثرية المقاعد في المجلس النيابي، وتسلّم السلطة إذ لم يكن لينافسه سوى حزبين ضعيفين أولهما: حزب الشعب الديمقراطي الذي أنشأه حديثاً اللواء المتقاعد تورغوت صونالب ولم يكن له أعوان كثيرون نتيجة طبيعته العسكرية، ولحداثة عهده، وقد كان يُنادي بتبنّي أفكار مصطفى كمال كلياً والسير على منهجه، ولم يلبث هذا الحزب أن

اندثر وانتهى أمره، أما الحزب الثاني فهو حزب الشعب الاشتراكي الذي أنشئه نهدت جالب، وكان كلا الحزبين قد نشأ حديثاً، غير أن حزب الوطن الأم قد استطاع من كسب المؤيدين لإمكانية زعيمه السياسية، ولسابق صلته بحزب السلامة، ولم يلبث حزب الشعب الاشتراكي أن انقسم على نفسه إلى جناحين، أحدهما كان برئاسة آيدن كون كوركان، وقد عرف باسم الحزب الشعبي الديمقراطي الاشتراكي، ثم برز فيه أردال إينونو[1] بن عصمت إينونو الذي أصبح زعيم الحزب. أما الجناح الثاني فقد عُرف باسم الحزب الاشتراكي الديمقراطي ورئيسه بولاند أجاويد واستمر هذا الحزبان، ويُعدّان من الأحزاب الرئيسية في تركيا اليوم.

وبعد إجراء الانتخابات عادت الأحزاب الأولى، وإن رجعت بأسماء جديدة، فقد عاد حزب العدالة باسم حزب «الطريق الصحيح» وزعيمه هو نفسه سليمان ديميرل، وقد حافظ أعضاؤه على التماسك فيما بينهم فحافظ على مكانته بين الأحزاب الرئيسية في البلاد.

وأصبح حزب السلامة يُعرف باسم «حزب الرفاهية» ورئيسه نجم الدين أربكان، الرئيس السابق نفسه.

وكذلك فقد رجع حزب الحركة الوطنية، وأصبح يُعرف باسم «حزب العمل المِلّي»، وتعني كلمة المِلّي «الوطني» وزعيمه ألب أرسلان توركيش.

وبدأت الصراعات الحزبية ترجع إلى سابق عهدها، وخاصةً بين هذه الأحزاب الرئيسية التي ذكرناها، وكانت المنافسة على رئاسة البلديات في

---

(١) أردال بن عصمت إينونو، ولد في أنقرة عام ١٣٤٥ هـ (١٩٢٦ م)، وتخرج من كلية العلوم في جامعة أنقرة عام ١٣٦٦ هـ وعُيّن فيها معيداً في قسم الفيزياء، ثم حصل على الدكتوراه، وعين أستاذاً في الجامعة نفسها رئيساً لقسم الفيزياء ١٣٨٥ - ١٣٨٨ هـ، ثم عميداً لكلية العلوم، فمديراً لجامعة الشرق الأوسط التقنية بأنقرة، وأخيراً ترأس الحزب الاشتراكي الشعبي، وهو نائب عن ولاية إزمير.

الانتخابات التي جرت في شعبان عام ١٤٠٩ هـ. فقد أحرز حزب الشعب الديمقراطي الاشتراكي الذي يرأسه أردال إينونو ٣٣٪ من رئاسة البلديات. ونال حزب الطريق الصحيح الذي يرأسه سليمان ديميريل على ٢٦٪ من رئاسة البلديات. أما حزب الوطن الأم، وهو الذي تسلّم السلطة الآن، ويرأسه تورغوت أوزال، فلم يحصل إلا على ٢١٪ من رئاسة البلديات. ونال حزب الرفاهية برئاسة نجم الدين أربكان ٩٪ من رئاسة البلديات. وحصل الحزب الاشتراكي الديمقراطي برئاسة بولاند أجاويد على ٨٪ من رئاسة البلديات.

غير أن الصراعات الحزبية هذه لا تعدّ عنيفة إذ أن معظم الأحزاب وباستثناء حزب الرفاهية منها تُنادي بعدم ترك أفكار مصطفى كمال العلمانية وذات العصبية القومية، والاستهتار بمبادىء الأخلاق والقيم كلها، ومعاداة الإسلام بشكلٍ ظاهرٍ ومبطّنٍ، بل إن بعض هذه التجمعات التي تدّعي العمل للإسلام تُعلن محافظتها على الفكر الكمالي مثل ما يسمى بحزب الإصلاح الديمقراطي الذي يتزعمه (أيقوت أديب عالي) والذي له أيضاً اجتهادات خاصة بالأمور الدينية لا تتفق أحياناً مع تعاليم الإسلام، وبذا نجد خوفاً من الإسلام، ورقابةً من السلطة خوفاً من التوجّه نحوه لا من الناحية الحزبية وإنما من قبل الشعب، ويُعدّ الجيش رقيباً ثانياً على هذا الوضع فإذا ما جرى شيء من الانعطاف نحوه أسرع لتغيير الوضع، ويُراقب الجيشَ أيضاً من بعيدٍ الدولُ الكبرى ذات النفوذ الواسع في البلاد، وهذا ما لاحظناه في كل حركةٍ عسكريةٍ، بل بدا ذلك في الآونة الأخيرة عندما ظهر لباس الحشمة في الجامعة كيف تفتحت الأنظار، وتحرّك العلمانيون، وبُحث الأمر في الوزارة، وتدخّل رئيس الدولة، وعدّوا ذلك مُخالفةً للعلمانية، ولكن لو تفشّت الخلاعة وظهر العريّ المنافي لكل مفاهيم الأخلاق، وللطبيعة البشرية لم يتكلّم أحد وعدّوا ذلك حريةً، وهم من دعاة الحرية وأنصار العلمانية، ولا شك أن في هذا منتهى الغرابة،

والخوف من الإسلام، ومن الرقابة عليه.

ورأينا ذلك أيضاً عندما قال أحد الذين نجحوا في رئاسة البلديات من حزب الرفاهية: إنه يُعادي العلمانية كيف أربح في منصب دون أن يجرؤ أحد أن يتكلّم في أمره أو يدافع عنه، وقد اعتذر آخر عما بدر منه من مثل هذه التصريحات فسكت عنه إذ لم يكن من مصلحة السلطة أيضاً المعاداة الصارخة للإسلام، وإنما تكتفي بالوخزة لتُبقي عندها رصيداً لردٌ هو أقوى فيما إذا دعت الحاجة.

وأخيراً فإن مع كل ما سبق فإن الشعب التركي متمسك بإسلامه، ومهما حاول الأعداء وصنائعهم إبعاده عن عقيدته فإنهم سيفشلون - بإذن الله - وإنهم وإن ظنّوا أنهم قد نجحوا في مرحلةٍ مضت فإن الشعب كان فيها على جهلٍ، وقد صحا، وأخذ يتجه نحو إخوانه المسلمين، ويُطالب المسؤولين عنه بالتعاون مع أمصار العالم الإسلامي، كما أن المثقفين منهم الذين يدركون واقعهم تراهم ينضوون في صفوف الحركات الإسلامية الواعية التي يزداد أثرها يوماً بعد يوم.

المراجــــع

١ - أعلام الأتراك المعاصرين. الشركة التجارية الصناعية العالمية - استانبول ١٩٨٩ م.

٢ - البيانات الوزارية ١/٣. جمع نوران دغلي وبلما أكتورك - أنقرة ١٩٨٨ م.

٣ - الرجل الصنم «كمال أتاتورك». ترجمة عبدالله عبد الرحمن. مؤسسة الرسالة.

فهرس الموضوعات

